لان الاوسط ... ور كثيرة مشوشة فانها تكون امو
ويكون من العرضيات صادقة وكاذبة بعد ان تكون مشهورة فيصا
مطالب الاوساط فيصعب تحليلها وليس انما يصعب التحليل في المسايل
الجدلية على الاطلاق بل وفي الصادقة منها لانها قد تنتج من كواذب اذا
كانت مشهورة او مسلمة او منتجة منها ولولا ذلك لكانت سهلة من وجه
واحد وهو انها كانت مقتصرة على الصادقات واما ثانيا فغير التركيب اذن
التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب منه ليس يكون
على تاليف مستقيم بل يدخل امن غير ذوات اوساط ثم يستمر على نظام بل
يكون كيفما اتفق وباي اوساط اتفقت وربما عكس التركيب في الجدل
فجعل ما بينه في الجدل مقدمة نتيجة لتلك المقدمة بيان بها بعينها في
مجادلة اخرى فتضاعف التركيب وربما وقع ذلك في بعض مقدمات
هذا البرهان سلمت بعينها عقد القياس وان لم يسلم رجع من التركيب
الى التحليل فيتحلل مواضع التحليل وهي المواضع المباحثة عما لا يسلم
ويطلب له حد اوسط من اخرى وهذا هو التحليل فيختلط تركيبا بالتحليل
واما ثالثا ففي التحديد وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه بعينه تركيب
البرهان التعليمي من جهة انه يتزيد له بالتوسط على ما بينا بل اما ضافة
حد من خارج اما الى غير النهاية او يقف فيحد برهانا على شيء منقطع
من الاوساط فعل او فليكن حين اشتغل بزوايا حول خط قايم على
خط ومثلوا ان يكون بتبين اولا ان العدد والفرد عدد وكم محدود
بتوسط انه عدد وكم ثم تبين ايضا الزوج كذلك فلا يكون قد استمر
بل عدل من احب ان يفهم خلاف في هذين الاوسط كون الفرد في او

عدد ما والزوج في الحد ويمكن ان يفهم انه يعني به التزيد قبل ان يكون
كانه يقول لان التزيد في نتائج الطريقة قبلية ليس يكون على الاستقامة
فقط بل تارة تتزيد على الاستقامة وتارة يعدل الى جانب فيدخل في
اوساط المقدمات نتائج اخر انواع كثيرة من المداخلة مثل انه يجعل
الحد الاكبر شيا واحدا مثلا والحدين الاصغرين مختلفين فنقول ان
كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد فرد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد
ذي كم محدود متناه او غير متناه فينتج ان العدد الفرد هو ذو كم
محدود متناه او غير محدود ولا متناه ونقول ايضا العدد الزوج
وهو الاصغر عدد زوج ذو كم وكل عدد ذو كم فهو عدد ذو كم محدود
متناه او غير محدود ولا متناه فيكون هذا قياس اخر مشاركا للقياس
الاول في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد يعدل هذا الى جانب اخر في
تكثير القياس والنتيجة وانما جوزنا ان يفهم هذا انه يريد به جانب
قبل ليبين ان اكثر قياسات على هذا السبيل ونقل في البراهين هذا في
التعليميات لانها منعكسة الحدود لان هذا المثال يليق بجدليين
بحيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان
يفهم هذا الموضع من التعليم الاول على غير هذا الوجه بل على عكسه
وذلك لان الجدل وان كان اكثر متصرفا واكثر تشعبا انصرف فانه اقل
نتائج فان الجدل لا يتعلق الى الكلام في جميع المسائل فانه لا يقع له بذلك
مشهورات وما يبنى عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة الى قياس حاضر
مما كان يبنى مثلا بالف وسط لا يمكنه ان يحضره ولا انه ينتفع في
جدله بيبيان شي يحتاج الى اوساط كثيرة جدا لا يبقى المخاطب بايرادها

لها وقت المجادلة والقياس واما البرهاني فلا يرى باسا في ان يكون
مطلوبه انما يتوصل اليه بالف وسط وفي مدة طويلة فهو يمعن في التركيب
على الاستقامة ولا يرى باسا في العدول ان يقصر عن اوساط وحدود صغرى
الى غير ذلك لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب

في استبانة القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود
واختلافهما في علم وفي علمين وقد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين
برهان ان وبين برهان لم وكيف يكون على شيء واحد برهان ان وبرهان
لم وبقي ان نحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الاول فنقول ان حدود
قد يقع فيها برهان ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المط
واحد بعينه فيكون عليه قياسان احدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة
الاولى اي القريبة للامر الموجبة له لذاته ويكون هذه العلة قد وفيت
في الاخر فيشترك القياسان في ان كل واحد منهما اعطى العلة الا انهما يفترقان
في شيئين احدهما ان احد القياسين اعطى العلة البعيدة والثاني اعطى
العلة القريبة والثاني منهما ان احد القياسين فيه مقدمة تحتاج الى
متوسط وهو العلة القريبة والمعلول القريب فلذلك لم يعط فيه
الحق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة الى ذلك فهو احد الوجهين
الممكنين وسيرد تفصيله بعد واما الوجه الثاني فانه لا يكون فيه اعطي
في كل قياس منهما علة لا قريبة ولا بعيدة   اعطي في احدهما ما ليس بعلة
اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما   بعلة منعكسا على العلة الا حيث
في المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كلمع الكواكب الذي هو
معلول لبعده وهو مما ينعكس على العلة وهو بعده ومثل هيئة تزيد ضوء

القمر الذي هو معلول كريته وهو مما ينعكس على القلب وهو كريته او كان
ما ليس ايضا معلوله وله علة مثل دلالة ثبات الهالة على هجوم المطر من
السحاب الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون معلوله منعكس و
علامة منعكسة وان لم يجب ذلك فربما لم يكن يكن اللمع منعكسا بل كان مع
مثل اضاءة البيت بسبب الاصطباح او كان لمحض مثل تدخين
عن النار ولكن العلامة على ما علمت ينبغي انه يمكن ان يبين باللمع العلة وانما
لعلامة دون العلة ومتى يمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف
وان كان الاعرف نسبة اللمع او العلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى
ان يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان ذلك برهان وجود هذا
البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة وكل مضيء غير
لامع فهو قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة
لامعة وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد
من اللمع وسلبه مسبب ومعلول ذلك للبعد وهذا للقرب ولكن قولك
القمر يتزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما يتزيد ضوءه كذا وكذا فهو كري
فالقمر كري فهذا ايضا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه امثلة الضرب
الثاني من برهان ان فلو ان هذه الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود
الوسطى فكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من اللمع واللالمع
والكرية اعرف للقمر من هيئة قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه العلل
حدودا وسطى فيقول ان الكواكب المتحيرة قريبة الضوء وكل قريب المشرق
فانه لا يلمع او يقول ان القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء هكذا فكان
هذا برهان لم على انه يجوز ان يعلم اولا الان باللمع ثم ينقلب فيعلم اللم بالعلة

فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه لم النتيجة واما البيان
الثاني فلم يطلب فيه ان النتيجة فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب
وليس مصادرة على المط نفسه امثال هذه المواد المنعكسة يمكن في علم واحد
ان نعلم ان نصرف اولا ثم نعلم لم صرف ثانيا من مواد باعيانها مع ما فيها من
تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثاله ان نعلم بالعلم الرصدي ان
القمر كري الشكل لانه يستضي كذا وكذا فيكون هذا محفوظا ثم نتعرف
من علم الطبيعي ان الاجرام السماوية يجب ان يختص لها شكال الكرية من
جهة برهان طبيعي يعطي اللم والان جميعا ثم نبين ان لذلك ما صار يتشكل
على هذا الشكل الذي انت غير شاك في انيته وانما تجهل لميته وقد يمكن
مثل ذلك من وجه اخر وذلك لانه قد يمكن ان يكون لشيء واحد معلولات
ولوازم مقارنة لا هي علل ولا معلولات مثل ان يكونا معلولي شيء واحد
ويكون منعكسة عليه ويكون ايضا علل ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود
تلك المعلولات واللوازم لموضوع ما اعرف من وجود الشيء له ووجود
تلك العلل ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود الشيء له فان جعل الحد
الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم والمعلولات
كان برهان ان فقط فان هذا الوجه الواحد من وجهين ما نحن فيه قد بان
قد انشعب الى وجهين احدهما الوجه الذي يكون مواده مشتركا فيها
للامرين ولكن عرض الامر في الامرين على العكس والثاني الوجه الذي
يكون مواده مختلفا فربما واخذ احد المتلازمين الذي ليس هو العلة
وسطا تارة فاعطى برهان ان واخذ ثانيهما الذي هو العلة وسطا
تارة فاعطى برهان ان ولم معا فعلى هذا الوجه يجب ان نفسر هذا الموضوع

حتى يكون الاين والليم لشي واحد والذي يفسره قوم اخرون وجد يكون
فيه الاين لشي واللم لشي اخر ولنرجع الى تفصيل القسم الذي يكون في احد
قياسيه علة قريبة ويكون في الثاني علة قريبة واما الذي كله يكون فيه
علة قريبة فقد قيل في التعليم الاول ما هذا لفظه واما في الاشيا
التي يوضع الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان على اللم هو اذا كان
الحد الاوسط العلة نفسها فان لم يحز بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان
وانما نعني بالعلة العلة القريبة لكن قوله الاشيا التي يوضع فيها الا
وسط خارجا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على
ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الثاني مثلا فيكون الحد الاوسط
خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة فيه كما يقول في الشكل الثاني في
الجدار انه يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان فهذا التاويل
اظهر ويكون انما نسب الى الشكل الثاني لانه كما علمت اوفق بالسلب وبهذا
يقع في البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع في الموجبة واما القسم
الثاني وهو الاصوب وان لم يكن الاظهر فهو انه يعني بالاوسط الا
وسط في القياس والوجود جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسة
ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب في اجزاء القياس بل
تركب منه خارج فان الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس
ما وضع وهو كونه ليس هو حيوان بل ما ترك خارجا وهو كونه غير ذي
رية فانه اذا كان للايجاب   مطلقا علة منعكسة تقابل تلك العلة
علة السلب وكان السلب مطلقا اذا كان له علة منعكسة تقابل تلك
العلة علة الايجاب ولو كان علة انه لا يتنفس كونه ليس حيوانا كان علة

الذي يتنفس كونه حيوانا وليس كذلك فان من الحيوان ما لا يتنفس وكذلك ليس
علة انه لا يتنفس كونه ليس حيوانا بل الحيوان اعم مما لا يتنفس وليس
حيوان لبعض مما لا يتنفس فان من غير المتنفسات ما هو حيوان بل
علة المتنفس لبعض من الحيوانية وهو وجود الرئة وعلة عدم التنفس
اعم من عدم الحياة وهو عدم الرئة لكن قوما لشدة تكلفهم وقلة
الكلام والتمرين والتدرب بوقته فيه يتباعدون عن العلل القريبة
الى البعيدة كما ان قيل ان بلاد الصقالبة ليس فيها زمار اذ ليس فيها
كروم ولو قيل اذ ليس فيها خمور لكان عسى قد ادت العلة القريبة
الا انه عنا بمن المطربين ولكن اعطى علة فلم يوضح المطلوب المقصد ولم
يبرهن وقد قيل في التعليم الاول انما يمكن ان يكون هذا في الاكثر
في علمين اذا كان احدهما تحت الاخر بمنزلة علم المناظر عند علم
الهندسة وعلم الحيل عند علم المجسمات وعلم تأليف اللحون عند علم
العدد وعلم ظاهرات الفلك تحت احكام النجوم او احكام علم الهيئة
فان هذه العلوم تكاد ان تكون الاعلى والاسفل منها متواطئي
الاسم وانما قيل تكاد ولم يقل بالحقيقة وذلك لان العلمين من هذين
ينسبان الى شيء واحد من وجه فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما
نظر في حال الاجرام والابعاد وكذلك النجوم التعليمي ونجوم اصحاب
الملاحة فان كلاهما ينظران في مواضع النجوم وتأليف اللحون التعليمي
وتأليف اللحون الصناعي السماعي كلاهما ينظران في حال النغم وكذلك علم
المناظر وعلم الهندسة ينظران في اشكال وخطوط ومقادير وكذلك
علم الحيل وعلم المجسمات ينظر في مقادير ذوات عمق فلهذا الاشتراك

التي لها يشبه المتواطية وكل ليست بالحقيقة متواطية لشيئين احدهما
ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكا تاما
وان العلم الموسيقي ينظر في حال عدد ما عالى وهو عدد وقع في نغم وعلم
المناظر في مقادير ما عالى وهي مقادير ما للبصر اليها نسبة وعلم الحساب
ينظر في العدد على الاطلاق وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الاطلاق
والوجه الثاني انهما وان اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتهما
اليه من جهة كمية المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة مقابل لبعضها اولا
ولبعضها اخرا وهذا يمنع التواطؤ اصرف وان اشتركت اشيا في المعنى
اذ لم يتساوا فيه بل اختلفت بالتقدم والتاخر والاستحقاق والنقصان
والزيادة كاثنين كل منها قبل ولما كادت تكون هذه من التواطية اسماء
سامهيت بوجهها العلم الواحد فيتشارك بوجه ما في المسايل لكن اختلفت
فالعلم الاعلى يعطي اللم والعلم الاسفل يعطي الان على نحو ما كنا عنى
اقتصصنا او ضحناه في موضعه ثم قيل وذلك لان العلم بان هو
بالامر فاما العلم بلم فهو لاصحاب التعاليم مثاله ان العلم بان هو للملاح
والعلم بلم هو للمنجم والعلم بان هو للمتدرب في صناعة الموسيقى العملية
والعلم بلم هو لصاحب علم التاليف التعليمي وهذا هو ظاهر الكلام الذي
قيل في التعليم الاول وقيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم السبب
وكثيرا ما لا يحسون بجزئيات ولا يشعرون بها على ما هي عليها وكذا
ما يسمع التعليمي العالم بالموسيقي بعد الذي بالاربعة والطبيعي
الابعاد المتفقة فلا يحس به والعلم انها متفقة في انه يعلم السبب
اتفاقها لان عنايته بالامر الكلي لا الامر الجزئي وعنايته بالصورة مجردة

عن المادة في الوهم لا تحصل في المادة بالطبع او الصناعة فان المعلميات
والمسوحات وان كانت لا يكون الا في المادة فان المهندس ينزعها عنها
وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجودها في مادة على ما اوضحناه
قبل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون جزء
من علم ما تحت علم آخر لا كله مثل ان النظر في الهالة والقوس وما اشبه
ذلك من خيالات الكائنة في انعكاس البصر الى نيرات ملونة عن املس
صيقل جزء من العلم الطبيعي وهو موضوع تحت علم المناظر ثم تحت علم
الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا فان النظر في الزوايا الواقعة
عند البصر بين الوسط والمقدم من مكان الكواكب وبين ما يرى عليه
الكواكب او يرى عليه اكر الشمس ويرى في ابعادها البعيدة او القريبة
من وسط الارض وزوايا اختلافات المنظر جزء من علم المجسطي وواقع
تحت علم المناظر والعلم كله ليس واقعا تحته وههنا ايضا يعرض مثل
ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس هي كذا ولكذا السبب
وكذا سببا غير محصل ولا مقرب وعند المناظري انه لم هو بالسبب المحصل
المقرب وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق ان لا يكون العلم
كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر بل مسئلة ما بعينها اذ يتفق ان
يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح فان هذا العارض
يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع قد صار ذا
عارض غريب به مخصصا مهيا لالتزام عارض ذاتي ولو لم يجعل مخصصا
ما التزم عارضا ذاتيا على ما اوضحناه فيكون برهانه المعطي اللم لا من ذلك
العلم بل من العلم الذي فيه العارض الغريب فالطبيب يعلم ان الجراحات

مستديرة بطية الانحلال في المهندسة تعطي العلة في ذلك حتى يعود ان
الدايرة اوسع الاشكال احاطة وقد يمكن ان يعطى سبب مركب من العلم
الطبيعي والهندسي فيقال لان الانحلال بحركة الى الوسط فاذا كانت زوايا
تعيق الحركة فيسهل الانسياب واذا لم يكن زاوية كانت الحركة في جميع المحيط
معا وتقاومت الاجزاء وابطا الانحلال وقد اورد والى الشرح مثالا
للمكون برهانه في العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى من جهة
اللم ان صاحب المناظر يحكم بان المخروط البصري اذا ضعف وعلة ذلك
يعرفه المهندس من قبل معرفة ان الخطين الذين يخرجان عن عين فلا
يلتقيان وهذا المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال مشتمل
على شيء يبرهن عليه في العلمين ببراهين مختلفين واما الذي اورده
اذا صح فيكون بما وضع في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه ثم لو عنوا
ان امرا ما اذا كان مما يبرهن بهذه المقدمة في العلم الطبيعي ويبرهن عليه
مسالة ما العلة فانما يبين ما لم يتحقق بعد فلا يكون بيانه بينا ان لم يكن
وقع الى المهندس صار ذلك برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال بر
العكس من الواجب لان الصنوبرة زاويتها عند الحدقة وقاعدتها
عند المبصر وهنالك لا التقا البتة بل كلما امعن كان التباين اكثر فهذه
الاشيا مما قيلت في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان وعد التعليم
الاول ان يرينا قياسين على ان ولم في علمين مختلفين وهذه الامثلة
التي اوردت في انجاز ذلك الموعد كلها وما اخذته التفاسير لها اغاليط
امرين احدهما ان يكون اللم معلوما بقياس والان معلوما بالحس والثاني
ان يقع الان في غير ما وقع فيه اللم فاذن هذه الامثلة اما ان يرينا قياسا

على مختلفين واما ان يرينا امرين احدهما قياس والاخر غير قياس والذي
اظنه حمله على هذه الشبهه هو ان المعلم الاول لم يعني بقوله حس الا ان يكون
حاسا بالنتيجة والمطلوب بل يكون عنده مقدمات ماخوذة من الحس ينتج
المطلوب دون لم هو فان اصحاب العلم العملي لهم مقاييس من مقدمات
تجربية وامتحانية وبينهم محاورة في اثبات وتشكيك مبنية على ذلك مثاله كما
يقول صاحب التاليف السماعي ان هذه النغمة ليست موافقة لهذه النغمة
من اجل ان الوتر الفلاني كذا ومن اجل ان النغمة الفلانية كذا فيكون
مقدمات حسية ينتج منها نتيجة حسية يبين بها ان شيا كذا وكذلك يقول
صاحب صناعة الملاحة ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع
لان كواكب كذا بعد لم تشرق ويقول صاحب العلم الطبيعي ان هذه
المعمورة ليست نصف دائرة لان الشمس ليست على الافق فيكون اما
ادراك وقد اخذوا المقدمات امتحانية واما هذا فقد الحق مقدمة
مسلمة على تقييد غير بينة لما بالعلة القريبة فان كون الشمس على
الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة كذلك وقوع قطعة القوس
على الافق بل انما بيان معللة بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون من
امثلة العلم الاول على هذا الوجه

في تفضيل بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال

قد بين المعلم الاول
ان الشكل الاول اوضح الاشكال واكثرها افادة لليقين لوجوه ثلثة
اولها ان العلوم التعاليمية انما تستعمل هذا الشكل في تاليفات براهينها
ويكاد كل علم يبين في مسئلة برهان لم فانما يستعمل هذا الشكل في الاكثر
وذلك لانه حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة موجودة للحد الاصغر

فيجعله المعلوم فان هذا تأليف الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت العلة
للاصغر وتبع الحكم فيه العلة وان كان البيان البرهاني الايجاب الكلي
فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ولكن
يكون قد غير هذا النظام لان حد الاصغر يكون اعطى العلة وحمل عليه
العلة ثم لم يحمل المعلول تابعا للعلة في الوجود له بل جرى فجعل الحكم
مفقودا والعلة تابعة فيما له فلا يكون العلة قد جرت معلولها بالقصد
الاول وفي الشكل الاول يكون قد فعلت ذلك بالقصد الاول واما الشكل
الثالث فلا يكون ايضا العلة قد اوجدت فيه لحد الاصغر بل يكون حمل
الاصغر اوجد للعلة التي يتبعها معلول فيكون العلة لم تجر المعلول با
لقصد الاول انما يتشكل الاول هو الذي يعطي الشيء وفيه علة ما ثم يتبع
المعلول علة فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل برهان لم وسائر ذلك
بالقوة برهان لم والوجه الثاني ان العلم بما
ان ينال بقياس فانما يمكن بهذا الشكل وسنوضح بعد انه …
بقياس وكيف لا يمكن اما انه لم هو بهذا الشكل فلانه يحد موجب كلي
والشكل الثاني لا ينتج موجبا والثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث هو ان
الشكل الاول قياس كامل بين القياسية بنفسه والشكلان الاخران
انما يبين انهما قياسان بما يرد اليه اما بعكس واما بافتراض وخلف ايضا
تفاليه يرد اليه … فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى التي لا واسطة
بينها … المترتبة الاول القياس الذي لا … يقع علم الا …
… ههنا وجوه من الفضيلة … ذلك انه عليل
… القياسات … الاولية لا يمكن بغيره لانه … موجبة

كلية والموجبة لا تنحل اليها مقدماتها الا بنحوها بالشكل الثاني والكلية لا تنحل
اليها بالشكل الثالث ووجه اخر المطالب البرهانية يراد فيها افضل العلم
ومعرفة ما للشيء بالذات وذلك بالكلي الموجب فاما الجزئي فليس فيه علم مستقصى
لان قولك بعض ج ب مجهول انه اي بعض هو فاذا عينته وعرفته
وكان مثلا البعض الذي هو د ب عاد الى الكلية فصار كل د ب واما
السالب فانه يعرف ما ليس للشيء بالسلب وهذا امر غير ذاتي وغير نهاية الا ان
يومي في ضمن السلب الى معنى للشيء ساذج السلب فيكون قوته قوة الموجبة
المعدولة وتكاد يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كما ان
العلم الاول على ان الفلك لا يفسد فانه من ان النظر الذاتي المستقصى هو
الموجب الكلي وهو مما ينال بالشكل الاول وقد بقي الشكل الاول ولزم النظر
ان تعلم هيئة قياس بالفعل وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة فقد
[illegible] ذكر كيف يكون وكان قايله يتشكك على المعلم الاول في هذا
الموضع اذ ذكر ان تحليل القياسات في الشكلين الاخرين الى المقدمات
غير ذات وسط في الشكل الاول ان السالبة كيف يكون لها تحليل
الى المقدمات غير ذات وسط فان المقدمات التي تنحل اليها السالبة ولا بد
فيها من سالبة فكيف ينتهي الى سالبة غير ذات وسط وكيف لا تكون شيئية
غير ذات وسط اما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان يكون
المحمول فيها اوله للشيء هو علة لوجوده للموضوع فاما السالبة كيف يكون فيها انه
للوسط ليت شعري فنقال انه كما ان الموجبة قد يكون بغير انه تطلع الى
حيث لا يقتضي ان محمولها على موضوعاتها شيئا [illegible] فيكون
فيكون هو اوله للموضوع فكذلك السالبة قد يكون [illegible]

يسلب محمولها عن موضوعها مقتضيات اخر عنه لسلب محمولها اولا وهو
موجود للموضوع ولان السلب الكلي منعكس وخصوصا في الضروريات
الذاتيات ثم نجد له حد الحدين شي محمول عليه ليس على الاخر وانه لم يكن
اولم يسبق ولا الى الذهن وجود شي للاخر محمول عليه ليس له وان كان
يوجد لكل واحد منهما شي خصيه او شيا فيكون في كل رتبة شي او اشياء
خاصة تبادر ذلك الحد وكانت الرتبتان متباينين ليس في احدهما شي
يدخل في الجملة الاخرى فان المحمول على احدهما يمكن ان يحمل حدا اوسط
فيكون سلبيهما انهما يستتع الاخر بقياس فان كان المحمول الموجب انما
هو في جانب احد الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد له غير مثل
ان كان كل اج ولا شي من ب ج او كل ب ج ولا شي من اج وكان المحمول
الموجب وجد في جانب كل واحد من الحدين كان بقياسين مثل ان
كان آ و د في ح طبقة متساوية ط حمل عليها وسلبها ب و ...
طبقة متساوية و ح حمل عليها وسلب فيها ومعلوم ان شيا من هذه الطبقة
لا حمل على شي من تلك الطبقة فان قيل كل اط ولا شي من ب ط قياسا وان
قيل كل ب ج ولا شي من اج كان قياس وهما قياسان وكذلك ان لم يكن
الا آ و حمل عليه ط فقط ا د ب و حمل عليه ح فقط لكن العادة في المثل
جرت بذلك فاذا كان نفي احد الحدين محمول خاص ولحدهما كان السلب
بانقطاع نجب انما اذا كان ليس على احد الحدين محمول خاص واحدهما
مسلوب عن الاخر ان يكون ذلك سلبا بلا انقطاع اي بلا واسطة فانه اي
واسطة احضرت كانت مسلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم
ينتج واما لفظ الكتاب في نسختنا يوهم بدل المحمول الموضوع والاقسام

على انها وذلك ايضا من وجه مستقيم ولكن النتائج تكون جزئية فانه اذا كان
على كل بعض من حكم كلي بقياس فليس على الكلي بل قياس في حد فقطع كلها بل الا
انقطاع فليتشبر ان يكون هذا بعد ظاهر النتيجة التي عندنا والا وفي الكتاب
ولا ولقايل ان يقول ان السالبة التي لا وسط لها ان طلبت هذه الشريطة
لم توجد فانه لا ع ا د ب من حد او رسم ومن اجزائهما وان كان نفسه
حدا لم يجعل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل وبجملة ليست الا شيئا
على انواع خواص ولوازم حتى الاجناس العالية التي لا يحمل عليها جنس
فكيف يوجد ا د ب غير محمول على احدهما شيء لا يحمل على الاخر فاقول
انه عسى ان لا يكون مثل هذا الوسط اي محمولا اتفق وان لا يكون القائل
كل ماله وسط اي وسط اتفق بل يجب ان يكون الوسط شيئا وجوده
للاصغر والحكم بالاكبر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر
[illegible] يجب ان يكون وجود الوسط للاصغر وسلب الاكبر
عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر فحينئذ يكون وسط وقياس
فيشبه ان يكون المعلم الاول غير محوله نسبته الى ولي ب اعرف من نسبته
ما بينهما هذا وقد علمت ان الجهل ليس صنفا واحدا بل من الجهل ما هو
هو عدم العلم في النفس فقط وهو ان لا يكون للنفس راي في
حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس فانه سلب العلم فقط وخلو النفس
عنه وان كان قد يظن ان ذلك يكتسب بقياس على الحد وجهين اما على ما ظنه
بعضهم ان تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل وهذا خطا بل تكافؤ الحجج يثبت هذا
الجهل الموجود وحفظه واما انه يحدثه فليس ذا ما على ما ظنه بعضهم
ان الراي الباطل اذا فسد بحجة ولم يتبع بفساده الراي الحق اوجب ذلك

ح الجهل البسيط الذي هو على وجه السلب فقط وكان بقيان هذا الضد
ليس بحقيقة حادثا عن القياس بل بالعرض لان ذلك انما اوجبه بالذات
بطلان الرأي الفاسد فلما ابطل ولم يكن هناك رأي اخر عرض ان بقيت النفس
عارية له للرأي اصلا كما كانت بل كانت بل القول الصواب ان هذا الجهل لم
يكتسب ومن الجهل ما هو مركب وليس هو عدم فقط بل فيه معنى عدم العلم
وجود رأي مضاد له وهو جهل على سبيل القنية والملكة وهو مرض
نفساني وذلك لان صحة كل نفس اما ان يكون لوجوده على مزاجه الذاتي
وفطرته الاصلية فقط او ان يكون قد اكتسب مع ذلك كمالا ثانيا كما يكون
مع وجوده على مزاجه الصحي جبلة او قوى وليس هو في المزاج من البدن
بل في التركيب ايضا فان صحة البدن هي من اعتدال المزاج واستواء التركيب
وكمال صحته اي يقترن بهذين الامرين البدنيين الامور التي يستعد
البدن بهذين الحال في الجزالة والقوة وكذلك صحة النفس على وجهين
صحة اولى وهي ان يكون على فطرتها الاولى ومزاجها مثله الاصلي
فليس فيها معنى خارج عن الملائمة وصحة ثانية وهو ان يحصل لها الزوائد
الكمالية التي تستعد بها تلك الصحة وهي العلوم الحقيقية وكما ان البدن
اذا احدث فيه امر غريب له نقيضه فطرته فمنع مقتضى فطرته واله
فعاله التي له بذاته كان البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت الاراء
الباطلة المخالفة لما يجب ان يكون منبتا على فطرتها الاصلية كانت مريضة
وانما سمي هذا الجهل مركبا لان فيه مثله في العلم ويقابله من وجهين احدهما
ان النفس خالية عن العلم والثاني ان مع خلوها عن العلم قد حدث فيها
ضد العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء واذا عامة للنفس لم عني

حد اوسط والحد يقع بالاكتساب قياسي والكاين بالاكتساب قياسي اما ان يكون مما له
واسطة لم يحصل فيما له وسط والكاين فيما له وسط اما ان يكون من الاخطائيه
من الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة وجميع ذلك اما ان يكون الاوسط
فيه هو بعينه اوسط القياس الصادق بعينه او ليس هو بعينه والاول اما
ان يكون مقابله في الشكل الاول حقا سالبا فيكون هو موجبا ويقع في
الشكل الاول فقط ان كان كليا او يكون مقابله حقا موجبا فيكون هو
سالبا ويقع في الشكل الاول والثاني معا ان كان كليا ولنبدا بالاول ع
الواجب فنقول اذا كان الحق هو انه لا شي من ب ا وكان بغير انقطاع
واختدع فظن ان كل ب ا حتى يكون في غاية المضادة للحق وكان ذلك
القياس حده الاوسط ج فقد يمكن ان يكون الصغرى والكبرى كاذبة
وقد يمكن ان يكون احدهما فقط كاذبة واما القسم الاول فاذا كان ج
ليس له عمل [illegible] ولا يحمل عليه ا فاخذ ان كل ب ج وكل ج ا انتج الباطل
وهذا ممكن فانه لا بد ان لب ولا ما لا محمولات عليه ويجوز ان يتفقا
في حد ولعدم ذلك ولا يجب ان يحبس بعض ذلك بحاب طرف واو وسط
ولكن ان كان ج انما يحمل على بعض ما هو ب لا على كل ب غير ممكن
ان يكون في كل شي البتة او ان يكون في كله شي البتة اي مما يباين ب لان
ب مفروضة بلا وسط في كلها فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء وكل ج ا
كاذبة اما بالكل والجزء معا او بالجزء وحده واما ان كانت احديهما فقط
صادقة فهذه يمكن الا ان يكون الكبرى ومثال هذا ان يفرض المحموله
موضوعا ان ج د ب لكنها تكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا
انقطاع و ب عن ج لا يحمل احدهما على الاخر فان قيل كل ب ج وهو الباطل

وكل ج ا وهو حق ا بنتج باطلا وهو ان كل ب ا وسواء كان هذا السلب

والايجاب بانقطاع او بغير انقطاع فان هذه المادة لا تنتج الا باطلا

فهذا هو اعطاء وجه القياس الذي يوقع خدعة في اعتقاد الكلي الذي

لا يكون الا في الشكل الاول واما القياس الموقع للجهل المركب الكلي السالب

غير ذي وسط فيكون في الشكل الاول عن مقدمتين كاذبتين فانه اذا

كان قيل كل ج وكل ب ا بلا وسط وكان لا شيء من ب ج فقيل كل ب ج

ولا شيء من ج ا انتج لا شيء من ب ا ويمكن ان يكون احدهما صادقة ايهما

كانت فلنضع اولا الكبرى صادقة وليكن آ ج حينئذ من المسلوبات عن

ج والموجبات لب وهما كما قلنا وهذا ممكن فيجب ان [illegible] قولنا كل ب

ج كاذبا وهي الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب [illegible] لا شيء من ج ا

وهو صدق انتج الكذب ولنضع الصغرى صا[illegible] [illegible]ذا اذا كان حق

ان كل ب ج وكل ج ا فقيل كل ب ج ولا شيء من ج ا [illegible]

مضادا للحق وهذه المادة هي ان يكون ا موجبا لب وج معا او ب عن

ج او مساو له لكن الجهل المركب لا يكون مقدمة غير ذات وسط واما

في الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان وبالكلي فلا يمكن ذلك لانهما اذا ردا

الى الصدق فاوجبت السالبة وسلبت الموجبة انتجا ذلك بعينه فانه اذا

قيل اولا ان كل ب ج ولا شيء من ا ج وكانا كاذبين بالكلية وانتجا لا شيء

من ب ا فان رد الى الصدق فقيل لا شيء من ب ج وكل ا ج انتجا ذلك

بعينه وهو انه لا شيء من ب ا وكذا ان كان القياس الكاذب هو انه لا

شيء من ب ج وكل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وانتجا لا شيء من ب ا فان

رد الى الصدق فقيل كل ب ج ولا شيء من ا ج انتجا ذلك بعينه فاذن

هذا القسم صح دائما واما ان كان الكذب بجزء فممكن ان يقع منه قياس
يحذو على الموجبة غير منقطعة فانه اذا كان بعض ب ح وبعض ا ح
وكان كل ب ا فقيل له شيء من ب ح وكل ح ا او قيل كل ب ح وله شيء من ا ح
كانت المقدمتان كاذبتين بجزء والنتيجة كاذبة لا محالة وقد يجوز ان يكون
الكذب في احديهما فقط فانه اذا كان في مثالنا كل ا ح فيبني ان كل ب يكون
ح لان كل ب ا وكل ا ح فان كذب في هذه فقيل كل ا ح وله شيء من ب ح
انتج الكذب وايضا ان كان ح ليس محمولا على شيء من ا ح فيكون لا محالة
له شيء من ب ح فان قيل له شيء من ا ح وكل ب ح ا انتج الكذب وايضا ان
كان كل ب ح لان كذب حينئذ انه له شيء من ا ح لان ب ح فان قيل كل
ب ح وله شيء من ا ح وهو كذب انتج الكذب فلنتكلم الان في القياس
الموقع للحق المركب بعضيه ذات وسط ولنبدا بما يوقعه في موجب كلي
د [illegible] كلي الاول فنقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان
قياس حق لا محالة من كليتين موجبتين وان كان مثلا كل ب ح وكل
ح ا حتى انتج الحق وهو ان كل ب ا ولما غلط فيه حتى انتج المضاد كان
للحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا والا صارتا سالبتين ثم ينتج
التالف ولا ايضا يمكن ان يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج.
بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا في الشكل وهو
الكبرى لا محالة اذا تشكل وهو الشكل الاول واما الكذب السالب انما يمكن
ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان
يكون محمولا على كل ب وج موضوعا له مثل ب الا انه مباين لب مثل
الانسان والفرس تحت حيوان فان قيل كل ب ج وهو كذب وله شيء

ح او هو كذب انتج الكذب ويحق له شي من ب ج وكل ج ا بين انه ينتج
البتة فليس الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت ا وكانت تحت ا وموضوعة لها وكانا
حروب متباينين فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شي من ج ا
كان صادقا انتج منهما كاذب وهو انه لا شي من ب ا اما مثل ذلك في الشكل
الثاني والاوسط سواء كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبين في الكل
فبان من امرهما ان ينتجهما صادقة لا محالة ولها ان كانت احديهما
كاذبة في الكل ايتهما كانت امكن ان يقع منه قياس صحيح مثل ان يكون
كل ب ج وكل ا ج وكل ب ا فان اقترنت احدى الموجبتين مع الصادقة
سلبا الاخرى ايتهما كان انتج لا شي من ب ا وهذا كذب وهو احدى
المقدمتين صادقة واما كاذبتان في جزء مثل ان يكون ج في بعض
ا وفي بعض ب وكل ب ا فاخذ احديهما كان موجبا كليا والثاني
سالبا كليا انتج الكذب مثل ان نقول كل ا ج ولا شي من ب ج او لا شي
من ا ج وكل ب ج واما قياس صحيح ويحق سالب والاخرى موجب
والمتوسط مناسب فقد بان ان هذا لا يكون الا في الشكل الا رد بين بما
قلنا في ضد هذا ان الصغرى بحيث ان تعرض ايجابها الذي كان في
في القياس الصادق فيقع صادقا فاما ان يمكن قلب الكبرى ويرجعها الى
الموجب فلا يمكن اذن الا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان
عن الاوسط غير مناسب وحيث لا يستقيم نسبة الصادقة الى الطرفي
قياس ينتج حقا فيمكن ان يكذبا في قياس صحيح معا ويمكن ان
يكذب الصغرى وحدها ولا يمكن الكبرى وحدها فانه ان كان ط

وكان لا شيء من ب ج ولا شيء من ب ا فان قيل كل ب ج وان كان كاذبا وكل
ج ا كان صادقا لما ينتج كاذبا وهو ان كل ب ا وان كان لا شيء من ج ا
هو حق فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لا شيء من ب و ج ا يمكن ان لا
يكون شيء من ب ج فان كان كل ب ج حقا وقيل كل ج ا فكان باطلة
وان كان كليا فيبطله نه كان انتج باطله من مناسب واما ان كان
جزئيا في كذبه فانه يمكن ان ينتج من اوسط غير مناسب واما ان لم يكن
شيء من ب ج فينقلب المقدمتان الى الايجاب الكلي اينتج كذبا له عن مناسب
فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك مثال
الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقي بدل ا والمثال الثاني
الموسيقي بدل ب والعلم بدل ج والناظر بدل ا والمثال الثالث الموسيقي
بدل ب والناظر بدل ج والحيوان بدل ا ففي القسم الاول لابد ان يكون
الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في جزء وفي الثالث تكون
المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب فيكون كل موسيقي فهو
علم المناظر وكل علم المناظر فهو حيوان   في ذكر كيفية اقتناص
النفس بالحس من المعاني وكيف يكتسب في المعقولات وذكر المفردات
في التركيب الاول منها كيف ينتهي الى تحليل القياسات قيل انه من فقد
حسا ما فقد يجب ان نعتمد على ما اي العلم الذي يحرك النفس اليه ذلك
الحس فلا يمكن ان تحصل اليه وذلك ان المبادي التي منها يتوصل الى
العلم اليقيني برهان واستقراء اي الاستقراء الذاتي ولا بد من استناد
الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان كلية ومبادئها انما تحصل بالحس
وبان يكتسب بتوسط خيالات المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفا

يكتسب من الامور الكلية مفردة وتركيبها على هيئة الاول وان رام احد
ان يوضحها ان يذهل عنها ولا يحس بها لم يمكنا الا بالاستقراء المستند
الى الحس لانها اوائل ولا برهان عليها مثل المقدمات الرياضية المطلقة
في بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية في ان الارض
ثقيلة والنار خفيفة وكذلك فان اوائل العوارض الذاتية لكل واحد
من الموضوعات ما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس معقول
اخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة سواء كانت
مفارقة او غير مفارقة بان وجوه الوصول اليها اولا بالحس فهذا
قول مجمل قبل في التعليم الاول ونحن قد جاز بنا لكلامنا ذكر على
انا نذكر تفصيله فنقول انا نعلم انه ليس شيء من المعقول
بمحسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو معرض للحس بمعقول الا
بعرض لادراك العقل له وان كان الحس سببا لحصول كثير من
المعقولات ولنمثل هذا في الانسان المحسوس والمعقول اولا فنقول
ان كل واحد من الناس المحسوسين فان الحس ينال له مقدارا ما في العظم
وهيئة ما من الكيفية ووضعا ما معينا في اجزاء اعضائه ووضعا له في
مكانه وكذلك ينال هذه الاحوال في عضو عضو منه فلا يخ اما ان يكون
هذا الذي ادركه الحس هو الانسان المعقول او يكون الانسان المعقول
شيئا غير هذا المحسوس وان كان يلزمه ثم من البين ان الانسان
المعقول مشترك فيه على السواء فزيد عند العقل انسان كما عمرو انسان
وذلك بالتواطؤ المطلق وهذا المحسوس ليس مشتركا فيه وليس مقدار
وكيفية ووضعه مشتركا فيها وهو غير محسوس هذا المحسوس الا

لكن فاذن ليس الانسان المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان
المحسوس وبالجملة ان الشيء الذي يصادف حسي ليس هو حقيقة الانسان
المشترك فيها وليس هو الشيء الذي يصادفه العقل منها اولا بالعرض فلننظر
كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فنقول يجب ان يكون مجردا
عن شرائط تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين وتكيف بكيفية
ما معينة وتحديد بوضع ما معين واين ما معين بل يكون طبيعة
معقولة مهياة لان تعرض لها كل المقادير والكيفيات والاوضاع
والايون التي من شانها ان تعرض للانسان في الوجود ولو ان
الانسان كان تصوره في العقل يجد مقترنا بتقدير ما او وضع
ما او غير ذلك لكان يجب ان يشترك فيه كل انسان وهو العظم المشار
اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق الانسان من جهة مادته
التي يختص به فبين ان الانسان من حيث يتصور في العقل عند
تجريده يتجرد في العقل عن المادة ولواحقها وهو بما هو كذلك غير مشار
اليه بل حس بل الانسان اذا تناول حس شيئا ولا تصورا لم يواخق غريبه
ثم نقول ان الموجودات قسمان معقولة الذات في الوجود و
محسوسة الذوات في الوجود فاما معقولة الذوات في الوجود
فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة وانما هي معقولة بذواتها لانها
لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة
البتة واما المحسوسات الذوات في الوجود فان ذواتها في الوجود غير
معقولة بل محسوسة لكن العقل يعملها بحيث تصير معقولة لانه
يجرد حقيقتها عن لواحق المادة ونقول انه انما يكتسب تصور المعقولات

بتوسط حس على وجه ولحد وهو ان حس ياخذ صورة المحسوسات ويسلمها
الى القوة الخيالية فتصير تلك الصورة موضوعات للفعل العقل النظري
الذي لنا فيكون هناك صور كثيرة ماخوذة من الناس فيجدها
العقل متخالفة بعوارض مثل ما يجد زيدا مختصا بلون وسحنة وبتركيب
اعضائه ويجد عمرا مختصا بآخر غير تلك فيقبل على هذه العوارض
فنزعها فيكون كانه تقشر هذه العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى
يتوصل الى المعاني التي يشترك فيها ولا يختلف بها فيحصلها ويتصورها
واول ما ينفسه عن الخلط الذي في الخيال يجد عوارض وذاتيات ومن
العوارض لازمة ولا لازمة فيفرد معنى [illegible] في الخيال
ويأخذها الى ذاته واما كيفية هذا الصنع و[illegible] الفاعلة
لذلك والقوة المعينة للفاعل فليس هذا مو[illegible] علم بل
هو من حق علم النفس لكن الذي نقوله ههنا [illegible] في الى
النفس امور مختلطة غير معقولة والعقل [illegible] فاذا
اوقعها العقل معقولة كان له ان يركبها على انحاء من التركيب بعضها على
التركيب خاص بالقول المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها
بالتركيب الجازم بل نقول ان تصديق المعقولات يكتسب بالحس على
وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس جزئي والثالث با
لاستقراء والرابع بالتجربة اما الكاين بالعرض فهو ان يكتسب بحس
من الوجه الذي قلنا المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط
حسي وخيالي ثم قبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب
بعضها مع بعض ويتبع ذلك احكام العقل بالفطرة في بعضها دون

في بعضها الى البرهان اما القسم الاول فبين ان هذين فيكون باتصال من العقل
يتنور من الصانع فياض على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال
وهو المخرج للعقل بالقوة الى الفعل ولكنه وان كان كذلك وان كان مبدأ
ما هو بالعرض له بالذات واما القسم الثاني فيفزع فيه الى الحد الاوسط
فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتسابا الاوليات
بعينها وبقوة ذلك المبدأ فهذا وجه من الاربعة واما الكاين بالقياس
جزئي فان يكون عند العقل حكم ما كلي على الجنس بحس اشخاص نوع
لذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية ويحمل ذلك الحكم على النوع
فيكتسب ... كلي واما الكاين بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات
لا يكون ... العقل بالطريق المذكور اولا فاذا استقرا جزئياته
تنبه العق... فاذا كلا من غير ان يكون الاستقراء بحسب جزئياته موجبا
لاعتقاده ... سبب بل منبها عليه مثل ان المماسين لشيء واحد وهما غير
متماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء فهذا وما لا يكون ثابتا مذكورا
في النفس فلما حس جزئياته ينتبه له العقل ويعتقده واما الكاين
بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقراء وهو اكد من الاستقراء وليس
افادته في الاوليات الصرفة بل المكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان
الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينيا وان كان
قد يكون منبها واما التجربة فتوقع بالتجربة مثل ان يرى الرائي او
يحس الحاس اشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا
تكرر ذلك كثيرا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا
عنه بان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر مقناطيس يجذب

حديد وان السقمونيا يسهل الصفراء ومن هذا الباب ان يكون شي
يتغير عن حاله الذي بالطبع له قران شي اخر معه وظهر لنا انه لا
يمكن عند العقل ان يكون تغيره بذاته فنحكم ان السبب هو الواصل وحصر
اذا تكرر فهذه الانواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ومبادي للعلوم كثيرة
والتجربة منها فانها اختلاط استقراء ظاهر حسي بقياس عقلي
مبني على الفرق في ما بالذات وما بالعرض وان الذي بالعرض لا يدوم
وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف فهذه هي الانحاء التي لاستفادة
العقل علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما عرضنا الان وقد ذكرنا
نوعا عاما لاستفادة العلم المقصود بسببه فان كل فاقد حس ما فاقد
لعلم ما وان لم القاه حس علما ولما كان كل قياس مولف من حدود
ثلثة اما الموجب منه فانما يبين ان الاشياء ما موجود للثاني لانه موجود
للثالث موجود للثاني واما السالب فيبين ان شيئا غير موجود للثاني
لانه غير موجود للثالث موجود للثاني وكذلك القياس على كل واحد
من نسبة ما بين حدين ان كانت محتاجة الى وسط ويشكل غير بين
فلا بد من ان ينتهي الى مبادي واصول موضوعة موجبة او سالبة لا
محالة لا وسط لها على الاطلاق او في ذلك العلم والبرهان ياخذ المقدمة
الا ولى على انها لا وسط لها على احد الوجهين المذكورين وينحل اخيرا
الى ما لا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون اما على
الظن وهم خطابيون او على الراي المشهور وهم جدليون فليس يجب
ان ينتهي تحليل قياسهم الى المقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة بل
اذا انتهى تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة

112

بل اذا انتهت الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات الذي يراها فريق
كان القياس قياسا في بابه وان كانت المقدمات الاولى ليست غير ذات وسط
بل لها وسط ما مثل ان العدل جميل والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل
انه لا وسط له وفي العلوم يطلب لذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل
على نحو ما يخاطب به سقراط ثراسوماخوس وربما كان المشهور لا وسط
له لانه بين بنفسه وفي حقيقته بل لانه مثل ان اللذة خير وسعا
فتحليل القياسات الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية
يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب ان يبتدي الان ونبين ان ههنا
اوساطا وما ليس لها اوساط متناهية بعد ان بينا ودفعة اخرى يحال
ما بالذاتي وما بالعرض في المحمولات نقول ان وجه المحمول انه محمول بالحقيقة
له بالعرض اذا كان الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته يحصل الذات
ليحمل عليه بحمل موضع وحمل عليه محمول ما اي حمل كان مثل قولنا
الانسان ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته غير محتاج الى حامل
يحمله ثم البياض قايم فيه ومحتاج الى حامل له مثله فاذا جعل الانسان
موضوعا وله ابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما وهو حمل حقيقي لا با
لعرض وبازاء هذا القسم حمل ما بالعرض وهو ان يقلب ما من شانه
ان يكون محمولا في طباعه فيوضع لما من شانه ان يكون موضوعا في
طباعه فنقول ابيض ما انسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع زيني
بالقوة وذلك لان الابيض من جهة ما هو ابيض لا يمكن ان يكون موضوعا
ولكن الموضوع هو الشي الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الا
نسان الذي عرض له البياض فهو ابيض واما ان يكون عرضان في واحد

كاذب صح

فيحمل احدهما على الآخر فيقال ان الابيض متحرك اى الشىء الذى عرض له البياض
فعرضت له الحركة لان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للحركة
و[يقال] في الشىء انه محمول بالذات وبالحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كان عن
طبيعة او قياس او حد له فيه ولكنه ليس لشىء غيره من اجله يقال له واذا
واذا اضيفت لم تقبل الصفة في نفسه مثل ما يقال ان الحجر يتحرك وان كان
له بالذات يتحرك ولكن بالقسر وبازاء هذا المحمول بالعرض وكذا اذا كان
الشىء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال لساكن في السفينة انه متحرك
وانه يسير الى موضع كذا وهو ساكن فربما كان الموصوف به بالحقيقة
منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال وربما ... متصلا كما يقال
كرم ابيض اى عناقيده بيض ويقال محمول بالذ... ل حمل الاعم
على الاخص كالحيوان على الانسان ويقابله المحمول ... ض وهو
حمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال للشىء انه محمول بالذات
اذا كان محمولا على ما حمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له ابيض وبازاء
هذا محمول بالعرض كما يقال جسم ابيض اى السطح ابيض ويقال للشىء انه
محمول بالذات وبالحقيقة اذا كان ليس واردا على الشىء من خارج غريبا
بل هو شىء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقول ان الحجر يتحرك الى
اسفل بالذات وبازاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر
ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق الشىء في حال وبازائه
المحمول اما العرض فيشبه ان يكون لحمرة الحياء اذا حمل عليه بحمرة محمولة
بالعرض من هذه الجهة لانه ليس له لازما ويقال محمول بالذات لما كان ليس
من شانه ان يفارق الشىء وكان مع ذلك مقوما لماهيته له وبازائه غريبا

وبازائه

وبازايه المحمول بالعرض معروف فيكون اذن كون السطح ابيض محمولا
بالعرض وليس محمولا بالذات لكل ما من شانه ان يوخذ في حد الشيء وبالجملة
ما يكون مناسبا لذلك الشيء بالحد الذي لا حد بها او يوخذ الشيء في حده
مما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض فنريد ان نبين ان المحمولات الذاتية
على ما بيناه من الذاتي متناهية ولا يلتفت الى ما بالعرض في هذا الموضع

في حكاية ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات
واوساط الموجب والسالب فنقول محاكين للمعلم الاول وقبل قد
علم ان المحمولات بذاتها موجودة والموضوعات بذاتها موجودة
فليكن موضوعا [illegible] ثانيا مثل ج وليس من شانه ان يصير محمولا الا بالعرض
وليكن حمل [illegible] ج اولا بلا متوسط وكذلك ز على ب لنر هل يجري
ان هذه المحمو[illegible] يتمادى بلا نهاية من موضوع اول محدود نحو جهة
دائما على الكل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف او يقف ثم ليكن ب
ب ليس من شانه ان يحمل عليه شيء اخر بالذات لكنه محمول على ط
بلا واسطة وط على ج كذلك وح على ب كذلك فنرى ان هذا النزول
في الموضوعات من محمول اول محدود يتمادى بلا نهاية ويوجد دائما
موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف او يقف والفرق بين النحوين
اما في ابتدائنا في اول منهما من الموضوع المحدود واخذنا نصعد في المحمولات
وابتدائنا في الثاني منهما من المحمول المحدود واخذنا ننزل في الموضوعات
وليكن المحمول على ج بتوسط ب سواء كان الا محمولا عليه او عليه محمول
وج لا موضوع له اولا موضوع فهل يمكن ان يكون بين ا وب اوساط
موضوعات له او محمولات على ب بلا نهاية وبين ج وب كذلك وهذا البحث

يفارق الاول بان المحدود كان في ذينك طرف واحد والحد وذ بهذا طرفا
وانما يطلب هل الوسايط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان متوقف
الصحة على براهين بلا نهاية وليس هذا وجه لوجب لها فقط بل ان
كانت مقدمة اج سالبة والمتوسط ب فصارت بج موجبة واح
سالبة فهل دايما بين اج واسطة وكذا هل بين كل كبرى سالبة ت
واسطة او يقف قيل وهذا الطلب لا يكون في الاشيا التي يستحق
ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت اشياء يستحق ان تنعكس بعضها
على بعض في الحمل حقيقة فليس منها موضوع اول ومحمول ثاني بل كل
واحد منها يصلح ان يكون محمولا وموضوعا او واسطة بين محمول
وموضوع بل الشك يكون مثا في حالين جميعا انه هل يوجد لما وضع
منها موضوعا شي اخر منعكس عليه وعلى صاحبه ولما وضع محمولا
شي اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية
او هي محدودة واذا استبان تناهي الوضع فيها من جهة كان ذلك
استبانة تناهي الحمل في تلك الجهة وبالعكس اذا الوضع هناك حمل والحمل
وضع اللهم الا ان يكون حكم كل واحد منها في العكس مثل حكم صاحبه
بل يكون احدهما حمل حملا حقيقيا والاخر حمل حملا عرضيا او لان
لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل لا متقدم مثل حمل الضحاك على الا
نسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك فان ذهب هذا المذهب
قلنا ان هذه المتعاكسة يكون في الطبع احدهما موضوعا والاخر
محمولا متقيا ولا يكون حكمها على ما قلنا من انه ليس لاحدهما اولى من
الاخر بذلك والتاويل الثاني ان يكون حمل العرضي كحمل الانسان على

حيوان

حيوان وحمل الذاتي حقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان
على الانسان وانسان على حيوان والموضوع والمحمول بالذات بمعنى واحد فقد
تقرر بهذا انه فنقول ان الوسايط بين حدي الايجاب متناهية فليكن كل
ب انه فنقول ان الوسايط بينهما متناهية ومن الاشياء التي تحمل على كل واحد
منها او يحمل كل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولا وذلك انها
ان كانت بغير نهاية لكان اذا اخذنا من جهة ب صاعدين على الولا
او من جهة آ نازلين على الولا لم نبلغ البتة الطرف الثاني وسواء اخذنا
بعضها على الولا بلا واسطة بينها او اخذنا بعضها وقد تركنا
الوسايط فيما بينها واخذنا الكل متتاليه ولا واسطة بينها وكانت
لا تتناهى او اخذنا الكل على طفرات يتضاعف لها ما لا نهاية له فان
الكلام في ذلك واحد واذا كنا كلما ابتدانا من حد لم ننته الى حد اخر
فليس هناك حد اخر فانه لا فرق بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند
السلوك وقولك لا حد له وبين قولك له حد وقولك يتناهى اليه عند
السلوك حد واحد ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ البتة
ونهاية ولا يتناهى اليها ويكون ذلك كقول من يقول انك اذا اخذت
تتصاعد من الواحد لم تبلغ البتة الالف الذي هو حد محدود ولان
بينهما درجات للعدد بلا نهاية لا ينتقض هذا بالمقادير وبقول
القايل ان بين طرفي كل مقدار حدود بالقوة بلا نهاية وذلك لان
المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم تقسم البتة وكل قسم نفرض فيها يكون
محدود العدد وان اللانهاية التي يتوهم بين حدين فيها هو امر بالقوة
اي تلك الحدود التي فيها هي في القوة ووجودها في القوة ولا يوجب البتة

موجودة بالعقل بل واحد منها بعد واحد والذي نحن في البحث فيه فان
فيه حدين وطرفين واذا كان بينهما وسايط يكون معانى لا يتحقق ترتيبها
فى انفسها كانت حاصلة له متوقفة على قسمة قاسم فبين اذن انه
يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسايط بلا نهاية ولكن الامر
فى السلب اذا قلنا لا شىء من ح ا وكان بينهما واسطة اعنى شيء مثل ب
يوجد لح ولا يوجد لا افليس يمكن ان يكون دايما واسطة فى المعنى
جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة واما الموجبة فقد فرغنا
عنها واما السالبة فلان بيان تلك يكون من احد الاشكال الثلثة
اما على سبيل الشكل الاول كما مثلناه فيجب على كل حال ان كانت الوسايط
اللتي للكبريات السالبة تذهب الى غير النهاية ان حصل موجبات
بغير نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة يتحانه معا ثم للموجبة موجبات
وقد بان فى الموجبات انها متناهية فاذا كانت حدود الموجبة الصغرى
السالبة لا يمكن ان يذهب الى غير نهاية بين حدين فبين ايضا ان
الذى لا يزيد عليه فى العدد من حدود الكبريات العالية السالبة
متناهية وكذلك هذا اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك لان الموجبة
وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون فى كل
قياس منه مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان الموجب فيها
متعين على كل حال وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة فى ماهية الشيء
متناهية لان هذه داخلة فى تحديد الاشياء والحدود انما يتم بها
فلو كانت الحدود متوقفة الى ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا
ان نحد شيئا لكن الحدود موجودة اذ الامور متصورة فبا ديا

متناهية

متناهية ثم قيل بعد هذا في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الابيض يمشي
وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن وجه الاستحقاق
واما اذا قيل الخشبة هي كبيرة او قيل هذا الانسان يمشي فانه قد اجري
الحمل والوضع على وجه الاستحقاق وذلك ان قولنا الاول وهو ان
الكبير خشبة او الماشي انسان ليس معناه ان نفس الماشي من جهة
ما هو ماشي او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع للخشبة او الانسان
وله معناه ان الماشي بنفسه شي قايم غير مقتضى وله متضرب اخر
هو موضوع له فان ذلك لا يصح بل معنى قولنا الماشي انسان ان الشي
الذي عرض له المشي وعرض له ان كان ماشيا ذلك الشي هو انسان و
الشي الذي عرض له ان كان تعقل ادكذا وعرض له ان كان كبيرا
ذلك الشي هو خشبة واما معنى قولنا ان الانسان ماش معناه ان
الانسان نفسه له شيا يعرض له ان يكون انسانا هو نفسه ماش فكذلك
قولنا الخشبة كبيرة معناه ان نفس الخشبة له شيا اخر يعرض له ان
يكون خشبة هي كبيرة وانت تعلم ان بين قولك الشي الذي هو ماش
وله عرض المشي وبين قولك الشي الذي هو انسان او خشبة او جوهر
او ذات فرقا وذلك لان الشي في الاول غير من الاعيان هو في نفسه
نوع من الانواع وحقيقة من الحقايق والماشي من حيث هو مجرد شي
ذي شي اخر ليس هو واما في المثال الاخر فان الشي الذي هو جوهر
ليس غير ذات الجوهر وليس شيا عرض له الجوهرية فيكون في
نفسه امرا محصلا لنوعه ولحقيقته وقد اضيف اليه معنى اخر خارج
انه يسمى لاجله جوهرا كما يسمى هناك لاجله ماشيا فان الانسان

وخشبة بالحقيقة موضوعا وله يقتضيان نسبته الى موضوع والى شي عنه
جوهرهما فاما الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي
والكبير ويدل على موضوع فلنضع للامرين اسمين نعرفان بحمل
حمل الماشي على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان
على الماشي فلنخصه باسم الحمل بالعرض وكل حمل فاما ان يكون من طريق
ما هو الشي واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او مضاف هو او
اين هو او متى هو او يفعل او ينفعل وكذلك ساير المحمولات وبعض
ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض كالانسان يحمل عليه الابيض
وليس في المحمولات شي خارج عن هذين البتة اما الطوبوراله فلا طوبيه
فعليهما السلم فانها اصوات واسماء باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة
لم يكن لها مدخل في علم البرهان اذ البرهان هو بهذه المحمولات المذكورة
وهذه العرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة وان كان يمكن في
العقول ان يجعل كم ما وحده موضوعا للكم وكيف ما وحده للكيف
ما واما في الوجود فلا يمكن ذلك بل كلها يكون موضوعها الاول
الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع للشكل في التحديد والعقول واما
في الوجود فلا يمكن البتة ان يكون السطح وما يعرض له قايمين في الجوهر
وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان ذلك فان للطرف الذي هو
الموضوع حقيقة حد ونهاية والمحمولات الداخلة في ما هو الشي محدودة
متناهية من الاجناس والفصول او بينا ان الذهن لا يمكن ان يقطع
امورا لا نهاية بتحديد شي واحد والتحديد موجود والمحمولات
العارضية لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات

دبير المقولات العشر لان كل واحد منها اما كيف واما كم واما مضاف واما
غير ذلك فما بين الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل وايضا فان المحمولات
محملها داخلة في حدودها اعني حدود الحدود الجزئية منها الموجودة
في الموضوع وان لم تكن داخلة في حدود موضوعاتها في الجواهر والا كانت داخلة
في حدود الشيء متناهية فاذن جميع المحمولات متناهية سواء كانت داخلة
في حدود جواهرها او كانت اعراضا غريبة فقد استبان من هذه الجهة ايضا
تناهي الاوساط وهذه الجهة هي جهة اعتبار التصور وقد نفقد بان
واتضح ان ههنا مقدمات اولى وان محمولات وموضوعات بلا واسطة
وانها جارية على الاوائل والاشيا التي تعلم بالبرهان لا يمكن ان تعلم بوجه
اخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون لعلم اقدم منه فان ذهب
ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني اصله واما ان وقف عند
مقدمات الاوساط لها فاحسن ما تاول عليه ذلك ان يكون الوقوف
عند اصول موضوعة والوقوف عند اصول موضوعة ان كانت
تلك الاصول لا تبرهن في علم اخر وقوف غير برهاني فيجب اذن
ان كان وقوف على اصول موضوعة ان تكون لها وقفا ما يبيان برهاني
في اخر الامر عسى ان ينتهي البحث الى مقدمات الاوساط لها والا لم يكن
برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج خصوم في امكان وجود اوساط
لا نهاية لها برهانيا يلتفت اليها ولما كان البرهان انما يوجد لاجهة الا
شيا الموجودة للموضوع بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع
داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان ان هذا
متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهذا ايضا لا يجوز ان يذهب

الى غير النهاية حتى يكون الفرد شيا مثل العدد ولذلك الشي شي اخر وذلك لان
قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ويكون العدد مع الفرد ماخوذا
في حدودها فان ذهبت تلك الى غير النهاية ذهب ايضا معها ما يوخذ في
حدودها الى غير النهاية لان لكل محمول منها موضوع في هذه التي يوخذ
في حدودها وكل سابق داخل مع المسبوق في حد المحمول فيكون اذن موضوعات
بغير نهاية متتالية كلها يوخذ في الحدود وقد بان استحالة هذا فانه لما كانت
الموضوعات الماخوذة في حدود محمولة تتهاله يذهب الى غير النهاية
فتلك المحمولات التي تساويها في العدد على ان لقايل ان يقول ان بان استحالة
ذلك في اشيا غير متناهية يوخذ في حد شي واحد ههنا فلا يكون الماخوذ
في حد شي واحد منها الا محدود متناهية من تلك الغير متناهية مما بين
الطرف وذلك الواحد وما بين الطرف وبين كل متناه مثله فقد حصل
ههنا الغير متناهي من الموضوعات حصولا بالفعل والفعل يشتمل
على الجميع من غير ان يبقى شي خارجا منه هو بعد بالقوة وكل واحد من الكل
الجميع موجود في حد واحد لان كل سابق ماخوذ في حد ما يوخذ منه
المسبوق اعني بالسابق الاقرب من الطرف ويكون شي اخرجا عنه هو ماخوذ
في حده فيجب ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات خارجا عنها
لكن ليس شي خارج عنها بل كل محمول يوخذ فيه يوخذ على انها واحد من
جملتها هذا محال ثم كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية مرتبة في حيز
واحد بل في شي واحد بالعدد لها ترتيب فان الفرد وما يتبعه من اللواحق
الغير المتناهية انما يوجد كلها لا محالة في شي ما من انواع العدد كلها صيغة
في المحمولات اسقص عددها والعدد المتضمن للترتيب فانه في المتصل متناه

الى الوحدة فقد بان اذن انه لا الموضوعات المأخوذة فى حدود المحمولات
ولا المحمولات المأخوذة فى حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية
فقد بان من جميع هذا ان للبراهين مبادئ غير ذات اوساط وبان انها
لا برهان عليها وانها مقدمات غير منقسمة وحين بان ان الحمل من فوق
ومن اسفل واقف وان هناك حملا اولا على الشىء فانه وان كان كثير من
الحمل على الموضوع يكون بسبب عام مثل ان حمل مساواة ثلاث زوايا
لقائمتين على متساوى الساقين وعلى مختلف الاضلاع ليس اولا وليس
منهما اولا من جهة ما هو هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث عام لهما فليس
يجب ان يكون دائما كل حمل لكل شىء اما اولا لشىء عام حتى يكون للمثلث
لشىء اخر عام ولكل الشىء شىء اخر عام بل يكون اخر الامر لشىء بذاته واولا
ويكون له بلا واسطة والمقدمة الواحدة والبسيطة والا منقضية
هى هذه التى لا واسطة لها ولا ينقسم بالقوة الى مقدمتين بدخول
حد وليس عليه برهان وهذه المبادئ فان ما ليس ينقطع بحد اوسط
فليس عليه برهان وهذه المبادئ بعضها مبادئ البراهين المنتجة للموجبات
وبعضها مبادئ البراهين المنتجة للسالبة فانه كما انه قد يكون مقدمة
غير ذات وسط موجبة وهى مبدأ البرهان الموجب كذلك يكون مقدمة
غير ذات وسط سالبة وهى مبدأ البرهان السالب وهذه بسائط المقدمات
ودوائلها كما ان اول الثقل هنا واول الابعاد اللحنية هو ربع الطنينى
الذى نسبة احد نغمته الى الاخر نسبة ست وثلثون الى خمسة وثلاثين
وذلك لان هذا لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليها بوجه ما سائر الا
بعاد التى لها الا سما مثل الذى بالكل والذى بالخمسة والذى بالاربعة

والظني واذا انقسمت المقدمة بحد الاوسط وكانت موجبة كلية فلا

يمكن ان يقع حد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما

لا محالة واما في السالب فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج فان كان

مع ذلك في قياسك ان تسلب عن الموجود للاصغر فلا يمكن ان يقع خارجا

ولو امعنت في التحليل ولم يزل توسط بين كل حدين سلب من النوع

من التوسط واما البيان بالشكل الثالث فلا نبات الجزئي فقط وهو ايضا

بيان لا بالفعل بل بالقوة وكل حد يقع في الشكل الاول فانه يقع بين بين

اي بين حدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الاصغر لكن من جانب

الاكبر وبالجملة من جانب الكلي ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الاكبر

الذي يمكن ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر وكذلك اذا اردت في التحليل

ان تصحح السالبة من قياس مقدمة من الشكل الاول فكذلك ان تستمر في التحليل

وتدخل الوسط بين بين واما ان احتجت الى مثل ذلك من قوانين في

الشكل الثاني فان اردت ان تركبت قياسا لا ساح السالبة لم يخرج من جانب

الاصغر في الثالث لم يخرج من جانب السالب فقد حاذينا ما قيل في التعليم

الاول وجميع ما اوردنا من هذا توخينا فيه ايراد ما قيل في المشهور ويجب

ان نعلم ان جملة غرض في انه اذا كان حد ان امتنع السلوك من احدهما الى

الاخر ان كانت وسايط بلا نهاية وان كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية

لم يكن حد ولا برهان فلا يلزم شي من هذا من ينكر البرهان وحد الا ان

يبني عليه بوجه اخر ان ههنا حدا وبرهانا وليس ذلك على المنطقي بل هو

موضوع له وان المعتمد ما ذكر من امر التحليل لان التحليل يوجب ان لا

يكون المحمولات في الشر متناهية ومن جميع هذا لا يتبين ان التحاليل

لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل فقط واما التزايد كيف يذهب الى
غير النهاية فسنوضحه بعد   في البرهان الكلي والموجب والمستقيم
كل افضل من مقابله قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها
كلية ومنها جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها
بالخلف فيجب ان نبحث هل البرهان الكلي افضل ام الجزئي وهل الموجب
افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان لظان
ان يظن ان البرهان الجزئي افضل من الكلي بان يقول اذا بينا ان
زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد فهو افضل من ان يبين ان كل
انسان كذلك لان هذا بيان للشيء من ذاته وذاك بيان له لا من ذاته بل من
بيان امر في غيره وليس ان يعرف ان متساوي الساقين زواياه
متساوية لقاعدتيه من نفسه كما يعلم ذلك لا من نفسه بل من شيء اخر هو
المثلث لما كان البيان الجزئي بذاته ومن نفسه والبيان من الكلي ليس
بذات الشيء ومن نفسه والذي بذاته افضل فالجزئي افضل وايضا
لظان ان يظن ايضا ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات
هي هذه الجزئيات والكلي اما امر غير موجود بل هو موهوم فقط واما
امر موجود فيها قايم بها وان كان غير موجود فالبرهان به عليه انما
برهن على غير موجود والبرهان على الموجود افضل منه على غير
الموجود وان كان موجودا لكنه قايما فيها غير خارج عنها ثم
البرهان على الكلي يجعله كانه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج
فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذلك المثلث والعدد شيئا
غير العدد وذلك العدد وما اوجب تعريفه حتى فهو محرف عن

حق فاذن البرهان على الكلي اما ان يقع على معدوم واما على محرف الوجود
عن حقيقته فالبرهان على الجزئي اذن افضل وايضا فان البيان الكلي اشد
التعرض للغلط بسبب ان مستعمليه يكونون كالمبرهنين على غير المطلوب
مثاله اذا برهن مبرهن على ان الكميات المناسبة اذا بدلت تكون
متناسبة فلم يكن قد برهن بالذات على خط او سطح بل على ما ليس
شيا منهما وان كان البرهان الكلي من وجه ما على ما هو اكثر فانه من وجه
اخر على ما هو اقل في الوجود لان الذي هو اقل في الوجود هو خط
السطح او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع بالجزئي ظن مخالف للحق
الكلي على ما قيل في انولوطيقا ولو كان البرهان لقصده ان يكون
على الجزئي وعلى الموجود فاصل له استحال وقوع علم وظن معا
فاذن البرهان على الكلي اخس واوضع رتبة ثم قيل في التعليم الاول
ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوي
الساقين زواياه كذا وكذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه مثلث
فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين له من جهة ما هو متساوي الساقين
بل من جهة ما هو مثلث فهما فعله اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة بالفعل
وغير متساوي الساقين من المثلث كما يعلم في متساوي الساقين واذا
علم للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات واذا علم المتساوي الساقين
فقد علم له لما هو له بالذات فالكلي اذا افضل وايضا فان اللفظ الدال
على طبقة الكلي ليس اسما مشتركا بل اسما متواطيا وليست طبيعته في جزئياته
كطبيعة الاعراض بل طبيعة تلك التي للجوهر داخلة في حد وليس وجوده
اقل من وجود الاشياء الجزئية وان كان واحدا لشبيهه وتلك الاشياء

بها وذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر واكرم من وجود الفاسد و
لا ان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي لا حد له يعني وله يقينا برهاني
اذا لم يجمع في كلي يشترك فيه امور بلا نهاية ويحدها فيكفيها كلها برهان
واحد ولولا ذلك لكان يحتاج الى براهين بغير نهاية وايضا فانه ليس
يجب على البرهان من جهة برهانيته على الكلي انه اذا لم يعمل الكلي معد وما يلزم به
ان يعمل شيا مستبانا بالجزئيات فليس جواهر الكلية في ذلك بباينة والا
للاعراض الكلية مثل الكيفية والكمية فذي هل يجب لكون هذه الاعراض
كلية ان تكون امورا خارجة عن جزئيات قائمة بذاتها موجودة له
في موضوع وهل جزئياتها اذا انفردت هل تنفرد بالقوام واذا غلط
غالط فظن ان الكلي شي خارج من جزئيات بسبب ان راد البرهان عليه فاللوم
يلحقه في اصغائه الى الباطل وتوهمه المحال دون الذي يستعمل البرهان
الكلي على واجبه وقد علمت انت في مواضع اخرى الفرق بين الذي ينظر
اليه دون اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد مباين لغيره
وايضا فانا اذا تتبعنا القول في البرهان هو قياس من العلة والكلية
والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان المعنى يوجد للكلي بذاته واوله
فان كل شي له امر بذاته له يحتاج ان يكون لشي اخر بعرض غيره
حتى يكون له بل ان لم يكن للغير المفروض كان له وله يكون لذلك
المعنى الا ويكون له فهو للغير بسببه وهو العلة القريبة كما فالكلي
هو الذي يعطي الجزئي ما له بذاته فالكلي هو الذي عنده نهاية البحث
عن لم وعنده تنتهي البحث ما يظن انا علمنا الشي كما لو سال سائل
لم جاد فلان فقيل ليأخذ ماله ما فيق لم يأخذ فقيل ليقضي دين غريمه

نقال ولم يقضي قبل لكيلا يكون ظالما فاذا وقف البحث على اللم عنده
هذا ومثله فقد سكنت النفس لانه معلوم بها ولا محالة ان البحث اللمي في امثال
هذا ينتهي الى امر لا يجاوز عنه ويكون هو الامر الاعم الاعلى الذي يلزمه
الحكم لنفسه ولغيره بسببه وهو العلة المطلوبة وكذلك اذا سئلنا عن جزئيات
ان مثل هذا المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لاربع قوايم ولم يجب
الى جزئ فقلنا لانه من مذهب اولانه محطوط في ثوب اولانه هذا
المثلث لم يكن شيئا من هذا جوابا عن العلة الذاتية التي يطلب الا ان يقول
لانه شكل محيط به ثلثة خطوط مستقيمة كل واحدة منها اذا اخرج ارتسم
حوله متساويان لقائمتين ويكون جميعه ست زوايا قوايم ادا ثنان
منها داخلتان فيبقى الخارجة اربع فنحن اذن في اعطاء العلة نضطر الى
البرهان على الكلي وكذلك ليس يمكننا ان نبرهن على هذا الحكم في المساوي
الساقين برهانا عليا الا ان نقول انه مثلث حاله كذا وان خرج
كذا وكذا وايضا فان الجزئيات غير متناهية ولا محدودة والكلي
بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه غير معلوم
وانما يعلم المتناهي المحدود فاذن العلم الذاتي انما للكلي وهو اكثر في
معنى المعلومية فاولى بان يكون المقصد بالبرهان واذا كان هو اولى
بالبراهين فالبراهين ايضا اولى به لان الاولى من باب المضاف
واذا كان هذا اولى به منه بغيره فذلك ايضا اولى من ذلك الغير
به منه وايضا فان الشيء الذي اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس
فهو اولى بان يفيد العلم من ذلك الغير والكلي اذا برهن عليه وعلم
كان ذلك علما به وبالجزئي ايضا معنا بالقوة القريبة واذا علم

فليس يمتنع اذن ان يكون ذلك علما بالكلي له بالفعل وله بالقوة القريبة من الفعل
فالعلم بالكلي اذن اشرف وايضا فان البرهان الكلي يكون عن الاوسط
فيه اقرب الى المبدا فهو اشد استقصا في كل شي والكون في المعنى الذي
له المبدا محمول اشد وجودا منه من المبدا فالبرهان الكلي اشد استقصا من الجزئي
فامثال هذه الاقاويل هي التي قيلت في التعليم الاول ولكن يشبه
ان يكون الامر على ما قيل قال المعلم الاول بنفسه من ان بعض هذه
الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم يفهم منه انه يقول ان بعض هذه
الحجج له يختص بالبرهان والذي يجب ان يصغي اليه من جملة هذه الحجج هو ان
العلم الكلي علم بالقوة بالجزئي ومبدا البرهان على الجزئي اما العلم بالجزئي
فليس فيه البتة علم بالكلي فانه من علم ان كل مثلث فزواياه كذا فما اسهل
ان يعرف ان متساوي الساقين كذلك فان علم ان متساوي الساقين
كذلك فلا يعلم من ذلك وحده البتة ان كل مثلث كذلك مثل هذا ما قيل ان
البحث بالكلي يخرج الى العلم الكلي وايضا فان الكلي معقول والعلم
حقيقة للعقل واما الجزئي فمحسوس المحسوس من جهة ما هو محسوس له علم
بوله برهان عليه ثم قيل ان البراهين الماخوذة من اصول ومبادي
مصادرات موجبة فقط وهي التي تبين الموجب افضل من الكلية
عن سوالب فاحتج في ذلك بحجج من ذلك انه يحوج الى استعمال اشيا منفية
مختلفة كثيرة الاصناف والبرهان على السلب يحوج الى ذلك ولم يكن السوالب
الصرفة تنتج انتاج الموجبات الصرفة بل ينتج اذا اختلطت بالموجبات واذا
اعطينا علله متوالية في الشي فانما يعطينا اللمية الحقيقية الواحد منها الآخر
الذي هو اقرب من المعلول وليس في تكثير الاوساط فايده بل الفايده

ن تقليلها والاقتصار منها على الملصق بالجملة فان العلم الكائن بما هو
اقل افضل من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل
اقل وفي الكثرة اكثر واحصار المعنى في القليل وفي الكثير اقل
فاذا كان كذلك فالبرهان الذي يجري على سنة واحدة غير مختلفة
افضل من البرهان المكثر للحدود المختلفها والبرهان الموجب هو من
موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب فبادي الموجب
اقل في النوع ومبادي السالب اكثر في النوع واشد حاجة فالموجب
افضل وايضا فان الذي لا حاجة له في ان يعرف وان يوجد
معا الى شيء ثان والثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف من
الثاني والبرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة انما يكون
عليها برهان موجب ان كان ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب
يتم ويعرف بلا سالبة فان البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف
ايضا فان البراهين الموجبة تعد المتوسط في حدودها انما نسبته
الى الطرفين نسبته فقط وكل التزايد فيها هو اخذ حدود من ج
عن الحدود الثلثة تركيب البراهين الموجبة موجب وليس [illegible]
يجوز ان يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسالبة فيها فاما
البرهان السالب فالغالب فيه في التوسط والتركيب معا هو الموجب
فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شيء من ب آ فان اردت ان توسط
من ج ب حدا ولا شك انك توسط بايجاب بين وان اردت ان توسط
بين ب آ حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فيصير حمل القياس
كيف كانت مؤلفة من موجبتين وسالبة واحدة لكل ج

ب د لكنه يبين بـ د ا وكل ج د وكل د ب وله شي في ب ا وكذلك لو ذهب
في التوسط الى المقدمات الاولى كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون
واحدة فان لم تكن تتمة القياس بالمتوسط بل بالترسيه من خارج فضمن
المحمول كونه شي من ب ا قوله بيان اخر لم يمكنك ان تاتي بقياس مركب
ولكن تحتاج ان تزيد له لا محالة موجبة فتقول وكل د ا حتى يبلغ بقياس
مركب ان لا شي من ج د تبين اذن ان الموجبات غالبة في البراهين
السالبة واكثر عددا في الوقوع من السالبة فالموجبات اذن اوجب احضارا
في الذهن من السوالب في كل قياس وبرهان في انفسها افضل فالمركب منها
والمودي اليها افضل وايضا فانه وان كانت المقدمات الكبريات
غير ذوات اوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة
في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها
ابسط لانها تتم بحدين ورابطة والسالبة تحتاج الى حدين ورابطة
وحرف سلب كما علمت من الفن الثالث والذي يتم وجوده باشياء
اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك الاشياء وزيادة
واما انها اعرف فلان الايجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته
متصور بنفسه لا يحتاج في تفهيمه الى قياسه الى السلب كالوجود وكا
لملكات واما السالبة وكل معنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي
فما لم يعرف الوجود لم اللاوجود وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم
كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه
اذا لم يعرف ما هو له لم يعرف ما ليس هو فاذن البرهان المستعمل
للمبدا الموجب والمنتج له افضل واشرف والبرهان المستقيم افضل

في الخلف ولكن المستقيم هكذا كل ج ب وليس شيء من ب ا ينتج هذا ليس شيء من
ج ا ولكن الخلف هكذا ان كان قولنا لا شيء من ج ا باطلا ولكن بعض
ج ا وكان لا شيء من ب ا وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب فهو اذا
كان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف وضعنا بعض ج ا فهو محال
نقيضه وهو قولنا لا شيء من ج ا حق ففي المستقيم انما اوجب الكذب
صدق قولنا كل ج ب الموضوع بحسب قولنا لا شيء من ب ا ايضا
بذاته وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج ا مع صدق
وقول اخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة الى صدق ضدها كما ان
لكن في الفن الذي قبل هذا والذي يوجب بصدقه وحده وبذاته
صدق النتيجة بلا قياس اخر افضل من الذي يوجب لكن صدق
النتيجة له بذاته وله وحده بل بقياس اخر يتضمن اليه وانت تعلم
ان القياس بالذات على ما اوضحناه لك في الفن الذي قبل هذا هو
ما يكون احدى المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل وهو الصغرى وذلك
كالكل فوق الجزء هو الكبرى وتكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجزء
تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة ولا يكون
الكبرى عند النتيجة كل الكل عند الجزء ويكون مقدمة كل ج ب
تحت مقدمة ولا شيء من ب ا وينتج لا شيء من ج ب ا تحت مقدمة
لا شيء من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى تحت الكبرى وان كان
يخالف الكبرى في الكيفية فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ج
واما في النتيجة فهذا الوجه وبانه تتفق في الكيفية معا فهذا لا يوجد
لصغرى قياس الخلف مع النتيجة فان قولنا بعض ج ا ليس داخلا

عكس قولنا انه ليس كل ج ب اوله ايضا النتيجة وهو انه ليس بعض ج ب
واحله عكس قولنا وله شي من ب ا فاذن صورة القياس بالذات التي
شرطها هذا الشرط هي المستقيم له خلف وايضا فمقدمات المستقيم اعرف
لكونها معروفة بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف
من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة والقياس الكاين من مقدمات اعرف
افضل على كل حال فنقول انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم
بوجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع الان واللم وقف
على السبب القريب الذاتي والثاني اقتصر على الان فقط والثاني ان يكون
احد العلمين اخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة والثاني
لم يفعل ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي ياخذ ذلك الشيء
مقترنا بمادة ولذلك فان العلم علم العدد اشد استقصاء من علم الموسيقى
وكذلك حال علم الهندسة في علم المناظر والعلم الهيئة والثالث ان العلم الذي
موضوعه الاول معنى بسيط بشرط انه مسلوب عنه ساير الزوايد
اشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى وموضوعه
زيادة مثلا ان الوحدة والنقطة يوضعان نعلمهما بمعنى بسيط وهو
ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم يقترن ذلك في الوحدة ان لا
يكون لها وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع فيكون الوحدة ابسط
ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط زيادة وضع وللنقطة
ذلك المعنى وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة اولى العدد والنقطة
موضوعة اولى الهندسة فالحساب اشد استقصاء لذلك من الهندسة
فقد قربنا في هذه الاشياء من محاذات التعليم الاول ومحاكاته وكان

ذلك عرضا دون الاستقصاء فيها وهذا الخط من البيطرنين للمسبار تصورنا
وله عايق بافهامنا ولحسن الانقياد لنا اذا اوردنا انقانه الفصل
الثامن في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادي والموضوعات
المباحث انما يكون من علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول وكان البحث
فيها انما هو عن العوارض التي تعرض له او لاجزائه او لانواعه واشتركت
في المبادي الاولى منها تبرهن ان تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع
الاول ولاجزائه او لانواعه فاذا اختلفت في الموضوع الاول وفي المبادي
الاولى للبراهين اختلفا اما ما نشير اليه ونعني بالمبادي الاولى المقدمات
فقط بل الحدود وغير ذلك فليست من علم واحد فاذا اردت الامتحان
فارفع كل شيء الى مباديها الاولى وجنسها الاول اي موضوعه فتجد
المختلفات من العلوم مختلفة فيها مثل مسايل المناظر ومسايل الهندسة
اما في جنس اي الموضوع فتجدها مختلفين فيه لا محالة واما في المبادي
فتجدها وان اشتركا فيه بوجه ما فانهما مختلفان من وجه اخر فانك
تجد المبادي في الهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد فرغنا
عنه وليس اختلاف البراهين توجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون
على شيء واحد برهانان مختلفان لا من حدين اوسطين يحمل احدهما
على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل
انسان نام وكل نام متغذ بل ومن حدين اوسطين لا يحمل احدهما
على الاخر بل مثال قولنا كل قابل للذة متحرك وكل متحرك متغير مع
قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير فان ولا احد حدي الاوسطين
تحت الاخر فان الحيوان تحت النامي والثاني فهما مختلفان ليس احدهما

مام

فيه بيان المقصود من المبادي

تحت الاخر فی الکبری مثلا کل انسان ضاحک وکل ضاحک متعجب وایضا کل
انسان مستحی وکل مستحی متعجب فان هذین وان کانا من جملة ما ینعکس
احدهما علی الاخر لاجل موضعهما منهما الیسا مما یکون احدهما تحت الاخر
فقد بان ان اختلاف حدود الوسطی لا یوجب اختلافا فی المباحث
من جهة اختلاف علومها وقد یمکن ان یطلب فیوجد نظیر هذا فی
الشکلین الاخرین فیوجد لحدود الوسطی المختلفة بالوجهین جمیعا
نتیجة نتیجة واحدة ولقرب ماخذ ذلک البیان لا نطول الکلام
بتفصیله واما ان جل البرهان انما هو علی الضروری فامر قد فرغنا عنه
واما انه قد یکون علی الاکثری وبعض المغتربین یابی ان یکون علی
الاکثری برهان بل انما یسمع نفسه بان یکون علیها قیاس ویقول
لانها لا یتبعها یقین اذ لیس لها انفسها یقین وحق وراء العلم
الاول یوجب انه قد یکون علی الاکثری برهان مصنوع من مقدمات
اکثریة یعطی سببا من اسباب الکثرة ویطرد ویکون به یقین غیر زائل
من جهة ما هو اکثری وان کان ظنا من جهة ما هو اکثری وان کان ظنا
من جهة ما هو موجود علی ما علمت فی مواضع اخری فان ارید بالبرهان
کل قیاس یکون علی الشیء من جهة العلة وعلی نحو وجوده فیکون علی
الاکثری برهان واما ان اراد احد ان یخص باسم البرهان کان بالقیاس
المعطی للعلة علی شرط ان یعطی وجودا غیر متغیر وغیر مختلف
وبالفعل الصرف ولیس فیه امکان فلیس علی الاکثری برهان بل قیاس ما
اخر یقع بین البرهانی والجدلی والخطابی والمغالطی والشعری
ویکون قد تکلف فی هذا الاشتراط واما لا حاجة الیه بل الاولی ان یقول

لما كان كل بيان انما يكون بوجه ويتميز عن الوجه وهذا على بهيئة
ما امكن ان يكون الاستحقاق دائما ويكون ضروريا او غالبا اعني دائم وهو
الاكثري فاذن لا قياس في امر غير الوجود ولا لمذين ولا برهان على
شيء وكونه ووجوده اتفاقي لا يتميز بالاستحقاق لكن كونها زيد بل
الكلام تفصيله واقول ان الامور الممكنة تغير حال وجودها وتغير حال
امكانها فاعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا يطلب
فيه الا عن الاكثريات ولا قياس الا عليها فان لوجودها فضيلة على
لا وجودها في الطبع والارادة على الجهة التي اوضحناها في سلف واما
الممكنا في في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان او دليل على احد
طرفيه الا قياما منتجا لذلك الطرف يخرج اياه عن المكافات فهذا هو النظر
من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان فعلى جميع
اضافته برهان على الممكن الاكثري وعلى المتساوي وعلى الاقلي اعني
البرهان الذي يبين انه ممكن لا ضروري الوجود ولا ضروري العدم
لا البرهان الذي ينذر بوجوده او وجوده الا ان يكون شي منهما
اكثريا وكل ما قلناه في الاكثري في الوجود فانقله الى الاكثري اللاوجود
واقول انا عنينا بالوجود كل اي حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل
في التعليم الاول انه ليس لحس برهان ولا مبدا والبرهان بما هو حس
لان البراهين ومباديها كليات لا تختص بوقت وشخص واين والحس
عند حكمه في جزئي في ان بعينه واين بعينه فاذن الحس لا ينال مبادي
البرهان ولا البراهين ولا شيء منه هو علم كلي ولو كنا نحس ان زوايا
كل ولا علم بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان القمر المحصل في الخط

الفط

الظل انكسف لم يمكنا من جهة الحس ان نحكم بالكلي وهو ان كل كسوف قمري فهو كذا
وكذا لانه ما كان يمكننا ان نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلي الا كل كسوف فلان
ذلك مما لا نهاية له في القوة اما الكسوف الكلي فلانه للعقل فقط نعم وان
كنا قد نستفيد من تكرر المحسوسات امورا كلية لان الحس ادركها ونالها ولكن
لان العقل من شانه ان يقتنص من الجزئيات المتكثرة كليا مجردا معقولا
لم يكن الحس ادركه ولكن ادرك جزئياته فاختلف العقل من جزئيات معنى
معقولا لا سبيل اليه للحس بل ينال له باشراق يفيض الينا عليه وايضا
فانا كثيرا ما كنا نتوصل بالحس الى مقدمات كلية لا لان الحس يدركها
بل لان العقل يصطادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه من قبل
حيث بينا ما التجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الادراك
صار يوقفنا ذلك في عنا وحيث يخفى حال ذلك المحسوس نفسه بقوة
غير الحس وهو العقل مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراءها
فان الجسم الملون الذي وراءها يرى من غير ان يحجب القار دونه دون
ذلك كما يحجب كثير من الاجسام الاخرى فقوم يقولون ان السبب في شف
الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو شاف مؤد اللون الذي وراءها
وقوم يرون ان سبب ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة
ينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر وعبورها الى ان يلاقي المبصر قبل
في التعليم الاول ولو كان الحس مما يمكنه ادراك الثقب وان الابصار
كائن بنفوذ البصر في تلك الثقب لكان يميل الى المذهب المائل اليه وان
كان لعدم البحث باقيا انه هل فيها هواء وخلاء وان فيها هواء فهل الهواء
في تلك الثقب يؤدي اللون او الشعاع ينفذ فيه البتة وبالجملة لو كان الابصار

بنفوذ شيء في الثقب وكان الحس مع ذلك غير ذلك وهذه كي لكان العقل قد
سبيله إلى أن يحكم في الإبصار أن السبب فيه اتصال بين البصر بواسطة
شعاع عنه لا بنفس تشفيف الزجاجة من حيث لا لون لها وكان ح يكون
ذلك العلم حاصلا بالحس لأن الحس حصله لكن لأن الحس تمكن بحس مراد
للتجربة ثم قيل إنه لا يصح أن نطلب أن مبادئ المقاييس كلها مشتركة أما
أولا فإن المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب أن يكون مقدماتها كاذبة
ومنها منتجة للصادقة وهي إن كانت قد يجوز أن يكون مقدماتها
كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذاتي بل بالعرض ويشبه أن لا يكون
هي من جهة إنتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات لأن القياس إنما هو
قياس من جهة ما ينتج بالذات لا من جهة ما ينتج بالعرض فإذا كان كذلك
فيجب أن يكون القياسات المنتجة للصادق قياسات من مقدمات صادقة والكاذبة
من كاذبة فإذا كانت كل كانت مبادئ القياسات الصادقة غير المبادئ
القياسات الكاذبة وأيضا فإن القياسات الكاذبة ليست متفقة في النتائج
فإن الأضداد قد تكذب معا مثل قولنا إن المساوي هو أكبر والمساوي
هو أصغر وأيضا فإن أشياء غير متضادة تكون تكذب معا ولا تصدق
معا مثل قول القائل إن العدل تهور وقوله إن العدل شجاعة
وكذلك قوله الإنسان فرس وقوله الإنسان ثور فإن هذه في قوة المتقابلة
وإن لم يكن متضادة أو متقابلة بالفعل فيجب أن مبادئ النتائج الكاذبة
هي مختلفة مثل هذه وأيضا فإن المقاييس الصادقة قد يجب أن تكون واحدة
بأعيانها وذلك أن المبادئ إما خاصة بالأجناس الموضوعة لكل علم
فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة

١٢٧

ان كل مقدار اما منطق به واما اصم وقولنا في العدد كل عدد اما اول واما مركب وبين ان هذه مختلفة لا مطابقة فيها لان المنكسة كلها بعد النقطة والعدد به كلها بعد الوحدة ولا يكون بينهما مطابقة البتة ولو كانت مطابقة غير سوية لكانت على احد وجوه اما ان يكون احد المبدئين اعم من الاخر كقولنا كل ج او كل ب اما ان ج تحت ب واذا كان كل احد المبدئين تحت الاخر او فوقه كان ج احد جنسين تحت الاخر او فوقه ومثل هذه الشركة قد تقع في المبادي وهناك قد يكون الامر على ما وصفنا قبل وذلك اذا كان اجناس العلوم المشاركة واقعا بعضها تحت بعض واما في الاجناس التي ليس بعضها تحت بعض فلا يكون ذلك فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما ان يكون مبدا اخر في الوسط للاخر مثل لخطوط المتوازية التي بين المتوازيين فيكون اخر اما متشاركين في الجنس فيكون احدهما مبدا والاخر نتيجة له مبدا او غير متشاركين في الجنس اعني الموضوع بل في جنسه فيكون ايضا احد العلمين تحت الاخر فيكون الشركة في المبدا على نحو ما حددنا قبل واما العلوم المختلفة التي ليست بعضها تحت بعض فلا يمكن ان تشترك في المبادي فاصلا البتة لا على ان تدخل حد بينهما في الوسط ولا فوق منهما ولا تحت منهما ولا خارجا موضوعا او محمولا مختلفا في ذلك في علمين واما المبادي العامة مثل قولنا ان كل شي اما ان يصدق عليه موجبه واما ان يصدق عليه سالبه فقد يشترك فيها لان هذه المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شي اخر الا انها جملة ما هو مبدا ما في العلم الناظر في الوجود

من جهة ما هو موجود ولكنها توجد في العلوم بهوية وله توجد البتة بالفعل
مقدمات من جهة كبرى وله صغرى الا وقد اخذت مخصصة بموضوع
ذلك العلم وبعوارضه الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف فاذن
يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة في النتائج المطلوبة
في العلوم وان كانت تزيد على المقدمات على الحد المعلوم في تركيب
القياس فليست زيادة مفرطة خارجة غريبة عن نسبة محفوظة ولكن تنبع
عن تلك المقدمات الا تلك النتائج باعيان وليست تصلح لغير ذلك الفن في
الكثرة واذن دخل حد من جانب اوسط لم يرد داية نتيجة اتفقت على نسبة
ذلك فاذ كانت نسبة المقدمات مع النتائج من هذه النسبة فكيف يكون
اللوتي من المبادي منها صالحة ان ينتج منها الا هذه بل نتائج خارجة
من هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها الا المناسبة
لتلك المقدمات فبعضها التي من المبادي ابعد من ان ينتج منها نتائج
علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم وكيف والنتائج المطلوبة في
العلوم غير متناهية بالقوة والحدود التي للمبادي متناهية فان المبادي
والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية واما النسب الممكن اعتبارها
بينها وبين عوارضها وان كانت في ذواتها محصورة فمثله بينها هي
بالقوة من جهة ان بعض المحمولات تكون ضرورية متغيرة في النسب داعية
وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات نفسها مثال ذلك ان المثلث المتساوي
الساقين يحاله ان زاويتيه متساويتان فهو امر موجود له في نفسه
بالضرورة واما انه امر نسبته الى مثلث اخر يقع مع في دائرة كذا او في
كذا نسبته هي كذا وما يجري مجراه فامور ليست من صلة الوجود فيه والا

فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي امور عرضت له من جهة مناسبات ممكنة
تقتضيها العقل فيها فامثال هذه المبادي خاصة مثل خاصة بعلم الهندسة
يعظم فيها ان يكون داخلة بمسايل الهندسة فضلا عن مسايل خارجة
له يتعلق بها كيف يقال ان مبادي العلوم المختلفة متفقة اي من جهة ان
العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان او من جهة ان كل واحد
منها يصلح ان يجعل منها في كل علم حتى يكون مبداء اي علم اتفق وصلحا
لاي علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم التعليمية
وهي محدودة في المصادرات المميزة بالفعل ظاهر في امرها انها لا تصلح بعضها
لبعض فكيف يصلح لكل علم بل ولا مبدا على واحد يصلح لجميع مسايل
ذلك العلم فكيف لمسايل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق التحليل
بالعكس فصرنا الى المقدمات التي لا اوساط لها في علم وميزناها ان لم يكن
مميزة تميزا في الرياضيات وجدناها مشتركة لجميع النتايج بل كان كل خاصة
لنتيجة او نتايج باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان نقول ان مبادي
العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها البتة ولا في شي منها فقد بان فيما
سلف ان بعض العلوم تشترك في المبادي وان من المبادي خاصة ومنها
عامة فمن الحق هو ان المبادي متناسبة في جنس اي الموضوع ولكن
هذا لا يكفي فان العلوم التي لا تتناسب في الموضوع فان مباديها الخاصة با
جناسها لا تتناسب ايضا في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه انه الحق
والقضاء الفصل هو ان المبادي تقع على نوعين اما مبادي منها البرهان
اي المقدمات التي هي في العلوم واما مباد فيها البرهان وهي اجناس
العلوم اي موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها او يساويها كالحدوا

بوجه ما كالوجود فالقسم الاول يجوز ان يكون فيهما مبادئ عامة مثل قولنا
كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشياء المساوية
لشيء واحد متساوية والقسم الثاني فلا يجوز ان لا يكون فيه خاصة او
يتناسب علمان في جنس وما كان من المبادئ التي تعني المقدمات مما هو خاص
او مختص كل علم فلا يشترك فيها في حس الامر الا علمان احدهما فوق الاخر
فيكون لاحدهما اولا وللثاني ثانيا ولما كانت الموضوعات في المسائل العلمية
اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه او عرض ذاتي له فلا يجوز ان
يكون الصغريات من المبادئ المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد
فالكبريات على النحو الذي يجوز فيه الشركة الفصل التاسع في حال
العلم والظن وتشاركهما وتباينهما وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء
والصناعة والحكمة من المعلوم ان ههنا علما بشيء وههنا ظنا به وان الا
ختلاف فيهما من جهة الوثاقة والقلق وانهما داخلان تحت الراي وان
بينهما موضوعا متباينة ومناسبة وليس كل علم يجب ان يتباين بالظن
بل العلم التصديقي ولا كل علم مع كل ظن يتباين بل مع ظن يوافقه في
جنس الراي فان ما سواه من الظن يجب ان يتباين بالجهل والعلم التصديقي
هو ان يعتقد في الشيء انه كذا واليقيني منه هو ان يعتقد في الشيء انه كذا
او يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن
زواله فانه ان كان بينا بنفسه لم يمكن زواله وان لم يكن بينا بنفسه فلا
يصير غير ممكن الزوال او يكون الحد الاوسط الا صحيحا او وقع على انا نعني
بالعلم ههنا المكتسب الذي في الفهم اصناف من الاعتقاد اعتقاد بان الشيء
الذي هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون كذا لكن

يكون هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال لانه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال
واعتقاد في الثاني انه كذا مع عدم اعتقاد اخر بالفعل بل بالقوة اذا اخطر
بالبال اعتقد وهو انه ممكن ان لا يكون كذا واعتقاد في خلال الشيء انه ليس
كذا وهو الجهل المضاد للعلم الذي لا يشاركه لكن اعتقاد انه عكى ان لا يكون
كذا اما ان يعتقد في الوجود كذا الذي ليس من شانه ان لا يكون الا كذا او
في الوجود وكذا ومن شانه ان لا يكون كذا وكل واحد من هذين بالحرى ان
يسمى ظنا والاول منهما فانه ظن صادق مركب بجهل مضاد واما الموجود
كذا ومن شانه ان لا يكون كذا وهو الاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد ان
من شانه ان لا يكون ان كان لا كونه على انه جائز في نفسه لكن الوجود قد
غلب او جائز في وقت اخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ان وقع مما لو
كان يقينا ما بالشيء على ما هو به وان كان على انه يرى ويحكم انه موجود
ويخطر بالبال عسى ان لا يكون موجودا عند ما يفرضه موجودا حتى
يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حين يصفه موجودا كاذبا وهو الظن
الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد بل بجهل بسيط اذ لا بد
في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري اما على الدوام فيكون العلم
على الدوام او الضروري بالشرط فيكون العلم ايضا بالشرط والظن موضوعه
الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي لا تنضبط فيكون حال الامر بحسب القياس
الى الصحة وقد يكون الظن المركب بجهل المركب واقعا ايضا في الامور الضرورية
والاعتقاد المركب ليس جهلا من حيث هو كذا ان لا بعينه في الظن فيكون ثلثة
اشياء من جملة ما عددنا ، ولعله في اعتبار الظن احدها الاعتقاد بالشيء
الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معه ان لا يمكن ان لا يكون موجودا

مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس علما بل ظنا والثاني
الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب والثالث الذي سميناه
بالظن الصادق المركب بالجهل البسيط وتشترك هذه كلها في شيء واحد وهو
الاعتقاد في الشيء انه كذا ممكن ان   العقد انه لا يمكن كذا وذلك لان
الاول منها اذا كان جائز الاستحالة فليس ممتنعا في طباعه ان يقترن به
عقد امكان ان لا يكون الشيء اما ابتداء وغير طارئ على العقد الاخر
الذي معه واما ناسخا للعقد الاخر الذي معه [illegible] ويلحق كل
حال العقد الثاني المركب بالعقد الباطل ويقابل عقد صاحب العقد
الاول لان ذلك كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا
يعتقد انه يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه واما العقد الثاني فان الا
عتقاد المذكور يقارنه معه بقوة او بفعل وكل واحد من اقسام الظن
قد يكتسب بواسطة توقع الظن كما ان العلم يكتسب بواسطة توقع العلم
فانه ليس كل واسطة غير ضرورية الزوم الاكبر ويدعو الى ممتنع بل قد
يدعو الى امر واجب والعلم بالجملة مخالف للظن في هيئة العقد وفي
الامور التي العلم اولى بها وكما انه قد يقع للانسان في هذا الشيء علم واولا
فلذلك يمكن ان يكون يقع لهذا علم بسا وفي ذلك العلم بتدريج حتى ينتهي
اليه وان يقع للاخر ظن بتلك المبادئ والمقدمات فيدرج الى ذلك الظن
الذي هو ينتج لها فيكون الاول يرى في تلك المقدمات والنتيجة رايا
صادقا ويرى انها لا يتغير عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون رايه فيها
صادقا لانه حال عن الراي الثاني ويجوز الغير ما يراه الحاكم بحق ان
يستحيل فيكون الاول يعلم ان الشيء موجود   لم هو موجود وهذا

الثاني

١٣٠

الثاني نظن انه موجود ونظن انه لم هو موجود وان لم يكن ذلك بتوسطات
نظن انه موجود فقط وله نظن لم هو موجود وعلى الاحوال كلها فليس العلم
والظن شيا واحدا وان كان قد يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه
ظنان مختلفين صادق وكاذب ان يكون في انسان واحد ظن
وعلم معا وله ظن صادق وظن كاذب معا اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان
لان قولنا العلم يقتضي اعتقادا ثانيا في الشيء محصلا وهو انه ممتنع التحول
عما هو عليه وممتنع ان يفارقه او يطرا عليه اعتقادا مضادا لهذا الثاني
وقولنا الظن يقتضي اعتقادا ثانيا بل الفعل والقوة القريبة او البعيدة
وهو ان الشيء جائز التحويل عما هو عليه ومحال ان يجتمع في الشيء الواحد
للانسان الواحد في وقت واحد امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله
معا او يجتمع فيه راي ان يجوز زواله وراي ان له يجوز زواله واما
الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في انسان واحد فان الظن
الذي يظنه وهو كاذب والظن المقابل الذي قبله هو فيه صادق ان
تساويا لم يكن ظن بل شكه الامرين وان مالت النفس الى الصادق بقي
الكاذب غير مظنون او الى الكاذب بقي الصادق غير مظنون والشيء
الواحد بعينه الثابت قد نظن ممكنا مرة ويرى غير ممكن اخرى فان
تناوله الراي كونه غير ممكن تناوله تاما فهو علم واذا وقع عليه الراي
من الجهة الثانية فهو ظن فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم وله
ثانيين مثل هذا نظن ان القطر غير مشارك للضلع ويصدق وذلك
يرى ان القطر مشارك له فيكذب والظنان مختلفان لكنهما واحد في
الموضوع واما الحلاقة في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس

فيكاد ان يكون اكثره اولى بعلوم اخرى ومن الطبيعيات والخلقيات الا انا
نجد ههنا حظا فالذهن قوة النفس المهيات المستعد لاكتساب الحدود
والاراء والفهم جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها
والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها
مثل ان يرى الانسان القمر وانه انما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على اشكاله
فيقتنص ذهنه حدا اوسط وهو ان سببه ضوءه من الشمس والذكاء
جودة حدس من هذه القوة تقع في زمان قصير غير ممهل والفكرة
حركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع منها الى المطالب والصناعة
ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية نحوا تاما مقصودا
والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب
العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي
واما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة
وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات
النظرية والعملية وان لم يحصل الخلق المقالة الرابعة من الفن الخامس
وهي تشتمل على عشرة فصول آ في المطالب ب في ان الحد لا يكتسب ببرهان
ولا قسمة ج في ان الحد لا يقتنص ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد
القول في هذه الابواب د في مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتشبيه
بعض البراهين على الحدود ه في مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين
وكيفية الحال في توسط الحدود وتوسط اصناف العلل و في تفصيل
دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة
ما بين البرهان والحد ز في الاشارة الى ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب

ز في ان طريق القسمة نافعة ايضا في الحدود وكيفية ذلك وتفصيل طريقة
التركيب ... ايهام قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك ح في الاشتراك
بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في توسط العلل المنعكسة وحقق الكلام
فيه ط في تحقيق ما اورده المعلم الاول في توسط العلل ومحاذات
مذهب كلامه مع الايضاح ى في خاتمة الكلام في البرهان الفصل الاول
في المطالب والمعلومات بالطلب متساوية فان الشيء انما يطلب العلم فاذا
علم بطل الطلب والمطالب وان كان للمكثر ان يكثرها بالاي والكم والكيف
وغير ذلك فانها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضع اربعة اثنان داخلان في
الهل احدهما هل يوجد الشيء على الاطلاق والثاني هل يوجد الشيء
شيئا مثل انه هل يوجد جسم مركبا من اجزاء غير متجزية وكل واحد من مطلبي
الهل يتبعه مطلب اللم ويتصل بذلك مطلب الما واما مطلب الاي فهو التابع
لمطلب الما ومطلب اللم اما ان يطلب علة الحكم بوجود موضوع او عدمه
على الاطلاق او علة الحكم بوجوده او لا وجوده بحال وكل ذلك اما
ان يتعدى منه طلب علة الحكم الى طلب علة الوجود ولا يتعدى في الآخر
ان يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا وعلته في الشرط
واما ساير ذلك فالاكثر ان يكون العلة فيه حدا اوسط واما مطلب
يتبع المطلب البسيط من مطلبي الهل تبعا ظاهرا فانه اذا علم ان الشيء
موجود طلب ما ذلك الشيء الموجود فقد علم ان مطلب ما الذي بحسب
الذات فهو بعد مطلب هل وتابع له ولكنه قد يسبقه من حيث هو مطلب ما
بمعنى الاسم فاذا اعطي ثم اعطي مطلب هل انتقل في الحال مقتضى مطلب
ما بحسب الذات ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل بعضا على وجه من الوجوه

حتى يكون كانه يطلب ما الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك لان الموضوع
فى المط‍ بالهل المركب يجب ان يكون معطى الهلية والمائية ثم
يطلب عوارضه الذاتية الزلة بالهلية فاذا طلب وجود العارض او لة
وجوده بالهل المركب بالقياس الوضع فبطرى ان ذلك يقتضى
المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس فى نفسه وذلك لان البراهين انما تبحث
عن الاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا توجد الا فى تلك الموضوعات
واجناسها فان منع ان يكون لها وجود من جملة فيها صارت من جملة الممتنعات
واذا اعطيت وجود الى شئ منها ثبت انها فى الموجودات فيكون البحث
عن مائيتها للموضوع بحث بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا كالبحث عن
هلية المثلث المساوى الاضلاع للمثلث المعمول على خط فاه مركزا دائرتين
وقد وصلوا ايضا بالتقاطع فهو بحث عن هليته فى نفسه فلذلك يعلم ان لذلك
وجود واذا صح للشئ هليته استحق ان يطلب له المائية وان يعطاها بحسب
الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها او اعطاها الا بحسب الاسم لا بحسب
الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف فوقت وضوح بحثنا ما بحسب الذات
لهذه العوارض هو ذلك الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد قيل فى جواب
ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بهل كافيا ابتداء طلب ما بحسب الذات فانه
يتضح مع اتضاح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة ويقع فى طلب اللما
بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة والاخر بالفعل اما بالقوة فلان
طالب الهل فى مثل هذا انما يطلب عما هو مشكوك فيه فيقتضى طلب الهل انه
يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط مثل من سال هل القمر ينكسف فانما يطلب
هل شئ يوجب العلم بان القمر ينكسف فاذا اعطى الهل وقيل نعم يطلب ثانيا

لم كان القمر ينكسف ولم قلنا ان القمر ينكسف فانه يطلب ما علة القياس في انه قياس
وبحد الاوسط كيف كان او ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط
الذي هو علة الامر في نفسه ومعنى المطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذي
اعطيت بالقوة اولا انه موجو ... نت ان الامر حق هو كذا يجب ان
نطلبه الان بالفعل ونقول ما هو الان فيكون البحث عن لم بحثا عما هو
الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لما ههنا انما هو طلب لم بالقياس الى
النتيجة ويكون بالفعل ويطلب بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة
واما طلب ما الحد الاوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه ان كان مجهولا ثم يقول
المعلم الاول الموجود بجزء يعني به الموجود شيئا ما والموجود بالكلية
يعني به الموجود على الاطلاق والموجود شيئا ما اما شيئا جوهريا للموضوع
او عرضا ذاتيا او عرضا خارجيا ثم يقول المعلم الاول اعني بالموجود
على الاطلاق الشيء والمطلوب هل نفسه موجود مثل قولنا هل المثلث
موجود او لا فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل المثلث كذا
او هل الاله سبب للشيء فانه انما يبحث عن وجود عارض ما او لا حق وهذا
هو الموجود شيئا ما فقد بان من هذا ان المطالب بالقوة ترجع الى هل الشيء
او الى ما الشيء وان مطلب اللم بحث ما عن ما الشيء بوجه له بالقوة يعني
ما الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هذا ينعكس وانه ليس في البراهين
شيء هو بحث اللم الا وهو بحث الما بالقوة ولا بحث الما الا وهو بحث
اللم وتعدى هذا الى ان ظن ان الاوسط في البراهين هي حدود وكل ذلك
امر باطل فانه ليس كل بحث عما هو هو عن الاوسط وايضا ليس البحث عما هو
الاوسط هو البحث عن ماهية احد حدين الاخرين حتى يكون جوابه

حدًا ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد او جنس او فصل او مادة او صورة
فان العلل الموجبة لامور لا فى نفسها ولا هى بوجه ما نفس الموجب لا صورة
ولا مادة وكثير ما يجعل الاوسط فى البراهين ما ليس مادة ولا صورة
ولا حدا بل يجعل سببا موجبا للشئ فى شئ فان الجنس المتوسط يوجب وجود
الجنس الاعلى فى النوع الاخير بل وفى كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط وان
لم يكن على ذلك الشئ نوع الجنس المتوسط ايجاب العلة وليس هو لا حدا
للاكبر ولا صورة ولا مادة ولا ايضا يوجب ايجاب غير علة كما علمت وستعلم
وكثير من الخواص هى علة لكثير من الخواص وهى خارجة عنها ليس جنسا لها
ولا فصلا ولا حدا فان كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على
صفة مذكورة يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون خط
بتلك الصفة جنسا ولا فصلا داخلا فى الذات لكون زواياه مساوية
لقائمتين ولا مادة ولا صورة وكذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا
ولا عللا داخلة فى جوهر الشئ بل عللا فاعلة وموجبة وهكذا علم قيام الارض
فى الوسط للكسوف وهكذا مماسة النار فانها قد تجعل حدا وسطا فى اثبات
احراق الخشبة وان كان قد يجوز ان يحمل هذه العلل الموجبة فصولا من
جهة ما انها اجزاء فصول لا تحمل بل تحمل الفصول المعمولة منها كما ان الحديد
لا يق انه حديد بل انه حديدي ولا يق ان الحمى عفونة بل انها عفونية وليست
اجزاء فصول مقومة للذات هى اخص الفصول بل اجزاء فصول خاصة
فقط فان العلل الفاعلة هى علل الوجود وليست علل الماهية واجزاء
حد اجناسا كانت او فصولا حقيقية او اجزاء فصول هى التى يكون علة
للماهية واما علل الوجود فليس يجب ان يكون عللا فى الماهية ولذلك لا بد

محل

علل الوجود ومن الفواعل والغايات في حدود بل يدخل في الرسوم الغاية فاما
حدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود يدخل في حدود لكنا
نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده فاذن قد يكون من حدود
الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة للامور ليست تلك بحدود واجزاء
من تلك الامور فاذن ليس كل حد اوسط حدا او جزء حد وان كان قد
يكون حدود حدود اوسطى واجزاؤها اللهم الا ان يكونوا يعنون بالحد
والرسم معا فيكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او مخصصة
بها مما يدخل في الرسوم واما اذا كان حد الاوسط اخص من الاكبر لم يلزم
من هذا العقل شيء انما لهم ح ان يقولوا ان الاوسط يكون هناك حدا
للاصغر ويلزمهم ايضا ما نقوله للاخرين فلو كانت حدود هي حدود
الوسطى لا غيرها لكان يكون ادراك الاشياء امرا سهلا وذلك لانه من المحال
ان يطلب وجود محمول لموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه فان
كان له حد فاول ما علينا ان نفهم حده والا فرسمه فقط فكما نعقل ذلك
ولا يبقى علينا كثير شغل في ان نفهم وجوده للاصغر فاذن كما نفهم حد
المساواة ونضيفه الى مثلثين متساويي الاضلاع على التناظر فيتبرهن
لنا معرفة المساوات فيهما وقد نفعل هذا فلا نفلح بل نحتاج الى اوساط
اخرى ضرورية اذا اعطيناها واحضرناها علمنا ان المثلثين متساويان
ويكون قد علمنا حد المساوي وحد المثلث قبل ذلك وقد ينفع علمنا
بها وهذه اقاويل من جنس الزخارف التي يدرسون بها التورية التسوية
باسم البرهان وانه الشيء الذي فيه حد لا غير وكثير من هولاء يدعي خلل
كلامه انه ياتي ببرهان على وجود حد للمحدود فيكون الاوسط مما ياتي

به لحد الاكبر ويكون الذي بعينه هو وجود الاكبر للاصغر وله يكون الاكبر
الا عرضا للاصغر غير حد فيكون بين بينا غير محدود ونبرهانه بين الحد
نعم ههنا شيء يجب ان يتبعه وهو انه لا يمكن في حقيقة اثبات حد الاكبر له
او حد رسم الا بتوسط حد او الرسم بالقوة او بالفعل فانه ما لم يكن حد
الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس هو موجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو
مسلوب لكنه ليس ذلك على انه هو حد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى
غيره فانه حق ما قيل في امثلتهم ان حد الاتفاق هو كون النغم على نسبة
عددية كذا وانه ان جعل هذا حدا اوسط اينتج ان النغم متفقة فيكون
الشيء الذي هو ماهية منفصلة بالاتفاق هو بعينه حدا اوسط لكنه
ليس يجب ذكران يكفيك هذا التوسط او انه لا يكون البرهان الا بمثل
هذا التوسط فانه لو كان معلوما لنا ان هذه النغم موجودة لها هذا
الحد لكنا لا نشك في انها موجودة لها الاتفاق ولكن في الكثر الامور
يشكل علينا حمل الحد كما يشكل حمل المحدود فلا ينتفع بتوسط الحد
بل يحتاج الى توسط امور اخرى لا محالة تتادى بتوسطها الى انتاج
وجود الحد قبل تاديتها الى انتاج الجملة التي تدل عليها اسم المحدود
ويكون تلك الوسايط تكون امورا غير حد المحدود فلا يثبت ثم
برهانا فقط وسط فيه حد حقيقي ثم انتج منه حد المحدود على الا
ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني الذي اوسطه حد ما كنا نحتاج
على شيء الا على ما وجود حد وحد الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود
نفس حد الاكبر خفي وما اقل امثال هذه الاشياء وكما ان جعلوا الا
وسط حد الاصغر وقلما جرى ذكر في امثلتهم لو شيئا ان امثال الحقيقة

ان هذا لا يكون
صح

وانما يكون يجب الظنون لعلة وبعلة تعسر عليهم ان يدلوا على انه كيف يبين
على [illegible] ام متوسط لحضى فاذن يجب ان يتصف ولا يعترض بهذه
الاقاويل الملفقة ونرجع الى ترتيبها [illegible] ولان العلل الذاتية للهيئة
داخلة فى حد لانها مقومة لها [illegible] ى وهى مقومة داخلة فى البرهان
لانا بينا ان اليقين انما يكون بعرضه والبحث عنه لم هو بحث ما هو بعينه ما
هو بعد الوجه الذى ذكرناه اوله واذا اعطينا فى حد الاوسط حدا
حد الاكبر وكان بين الوجود للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب
واذا اوردنا حد الا [illegible] ى هو العلة الذاتية ايرادا فى قول البرهان
فقد حددنا ما [illegible] ان يقال لم كان كسوف القمر فيقال لان الارض توسط
بينه وبين الشمس واحتجب الضوء وكلما كان كذلك فان القمر ينكسف وهو
الاوسط هو ماهية الكسوف لان ماهية كسوف القمر هو انمحاء ضوء
القمر لتوسط الارض بينه وبين مفيد الضوء اعنى الشمس وكذلك اذا
قيل لم اتفقت هذه النغمة مع هذه النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية
التفاوت فيها بالقوة وبالفعل مثل احد العددين وهذا بعينه هيئة
الاتفاق الذى فى النغم لان اتفاق النغم اختلاف صوتين عند الحس
بسبب نسبة عددية بهذه الهيئة فالاوسط اذن داخل فى حد مهنا
دخوله فى البرهان والبحث عنه لم يختص بطلب الاوسط الا ترى انا لو كنا
نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الارض ولو شاهدنا مرة حسية
فتكثبت منه بالتجربة دون البرهان علما كليا لكان بحثنا عن لم حـ بحثا باطلا
اذ كنا وجدنا علة الكسوف فكذلك اذا لم نجده من ذلك الوجه فهو
انما نطلب اياه بالقياس فاذن المطلوب باللم هو النافع فى طلب ما وقع

من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان كان قد يتوهم مما سلف
من ذكره مشاركة طلب اللم وهو طلب البرهان وطلب الماهو وهو طلب الحد ان
البرهان والحد قد يقومان على شى ولحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا
برهان اعطينا حدا وليس كل من وجوه اولها ان كل حد هو ايجابى لمحدوده
وليس كل برهان يوجب من شيء بل قد يسلب وايضا ان كل حد لمحدوده
كلى وليس كل برهان كليا على مبرهنه فليس اعطا برهان المبرهن اعطا حد
المحدود وايضا فان البرهان يعطى للشى عرضا ذاتيا على ما اوضحنا
مرارا والحد يعطى من الذاتيات المقومة والعرض الذاتى غير داخل فى
حد الشى فليس اذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد مثاله
ان البرهان انما يعطى ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين وذلك المعنى
خارج عن حد المثلث ولا يعطى البرهان البتة حد الموضوع ولا ايضا
حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شى واذا استقريت لم تجد
البرهان اذا اعطاك محموله ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما يعطيكه من
وجوده للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا
وليس اذا اعطيناه حدا فقد اعطينا برهانا وذلك لانا اذا اعطينا
حدا فلم نوجب شيا على شى ولم نسلب شيا عن شى بحد اوسط ولم
نعلم حال المحدود فى المعنى الذى نطلب البرهان عليه فليس نفس اعطاء
حد هو اعطا البرهان وان كان قد يتفق فى كثير من المواضع ان يشارك
حد البرهان فى المادة لكن ليس ذلك دايما فان المقدمات الواجب قبولها
له برهان عليها واجزاء تلك المقدمات كلها اعنى حدود محدودة يعطى
حدودها ولا يعطى بذلك برهانا عليها فانها لا برهان عليها لانها بسايط

والسقوط

والبسايط تحد ولا يبرهن عليها والتاليف مهملا بسببه عن برهان ولو كان
ايضا برهانه فكيف اعطاء الحد مونة اعطاء البرهان ولو كان لكل شيء
برهان لما كان على شيء برهان ذاته فتعلم انه لا شيء غير البرهان وانه ليس كل محدود
برهنا عليه ولا كل مبرهن محدود ذا برهانه واذا كان الحد شيئا غير البرهان
فليس الذي يعطي البرهان الا ما يقتضيه ما هو غير الحد بما هو غير الحد اذ كان
البرهان غيره فمن كل ما يفيده البرهان بما هو برهان بالذات شيء غير الذي
يفيده الحد بما هو حد بالذات والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل الى الحد او الحد
لا يحتاج اليه بل يبرهن بكنهه من ايوجب بالذات تصورا ساذجا فقط
وذلك يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط اما ان التصديق لا يكون
الا بالتصور فيسلم لا على ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق
هو الذي هو من جهة البرهان والحد يقتضيه اقتضابا ويوضع وضعا او
لبرهان يولفه تاليفا مسبوقا الى الغرض فيلزمه الغرض بالاضطرار
والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعة متساوية لذاته
في المعنى يحق الانعكاس عليه معا وتلك الامور تلبية بنفسها المحدود
والبرهان يعطي عوارض خارجة عن الماهية والحد لا يعطي المحدود اجزاء
حده بتاليف حمل بل بتاليف فيه تقييد واشتراط والبرهان يعطي المبرهن
اجزاء برهانه لا بتاليف تقييد بل بتاليف حمل والبرهان على الشيء اولا يكون
برهان على غيره ثانيا والحد للشيء لا يكون لغيره ولا يكون مثنى وان ثنى
وان كان حد الاعم يحمل على الاخص فليس على انه حد الاخص واما
البرهان فقد ينقل الى الاخص ويكون برهان على الاخص فالبرهانات غير
محصورة في الحد ولا الحد في البرهان والبرهان محصور في البرهان مثل الخصا

البرهان على مقدمات السابق نبين وايضاه عند البرهان على النتيجة بل الحد لذلك

البرهان بهما مختلفان لانه ليس من بها على الحد بوجه الفصل الثاني

في ان الحد له يكتسب ببرهان وله فنقول ايضا ان الحد ليس يكتسب ايضا ببرهان

وحد اوسط على ان يكون المحدود حد الاصغر في القياس وعن حد الاكبر ولو كان

ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد اوسط ولما كان الاكبر فيه يجب ان يكون

منعكس على الاصغر فيجب ان يكون منعكس على الاوسط وان يكون الاوسط

منعكس عليهما فان الاوسط له محمد شيء من الخواص اما خاصته مفردة او حد

مساو واما رسم واما حد وتسمى جميع هذا في هذا الموضع في التعليم الاول

لمساواتها خواص فاما ما هو اعم من الشيء فلا يصلح ان يكون حدا اوسط

بين الشيء وبين حده واما الخاصة والفصل فلا يصلح ايضا ان يكون حدا

اوسط فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب فهو كذا وكذا من طريق ما هو

محدود بكذا وكذا فانتجت ان كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو محدود

بكذا وكذا مما هو لزوم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل هو

حد النوع ايضا وسواء عنيت بقولك كل ب كل ما هو موصوف بب او عنيت

كل ب من حيث هو ب فان الامر غير مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فلانه

يجوز ان يكون الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة وح يكون الامور التي

من انواع مختلفة حدها واحدا او يكون كلها محدودا بالاكبر لان الاوسط الذي

هو نفس ب وهو فصل او خاصة او غير ذلك هو وحده محدود بذلك

على سبيل الوجه الثاني وفي ذلك ان يعني ان كل ب من حيث هو ب هو كذا

يدل على ماهيته فان هذا القول لا يمنع ان ينتج الا ان يتغير الوسط حد

اخر ولو كان هذا القول منتجا وذلك يوجب ان يكون ما هو حد ب من حيث

بحدود

هو بـ حد حـ وهو غير في حـ وغير محمول عليه الا محاله كان خاصة والفصل
وان كانا يتقدمان على النوع في حمل على النوع فانما يحمل له من طريق انه حد النوع
او حد بما واحد فحد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق
بين ان يكون هذا الشيء موجوداً للشيء وبين ان يكون حد اله ويكون حد هما
واحد بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصل وحد طبيعة خاصة
مفترق فحد فصل جزء من حده وحد خاصة ماخوذ فيه بالقوة او بالفعل
وانت لذلك يمكن ان يكون حد اله وسط خاصة او فصلا من هذا الوجه وله
راسما ايضا وافق من راس كل المقدمان مثل هذا الوسط اما ان لا يفيد
حدا واما ان يكون الكبرى كاذبة لانك اما ان يقول مثلا كل ضحاك
او ناطق فهو حيوان ناطق مايت فتستكثر حتى ينتج ان كل انسان حيوان
ناطق مايت من غير زيادة بيان ان هذا حد حتى يكون حمل الحد على موضوع
النتيجة ليس اخفى من حمله على الحد الاوسط بل ربما كان ذلك اوضح فانا
انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مايت لانا نعلم انه انسان وقد بان
لكم حال الفصل ان حمل حد النوع عليه يجب ان يكون اخفى من حمله على
النوع ان كنت تذكر اصولا سلفت واما ان نقول كل ضحاك او ناطق فهو
محدود بانه حيوان ناطق مايت وان هذه جملة ماهيته فتكون هذه المقدمة
كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق يفهم على وجهين متضمنين
كلية احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك وكل ناطق من جهة ما هو
ناطق والاخر كل شيء يوضع للضحاك وكل شيء يوضع للناطق وليس هذا
حد ذات الضحاك اذ ذات الناطق فكلا الوجهين داخل في قولك كل ضحاك
وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حد للضحاك من جهة ما هو ضحاك ولا ذات ضحاك

ولا للناطق من جهة ما هو ناطق بل ذات ناطق بل الشي ما مما يعرض له انه ضحاك
ويتقوم بان يحمل عليه الناطق ويحمل له انسان فاذن ليس يصح ان يقال
ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على انه حد واما الوجه الثاني
وهو ان يعني ان كل ما هو موضوع للضحاك وصفا حقيقيا او للناطق
هذا حده ونعني بذلك الانسان ونشير اليه في الذهن وان كان هذا
بينا لم يحتج الى بيان بالكبرى بل الكبرى بالحقيقة
بينا وان لم نشر اليه بل اشرنا الى كل واحد واحد
شيئا من ذلك لم يكن الكبرى [illegible] ان حد الانسان و[illegible]
المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا وربما بل ان كان ولا بد فيجب
ان يكون حدا اخر اما ان حد حقيقي للشي الواحد لا يكون الا حدا
واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا ما الحد الحقيقي وعرفنا انه مساو لذات
الشي من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة
استيفاء كل معنى ذاتي له داخل في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة
معقولة مساوية لصورته الموجودة ومعلوم ان مثل هذا الحد لا يكون
للذات الواحدة الا واحدا فلو كان له حد ان يشتمل على صفات
ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الاول لما كان الحد الاول حدا مساويا
لمعاني ذات الشي وله حد حقيقي بالجملة لكنهم كثيرا ما اذا حدوا لم
يستقصوا هذا الشرط فاقتصروا على اجناس وفصول مميزة حتى
اذا حصل التمييز وقفوا فان كانت هناك معاني ذاتية اخرى تحتاج
اليها حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون للشي منه
اثنان مثلا ان يحد الانسان تارة بانه حيوان ذو رجلين مشاء

والام

والاخر بان الانسان حيوان ناطق مائت [...] النفس عدد محرك لذاته
وايضا مثل ان الحلواة بذاتها وان الغضب غليان دم القلب وايضا شهوة
حركة الى الانتقام وما اشبه ذلك فاذا جعل واحد من هذين الحدين حدا
اوسط والاخر حدا اكبر كان تاليفا قياسيا الا ان يعرض منه شيان
احدهما ان المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما بل حدا ناقصا وجزء حد
تام والثاني ان هذا الاوسط لا يجوز ان يكون حملا على الاصغر حملا
[...] انه حده والاكبر كذلك في حمله عليه او يكون الحمل في احدهما
حملا فقط ولم يقل انه [...] الحمل عليه فان قيل مثلا ان ا حد لب
و ب حد لج فا حد لج لانه حد حد حد فقد خرج عن صواب التعريف
عن وجوه ذلك لانه يكون ب حدا لج موضوعا وصفا ومقتضب اقتضابا
من غير قياس وكان الشرط في الحدين بعد اكتساب جنس عند
هذا المنازع ان لا يكون الا بقياس واما ان يكون ب قد صح اولا
انه حد لج بقياس اخر واما ان يكون الحدين ليس طريقهما الانتاج
بقياس لكن لا يجوز ان يكون استبانة ذلك بمعونة فيهما على قياس والا
لاحتج الى حد ثالث يكون حدا متوسطا وكان لا يزال يكون بين
كل حدين حد فيكون للشيء حدود بلا نهاية اذ لا يجوز ان يكون حد
بين ب وج هو ا فان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهي الى اوساط
لا اوساط لها فتكون حدودا غير مكتسبة وهذا خلف وما يذهب
اليه فقد بان ان اخذ الاوساط حدا للاصغر واحدا للاكبر حدا للا
وسط يكون قد اقتضب اقتضابا فقط وايضا فان الطلب واحد انه
هل هذا الشيء حد للشيء او حد لحده ولا ينبغي انه حد لحده او يكون بينا

انه حد للشيء فهذا الفصل ... خرج فيه عن الصواب التعريف اذ وضع
ان آ حد لج والمشكوك فيه انه هل اتصل لج هذا الحد كان وضع ان آ
حد لب وب حد لج واما ان ... ب حد لج فلا ندري هل حده
حد لج ام لا لكن لا يتبين ان حد ... على ج كان حد الفصل وهو ليس بفاصله
محمول على النوع وليس حد للنوع ولا يفيد هذا القياس علما اذا لم يوضع
ان آ حد لب فانه ليس اذا اعلم ان آ الموجود لحد ب ...
حد ب فليس كل لازم ومحمول ذاتي حدا وان قيل في
هو وجه من هذا البيان ان آ حد لج فيكون ... فقد
ان ينتج قياس على انه من وسط هو حد فقد صار على المطلوب الاول وهو
لا يشعر كمن يقول ان النفس عدد محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم يقول
وكل ما هو عدد محرك لذاته هذا كلما هو استكمال جسم طبيعي آلي وليس
يعني به ان يبرهن على الحمل والوضع فقط بل ان يبرهن على ان الاكبر حد
الاصغر فيكون كانه يقول والشيء الذي ماهيته وحقيقته وحده انه عدد
محرك لذاته حده وحقيقته انه استكمال جسم طبيعي آلي وهذا الشيء هو
نفس المط حده فلو كان بينا ان الشيء الذي حده انه عدد محرك لذاته
المعلوم بالفعل انه النفس لا غير الذي هو المط حده هو استكمال الجسم
طبيعي لما كان يطلب هذا وليس الا كما يكون عندما يكون الاوسط غير
حد للاصغر لان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل
شيء آخر حمل هو عليه واما المحدود فهو متوسطا نفس الشيء الذي له
حد فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعود الامر في الحقيقة الى ان من
يطلب متوسطا بين حد والمحدود فقد يطلب متوسطا بين الشيء وبين حقيقته

ذاته وهذا مع بل لا متوسط [illegible] يكون [illegible] بين امور ما شيا للبنة
هو حقا لحق تلك الامور الا بالعرض على ما بينا فى موضع اخر ثم قيل ان
طريق القسمة لا يثبت ايضا ان آ ح لكن بل لا قياس بالقسمة على شئ كما او
ضمنا فى الفن المتقدم لانه ليس يوضع فى القسمة وجود شئ بل انما يفصل
فقط فبقى اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا يلزم من ذلك ان يوضع
احد الاقسام بالضرورة الا ان يصادر عليه ولو وضع مسلما كان لم يكن قياسا
يشبه الاستقراء الدائر من وجه وذلك لانه اذا كان مشكلا عندنا
هل كل ج ب فاو [illegible] لك كذلك لان كل ج آ ب وكل آ ب ثم
يا خذ يبين ان س ب بان نبطل فيقول لان د ب وه ب وز ب وهى
جزئيات الذى فى رسم ج ثم نقول وكل آ ب فيقول القائل اذا اراد ان
لا يقبل الا الضرورى انما نجد آ كليس د وه وز فقط بل واجد ايضا ان
سلمت ان د وه وز مما هو آ ب لم يلزم ان يكون كل آ ب فضلا مالم نشاهد
اولم يبعد حملا فى ما شوهد وعد فحسب انما الذى هو بعض ب من
الالف وهو د وه وز وان ج الذى تنازعنا فيه مخالف وان اخذت
فى الاستقراء ان ج ايضا هو ب حتى لم يتوحد في آ الا وقد حمل عليه
ب فقد صادرت على المطلوب واخذت ان ج ب فى بيان ان آ ب لبيان
ان ج ب وهذا محال وكما ان مثل هذا الاستقراء لا يوضع المطلوب ولا يوجب
بالضرورة او يصادر على المطلوب الاول فكذلك التقسيم وعلى هذا يجب
ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان
او غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ثم يضع انه حيوان ثم يقول الا انه
حيوان اما ماش كان الحال فى انتاج كل من هذه الحملية بوجوه ثلثة احدها

انه لما قسم لم يـ[illegible] بين وضعه مصادرة وتسليما
والثاني انه جميع [illegible] من الحد انه فلن يتمكن ان يصدق
القول متفرقا وبعد [illegible] ان لا يجتمع من متفرقات
طبيعة واحدة بالذا[illegible] [illegible] بعد البرهان في باريرمينياس والاشياء
قد يمكن ان يقع الجمع الا على الترتيب المحمود الذي يجب ان يرى لحين حد
تنظر فيه اي الفصول يجب ان تتقدم واتها يجب ان تتاخر وذلك اذا
اجتمعت عدة فصول فهذه ثلثة وجوه ينسب اليها الوجه
وهو غلطا في جميع المتفرق وهذه الوجوه التي يوهم فيها وقوع [illegible]
بالذاتيات وبالاوليات في القسمة على ما قد علمت اي ما ينقسم اليه الشيء
لانه هو لا يجعل شيء لحض منه لا مع ذلك لا يكون فيه قياس على حدنا
نعرفه والثالث من المحلل في انتاج الحد من هذه انه جمع فقط ولم يلك على
انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات على الصنوا في الترتيب حدا اذ ربما نقص
شيء من الواجب او يزاد عليه شيء او يستعمل دان لا يقع في القسمة طفره
او يخطى للذاتيات الى شيء خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع
ذلك مثلا بان يدخل الضحاك او عريض الاظفار او منتصب القامة فيها
دان تكلف بانه وقع الاحتراز عن هذا فقد صادر مقتضى القسمة وان
تعدي القسمة الى القياس بان قسم ثم استثني نقيض قسم او اقسام والنتيجة
واحدا هو الباقي من الاقسام فيجتمع اجزاء المحدود وتعدي هذا القياس
ايضا الى قياس جميع المحمولات مفردة جوهرية حتى حصل منها مساو
للشيء معا وجملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو وكل
ما كان كل هو حد فهنا احد فما عمل شيئا حين حاول اثبات الحد بقسمة و

١٣٦

وقياس معها اما القياس الا [illegible] يحتج [illegible] ليس يحتاج الى ان اجزاء الحد بينة بنفسها للمحدود [illegible] اذا كان حصل [illegible] الوهم مجملا وكانت الحاجة الى تفصيله وان اجزاء ذلك المجمل يكون بينة للمجمل فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انا نحتاج الى بيان ان ما ليس باينا يوضع سائر الاقسام او مساويا لها فضل الناطق من الانسان اذا عرف ما الناطق من انه ليس غير ناطق وانه يحتاج الى ان يكون ابين من النتيجة ليس مثلها واخفى منها اما فلم يعلم ايضا شيئا وذلك لان طلبنا ان الحيوان الناطق حد للانسان [illegible] ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته غير مختلفين في الخطاء والوضع فلو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان على ماهيته لما كنا نطلب حد الانسان البتة بل انما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال فاذن كما لا يسلم ان هذا حد للانسان كذلك لا نسلم انه قول بهذه الحال وتسليم ما يجعل حدا واخذ القول بهذا الحال حدا اوسطا هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بالقوة دون الفعل اعني ان توسيط حد الشي حدا في القياس ربما لا يكون في موضع من المواضع مصادرة على المطلوب الاول اذا كان التفصيل انما هو من الاجمال واما في هذا الموضع فالتفصيل هو المطلوب وهو خفي فاذن ليس كل توسط حد الشي مصادرة على المطلوب الاول فهذا ليس بمصادرة بالفعل لكن لما كانت قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسيط حد الاكبر فهو مصادرة على المطلوب الاول بالقوة في ذلك الموضع على انه لو اخذ فيه حد حد المحدود له واسطة كما اخذ في الناطق المائت امرا

موجود الله لنسـ ... انه حد على الحد

ثم ههنا شئ اخر ... يجب عنده قانون

في معرفة حد الصحيح ... صحيح كما يجب ان يكون عنده قانون

في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح وكانه ليس يجب ان يكون

القياس قياسا ومع ذلك يبرهن انه قد قاس وان القول الذي يطعن

هو على القانون القياسي وانه ينتج الا مع المناكر ...

بقوانين القياس كل المحدد يجب ان يعد على ذ...

فيه ذلك القانون بالفعل وبالجملة كما كان ... ليس

على انه قاس بان يقول وكل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس كل المحدد

يجب ان يحد فقط وله حد في حد بان يقول كل قول هو كذا

وكذا فهو حد بل بحسب انه يكون قد علم اما القياس وما الا حد اوله كما

ان الذي ينكر ان كذا كذا اذا اورد عليه شئ على انه برهان وتكلف ان

يدل على انه برهان بان له حد البرهان يكون له ان يقول لو سلمت ان

هذا حد البرهان او انه ان كان حد البرهان فهو موجود ولهذا القول

لكنني لم ار ان هذا القول برهان فانه لست اسلم ان هذا برهان فكيف

اسلم ان لهذا القول حد البرهان كل حال من ينكر حد فان له ان يقول

اني لو سلمت هذا هو حد فلا وانه ان كان حد فهو موجود لهذا

الشئ لكنت اسلم انه حد وانه كذلك الشئ احد وبالجملة فان حد على

ماهية الشئ والبرهان على انية الشئ او للشئ انية الشئ غريبا على ماهية

خارج عنها له يبعد في مثلها ان يحصل تحصيل للشئ كما علمت فيطلب

بالبرهان الفصل الثالث في ان حد له يقتنص ايضا بالقسمة واله

ستقراء وتاكيد القول في هذه المطالب وفي نسبة بعض البراهين مع
حدود ونسبة بعض البراهين على ... وقد ليس لقايل ان يقول ان حد الشي
مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده لانه حد ضد حد ضده مثلا انا
اعلمنا ان حد الخير انه هو الامر الملايم المنتظم علمنا ان حد الشر هو الامر
المشتت والغير المنتظم بان نقول هكذا ان كان حد الشر كذا فاذن
حد الخير كذا ثم نستثني لكن حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا فان
... ان كان حد الشر انه هو الامر المشتت الغير المنتظم فحد الخير هو انه
هو الامر الملايم المنتظم لكن حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا ثم نستثني فان
الجواب عن هذا على وجوه اربع اولها انه لم يكن هذا القياس ان يعطي
حدا بقياس حتى اذا اخذ حدا باقتصاب ووضع عنه قياس
فاستبدّ من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما اخذ
المط بوجه ما مصادرة ونظمه وضعا فظن انه بينه بقياس ضروري
وان كان هذا انما صادر على نقيض مطلوبه له ان طلب ان يبين حد
بقياس فاخذ حد بلا قياس وقد عرفنا فيما سلف ان صاحب القسمة
كيف يفعل هذا وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يعمل هذا قلنا
هناك والثاني انه قد عرض لهذا شيء اخر وهو انه جعل القانون في
كسب حد يوضع حد ضد المحدود فاذن طلبناه بان يبين كيف حد
الضد الاخر المبين حد هذا الضد وهو في هذا المثال غير احتاج
ان يبينه له محالة على حكم قانونه يجب لهذا الضد وهو في هذا المثال
الشر فيجب انه يصادر على المطلوب الاول فانه يستعمل الدور والثالث
انه ليس حد احد الضدين اعرف من حد الضد الاخر بل هو مثله في الجهالة

والمعرفة حقيقية ... لم يكن د ور اوله مصادرة
فليس ببيان واو ... الا انه لو فرض له حد الضد
بهذا القانون فكيف يجب ... ليس صدا او كيف عند الضد المطلق والضد
المطلق الواقع على الطرف ليس لضد ولقايل ان يقول انكم قد بينتم في كتاب
حد الضد من حد الضد الاخر في هذا الكتاب من ههنا واما في كتاب الجدل
فقد استعملتم هذا القانون حيث تكلمتم في اثبات
الجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب الجدل
والا بطال حقيقيين ولكن على الكاين ... تسليم الخصم ... معين
والا امام الراى المشهور وعن له لا نمنع ان يكون احد حدى الضدين
بتسليم من الخصم فلا يلزم شاء في ان يكون حد الضد الاخر منه غير الى
ام الى ان يكون حد الاخر ضد المحدود ولا يمنع ان يكون حد حد الضد
بالقياس الى المشهور والى الذايع اعرف من حد الضد الاخر ويكون
انما اخذ عما هو اعرف في المشهور لا بما هو حقيقي عند العقل الصريح
وربما كان خفيا بنفسه ولكن اشهر مثل كثير من المقدمات التى هى
خفية في نفسها بالقياس الى العقل النظرى الصريح ولكن بالقياس الى
الشهرة وهى بينة بنفسها او مقبولة والثانى هو ان المط في كتاب
الجدل هو حد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون حقيقة فلا يجب
ان يجرى في الاحكام الحقيقية مجرى حدود حقيقية ونقول ايضا
قد لا يصطاد بالاستقراء قد تبين ان الكلى الاستقراء الحقيقى
هو من جزئيات المحسوسة وهذه لا حدود لها على ما اوضحنا والثانى انه
ان استقرى منها قول على انه حد فان ذلك القول اما ان يوجد على حد

انه لكل واحد من الاشخاص ... انه حد ... او حد حكم في جزئيات
نقل الى الكلي او عم انه حد لنوع الاشخاص ولا يمكن ان حدا لكل واحد
من جزئيات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو كان لكل واحد منها حد
لكان لا يشارك فيه الاخر وكان لا يمكن ان ينقل الى النوع كله او ينقل
اليه حدود كثيرة متخالفة والثاني ان الحد خاص بكل واحد لو كانت
بينه من الامور الذاتية التي تشترك فيه بل بالعوارض التي تخص
بها شخصا واحدا كما علم في ايساغوجي والعوارض غير داخلة
فيما هو الشيء فقد [illegible] حد من هذه الاستقراء وبقي انه انما
يستقري على حد لنوع الاشخاص وليس شيء من الاشخاص يدل بوجود
معنى حد على انه حد لنوع عدا الا ان يعرف نوع عدا اولا ويعرف الحد له فتكون
الاستقراء باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا احد نوع هذا
الشخص الاول فهو حد نوع هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص
الثالث فهو حد نوع كل هذه الاشخاص لان هذا قد عرف انه حد لنوع
الشخص الاول قيل فاذن ليس طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة
ولا بالاستقراء من جزئيات فكيف ليت شعري يعمل فانه لا سبيل الى
ان نعرف بحس ونشار اليه بالاصبع ثم معنى ما هو الشيء وهو حد حقيقي
لا يجوز ان يكون الا لموجود الذات والمعدوم الذات قد يكون له قول
دال على معنى الاسم واما الحد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن انه
يبين بالقياس فاما ان يعني به القول الذي بحسب الاسم من حيث
كذلك ويعني حد حقيقي فان عني شرح الاسم فذلك محال فانه ليس
يحتاج ان يبين البين او يبرهن المبرهن على انه يعني بهذا الاسم معنى هذا

القول دال على الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار
فيه الى موجود فلا يخلو اما ان يكون الحد له يشير الى وجود ذلك
الشي وانما يعلم وجوده من جهة اخرى او يكون الحد نفسه يشير الى وجوده
فان كان الحد له يشير الى وجوده فقد علم وجوده اولا فيلزم ان
يكون هذا عرفه الحد له اولا الا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو شرح
حتى عرف بالشي الذي هو الموجود وما يعني باسم الشي الذي هو موجود
فما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده فان كان وجوده بينا
يكون شرح الاسم حدا له تبيينا بنفسه وان كان غير بين بنفسه فيكون
البرهان الذي يبين وجوده كما يبين وجوده جعل شرح اسمه حدا له
فيكون الذي كان من قبل شرح اسم قد صار الان حدا لما كان مع ان
الشي موجود له من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو برهان
على وجوده بالذات وعلى حده بالعرض وهذا الفصل له تتبع وتفريع فلـ
وله فيه فله ف واما ان كان اعطا الحد نفسه هو المشير الى الوجود حتى
يكون اعطاء الحد لما ليس يبين الوجود من حيث هو حد حقيقي الموجود
بقياس او حجة بعضه بيان ان الامر موجود فيكون من حد الشي ومن فعل
قياسا على وجوده معا من حيث قد حد وهذا محال فان الحد انما يبنى على امور
داخلة في ماهية المحدود والموجود كما علمت ليس منها فليس الموجود
جنسا او له فصله بل هو محمول لازم والحد له يعطيه لا يعطي الا الجنس
والفصول فقط بل البرهان يعطيه لان البرهان يعطي لوازمات الذات التي
ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي وجود مجهول الوجود
مطلقا او مجهول وجوده للشي وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية

فلا البرهان يطلب المحمود احد في شيء لان ذلك بين بنفسه ولا هو يعطي
ما هو مطلوب البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشيء ولذلك كان اهل
العلوم كلها يعرضون عن اثبات الامرين ويعتدون باخذ اعطاء علله
بابا ويقتضبون حدودا اقتضابا ويعتدون ماخذ البراهين بابا الحدود
البراهين تاليفا واذا اعطوا حد المثلث في الهندسة لم يقيموا على ذكر حدوده
اشياء بل لم يبينوا ان هذا حده بالحقيقة او يفهم للاسم فلما برهنوا ان المثلث
يحوز بالشكل الاول ولم يكتابهم في الاستقصاء صارح ما كان تفهيما
للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فاظهر ما بان يظهر عن حقيقة
مباين للحد القياس وكذلك القول المعرف لماهية الاسم الذي ليس بحد
وهو ظاهر وذلك لان معناه ان هذا الاسم اعني به كذا وكذا وهذا لا يمكن
ان ينازع فيه او يخاصم كالذي ينازع في الاسم واما ان هذه الذات حدها
كذا وكذا فيمكن ان ينازع فيه ويخاصم وبين الامرين فرق ولو كان لكل
قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول
يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا لكان مخاطباتنا وكلامنا حدودا
تامة لفظ مركب بلفظ في استفهام او خبر او دعاء او تمن او تعجب او ترج او امر
او نهي او غير ذلك اولا ويمكن ان يوضع اسم مفرد يدل له فيكون جميع ذلك
حدودا بل يكون القصيدة الطويلة مثل شعر اوميرس المسمى بايلياس
حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما سمي السلس والعرب مع كثرة
اجزائه باسم واحد كما سمي بلد بالري او بغداد ثم يكون حده تفصيل
جملته فبين اذن ان القياس لا يثبت حدا وعلى انه يكون قياسا ولا دلالة
على شيء واحد بعينه ولانه لا قياس على ما يدخل في ما هو الا استقرا ايضا انما

هو لا نبات علية بسيطة او مركبة وحكمه حكم القياس كالبرهان ولا سبيل الى اثبات
حدية اما انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه واما الان فاذا نقول
انه قد يتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة في حد بعض الحدود وبالعكس
ونقول كما انا لا نطلب لم الشيء الا بعد ان نضع هل الشيء كذلك لا نعرف ما الشيء
الا بعد ان نعرف هل الشيء ثم معرفة هل الشيء قد يحصل لنا على سبيل العرض
بان لا يكون الحد الاوسط علة لوجود النتيجة بل علة للزوم النتيجة او
يكون عارضا غريبا لازما وقد يحصل بالذات وذلك اذا عرفنا الشيء من
قياس حد اوسط هو سبب وجوده وهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي
الى معرفة الحد حقيقة والطريق الاول لا ينفعنا البتة في اكتساب ما هو
في اقتناص الحد واما هذا الطريق فانه لما كان يدل على عين علة وجود الشيء
العلة التي هي ذاتية له فلا يبعد ان يكون مما يفهمنا من وجوده شيئا
زائدا على وجوده المطلق وهو وجود العلة الذاتية وهو اما كل الحد واما
جزء من حده فلا يبعد ان يبين مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده
فمثل هذا فكما انه مع التوقيف على العلية يشير الى لمية العلية فكذلك مع التوقف
على العلية يشير الى مائية العلية وخصوصا وقد سلف منا البيان ان
للمية العلية ومائية العلية مشاركة ومثال هذا ان من قاس على ان القمر ينكسف
فقال ان القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الارض واذا وقع كذا انكسف
او قال ما جرى مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر ثبت به وانه ايضا لم ينكسف
ثبت به وايضا انه ما كسوفه وهو زوال الضوء لستر الارض ثبت به خصوصا
اذا استقصى هذا البيان حتى يصير الى العلة القريبة التي هي للصورة
الكسوف بعد العلل الفاعلة له فاذا اجتمعت تلك الاوساط كلها مع الحد

كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان يقع قبالة الشمس مضيئا اياه الضوء
على القطر وكلما وقع كذلك فان الارض تستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يكون كذا
فانه لا يضيء بعد ان كان يضيء وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا
احدث هذه الاوساط وابتدئ من قربها الى المنكسف وهو انه لا يضيء بعد ان يضيء
وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها كان حد الكسوف تاما وذلك لان حد الكسوف
القمر هو ان لا يضيء القمر بعد ما كان يضيء بستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه
من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان
التام على الكسوف الاول وهو كالاول وكان حدنا افضل لحدين برهان نافض وعسى
الشك يعرض في هذا وهو كان هذا البرهان لا يصح وله يقوم الا من يقدم
معرفة حد الكسوف فلا يكون البرهان قد افاد حدا فنقول ان الشيء يعرف
معرفة بالفعل ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها غفلة
ويحتاج فيها الى تنبيه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة
واما الحد فلا يبرهن عليه البتة وكانه هذا قد كان يعرف ان القمر يضيئه
كذا من الشمس يغفل عنه فاذا سمع هذا الحظ ذهنه هذه الاجزاء فلم يلبث
ان تخيل له الانتقال الى ترتيب الحد واما ان لم يكن البرهان موثقا بالعلل
بل كان قياسا من العوارض واللوازم فمثل مثلا ان القمر فلانه يقع لها ظل
في الاستقبال واذا لم يقع لها ظل فهي منكسفة فالقمر منكسف فليس يستفاد
من مثل هذا الحد بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة الحقيقية عند
قوم فاستتار وعند قوم انقلاب القمر وعند قوم طفوه بعد اشتعاله
وكذلك ان قال قائل ان السحاب حين يطفئ خير النار فاذا طفئ خير النار
حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستنتج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شيء له علة

لا فله برهان عليه ولا يحد بحقيقته الا على الوجه الذي يجب ان يتامل ويك
من فصل علمناه في الكتاب ثم لا يجب ما كلامنا في هذا الفصل ان ظن كما ظن بعض
الناس ان كل برهان بعلة فانه يدل على حد فان المعلم الاول لم ينص بل انما ضمن
انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على حد لا ان كله كذلك ولا لو ضمنه كان
حقا فانه اذا كان حد الاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا
ما هو دائم علة النتيجة وحدا لا للحد الاكبر مجردا ويجمع ذلك الى البسيط
منه حد وقد فرغنا من ذلك فيشبه ان يكون من الحيث يكون الشيء
الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسة عليه وعلة للنتيجة معا
الظن المستحكم لقوم ان البراهين انما هي من حدود وسطى هي علل منعكسة
على الحدود الكبرى بل وعلى الصغرى فامر باطل وانما غرهم قلة الغاية
والنظر وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء
اليه عن قريب وينبغي ان العلل قد يكون اخص من المعلولات في كثير من الاشياء
ولا ينعكس عليها الا انا نشتغل ههنا بما هو غرضنا فنقول ان المعلم الاول
دل على ان البراهين ذوات العلل تعطي بوجه ما نسبتها على الحدود وذلك
في الاشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء العلة من جنس العلل الماخوذة في
الحدود واما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا او لشيء له غير عارض
في شيء او عارض ولا يدل له علة من جنسه مبادي العلوم فانه قد يبين
من غير قياس يعطي لميته البتة بل انيتها واضحة مع ذلك فقد يكتسب الحد
وايضا كثير من المعاني يوضع في العلوم وضعا مثل الوحدة في علم العدد
فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل يوضع وضعا وربما اقنع فيه بكلام
جدلي واستقراء اقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ولكن ذلك لا يبعد

عند بيانه من البرهان فانه ليس كل واحد مما يتوقع فيه ان يصار اليه من البرهان بل كثيرا
من حد النتيجة اوله فيقتنص من حده البرهان على عوارضه وخصوصا من حدود
البراهين المتاخرة وحدود الشيء فيما شيء علة وشيء اخر معلول مثل قولنا
لصوت
ان الرعد صوت يحدث في الغمام لطفوء النار فيه وطفوء النار علة لوا
معلوما ومجموعهما له احدهما وحده هو الحد التام وانه وان كان طفوء
النار علة فاعلية للصوت والصوت معلول له فالصوت علة للرعد على سبيل
العلل الصورية وهو عينه علة صورية للمحدود وان كان بعض اجزائه
علة البعض واذا كان البعض للحد بالجملة علة صورية للمحدود فكل جزء
منه هو علة له بحده وانما يكون البرهان مقيد للحد اذا كان فيه جزء هو علة
وجزء هو معلول على نحو ما قلنا الفصل الرابع في مشاركة اجزاء الحد
واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال في توسيط الحدود وتوسيط اصناف
العلل ومما يتبعها في المقاصد التي ابانها نعرف ان نعرف ما الحد التام وما
الحد الناقص وما الحد الناقص الذي هو مبدأ البرهان وما الحد الناقص
الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات
واما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم وجميع هذه تنحصر في اربعة اقسام
شيء حد بوجه ما انما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو
مقصود بالذات في ذلك الاسم له بالعرض وله يدل على وجود وله على
سبب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجود معروف
الوجود فيكون فيه شرح دلالة ما بالعرض على سبب الوجود وذكر الا انه
من جهة ما هو شرح الاسم ليس هو حد ذات وان كان له ان يكون حد ذات
الا وهو شرح الاسم فان اخذ في الابتداء على انه شرح اسم للشك في وجود

معنى الاسم ويتضمن بيان سبب معنى الاسم لو كان موجودا فهو بالعرض يعطي
للعلة مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث فانه انما يورد ويؤخذ
اولا على انه شرح اسم ولا يدري امره هل هو موجود المعنى ومع انه يؤخذ
شرح اسم لا بد من ان يعطي اسبابا للمثلث التي لو كانت موجودة لكانت
وهي الاضلاع الثلاث فيكون مثل هذا يعطي اسبابا لما لو كان موجودا
لكانت اسبابه هذه فاذن اتفق ان صح عندنا ان انه موجود انقلب
ذلك القول بالقياس الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه
للعلة من جهة ما هو شرح الاسم بالعرض لكن دلالته على الوجود وهل
هذا القول بحسب الاسم اذا لا يوافق معنى الوجود كان اتحاد اجزايه
اشياء معنى اي وجه واذا كان بحسب الذات كان اتحاد اجزايه معنى
من وجها من وذلك لان القول انما يكون حدا واحدا على احد من وجهين
اما لانه متصل الاجزاء بالارتباط جامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف
مثل قصيدة ما او كتاب قادونيه واما لان اجزاوه تصير شيئا واحدا
في النفس يدل على شي واحد في الوجود وهذا الذي يكون بحسب
الاسم فيشبه ان يكون اتحاد اجزايه ما دام ليس مطابقا لموجود واحد
اتحاد بالارتباط الى ان يوخذ بالقياس الى خيال واحد في النفس والى
هذا القسم والوجه ذهب قوم وكانه غير مستمر في جميع الحدود التي
هي حدود بحسب شروح الاسم فانه اذا كان المعنى محالا لا خيال له في
النفس البتة فكيف يكون خياله وحدانيا وان كان محالا وله خيال في النفس
ذو اجزاء لا يجتمع في الطبع فكيف يكون ذلك خيال واحد مثل تخيلنا
انسانا يطير فان كان هذا الخيال واحدا فما يعني ان يكون واحد الجهة غير

جهة

الجهة التي يكون بها المعاني المعقولة والخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد
يقال على وجوه كثيرة وعرض لمن ذهب الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد لشيء
واحد مثل شيء الى الحد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكائن بحسب الذات
فهو يفهم الاجزاء بالحقيقة لا بالخيال او المعنى او الوجود ولهذا يعم
بوحدة طبيعية وهذا الوجه ما يقال عليه حد وقد يحد بوجه اخر ما يعطي
علة وجود معنى المحدود وهو حد بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون
مبدا للبرهان اذا اخذ هذا الحد وضم اليه كماله وهو اضافته الى المعلول
ووضع المحدود اجتمع فيه ثلثة اشياء اعني المحدود وحد يعطي العلة
وكماله في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة الاشياء ينعكس
بعضها على بعض لانه لما كان محدود وحد وكمال للحد لان المحدود
والحد متساويان وكمال الحد هو معلول الحد الذي يؤخذ عنه فقط و
يوجد لجميع المحدود فهو ايضا مساو للاول بعد ويلزم هذه الامور الثلثة موضوع
لان يكون منها برهان ينتج كمال الحد لموضوع ما بقياس الا ان الامر
في وضع حدود البرهان بالعكس من وضع اجزاء الحد مثال هذا ليكن الغيم
هو الموضوع للحدود الثلثة وليكن هذا الحد الذي هو العلة هو طفوء
النار في الغيم وليكن كماله هو حدوث الصوت فنقول ان الغيم رطوبة
قد طفيت فيه نار وكل رطوبة قد طفيت فيها نار فانما يحدث فيها صوت
فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد فالغيم
يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة اجزاء برهانين وتبين
اصغر حدودها موضوع للامور الثلثة وهو الغيم فكان طفوء النار
اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت وكان حدوث الصوت

يثبت في نتيجة البرهان الاول وطفوء النار الذي يثبت بل هو مبدا برهان له نتيجة
والحد الاوسط هو الرعد وهو اخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني
ومذكور في النتيجة الثانية فاذا اردت هذه حدود الثلثة الى النظم
الذي عكست فذكرت اول الشيء الرعد ثم الصوت الحادث في الغيم
ثم طفوء النار في الغمام فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفوء
النار فيه فقد انقلب ما كان مبدا البرهان فصار اخر حد وما كان نتيجة البرهان
فصار مبدا الحد وصار المحدود الذي كان محمولا اخرا له موضوعا
للجميع ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه الانتقام ونظيره كالة غليان
دم القلب وهو نتيجة البرهان فاذا احددت حددت غليان دم القلب لا
ردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام واذا برهنت قلت فلان يشتهي
الانتقام وكل من اشتهى الانتقام على دم قلبه فقدمت شهوة الانتقام
واخرت غليان دم القلب بعكس دايم مع الحد الذي هو نتيجة البرهان وقد
ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون له من المادة الذي هو
مبدا البرهان يكون له من الصورة وحسبوا ان توسط الارض الذي
هو مبدا الفاعل للكسوف هو علة صورية للكسوف وان انمحاق الضوء
علة مادية وكانها من جهة مادة الكسوف وليس كذلك بل يكون العلل المتوسطة
ومبادي البرهان من كل نوع والعلم الاول يحصل حد التام المجتمع من حد
الذي هو مبدا البرهان والحد الذي هو نتيجة البرهان قسمان الاقسام
ويترك الحد الذي هو مبدا البرهان اقتصارا على فهم المتعلم وهو
بالحقيقة قسم خارج مما ذكرناه وهو الرابع في الحقيقة بعد حد التام
كما اشرنا اليه في مواضع وسنشير اليه بعد قليل بل انما يحصل الرابع حد ابو

لا علل

لا علل لها وذوات الاسباب ... دها لوجه وليس في حدها التام شيء هو
علة ومعلول فلا يكون هناك ... بل هو مبدا برهان وشي اخر هو نتيجة
برهان والا كل مبدا برهان يودي الى حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز
ان يكون مبدا برهان له مورعارضة خارجة عن حد فاذا لم يتبين لغيره
الا وذلك ح لاسم له وجود لمعناه حدا لا نه بالحقيقة ليس حد الشيء
حتى يثبت وجود الشيء بعينه فحدود الحقيقية ثلثة فان ينفع البرهان
وهو من قبيل دلالة الاسم الا انه قد صار حدا ولا باس بان يجعل حدود
الاشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدودا اللهم الا
ان يشترط في هذه انها لا تكون ايضا الا لاشياء مخصوصة دلالة الاسم
وتركيب المعاني وجعل دلالة الاسم اعم من ذلك ... شياء التي تركيبها
بالعرض كالابيض والانف والافطس ونحوه ... كيف ما كان فانه
يكون قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون بالحقيقة ... بتمام الاولى لها فقد
عرفت ان الحدود ما من شانه ان يدخل في البرهان وما يناسبه واذا كان
وجود الاكبر لشيء اعرفه وجود الاكبر للاصغر حدا ذاتيا فيجعل
ذلك الشيء حدا اوسط ويكون القياس من الشكل الاول واذا كان الاكبر عارضا
ذاتيا يظهر عن الاصغر اكثر من ظهوره للاصغر فتوسط حد عن
الاصغر على سبيل الشكل الاول وان كل سلب حد مثلا عن الاكبر عن حد
الاصغر اظهر من سلب عن الاكبر وحفظنا الحد محموله بينا ذلك بالشكل
الثاني لا غير الا ان الحد في الصورة واذا كان سلب حد الاكبر عن حد
عن الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل الاول لا غير
الا ان غير في الصورة وبهذا ستبين ان للشكل الثاني في الاستعمال غنا

حد الاصغر
على صح

وللاولى غنا وانه ليس وان كان الاولى اولى وافضل فلا غنا خاص للثاني
وان تبيان ان الوجه لكل بالصدق فسوف يعني طلب الشي للشي وطلب الحد
التام وكل طلب الشي للشي وطلب حده التام له فكانه احرى ان كان لم يوجد
لحد الشي ويريد ان يبين انه موجود للشي فهو مصادر على المطلوب
وكل الوجه الاخر فليس وضع الشي الا وضع حده ولا حمل الشي الا حمل
حده ولكن امثال هذا انما يكون قياسات على قوم بله اذا ذكر لهم الاصغر
وحده لم يحضرهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر ثم ذكر
الاكبر فهموا بالاوسط الاصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الاكبر عليه الا ان
الاوسط يتوسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف
كان يحكم بحمل شي عليه فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له فيكون
الاوسط انما يقع في التصور بالذات واما في التصديق فبالعرض وكذا
ان كان الحد مجهولا فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل
حده لما احتيج الى ان يتوسط حد اوسط فانه ان كان حملا بينا على
حد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن على الحد بينا لم ينفع توسط
الحد فان كان احدهما وليكن الاصغر مثلا مفهوما لا من حيث حده وكذلك
حده ومع ذلك يشعر انه حده فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد
ايضا بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الانسان لا من حده بل من انه ضحاك
منتصب القامة ثم يتوسط الحيوان الناطق بعد حمل المشي على الحيوان
الناطق ظاهرا وانما وسط ليبين له وجوده على الضحاك المنتصب القامة
فان كان المبرهن عليه يحمل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب
القامة فيكون حده الحيوان الناطق فيكون قد جعل الانسان اسما

لغير الحيوان الناطق فصار حد الحيوان الناطق له لازما وربما الضحاك المنتصب
القامة لمحمد الركاه وقت في هذا غير الامكان فانك اذا سميت الشيء من حيث
هو ضحاك منتصب القامة انسانا كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب
القامة ولا نناقشه في الاسماء وههنا لا يكون الاوسط حد الشيء حد
واما ان لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء الاسم بل المعنى هو لاحق
لشيء اخر ليس يتعرض له فان علم منه انه ضحاك منتصب القامة وكان
مجهولا له انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلوما انه محمول عليه حتى
يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فيلزم النتيجة فان كان ظاهرا ان
هذه الذات هي حيوان ناطق فلم يكن مجهولا ما يثبته وان لم يكن مجهولا
ما يثبته عاد الى الوجه الاول فكان المطلب للانسان والحيوان الناطق
واحدا وان كان معلوما انه موجود للتلك الذات ومجهولا انه
حد فيكون اولا لم يتوسط حد من حيث هو حد وثانيا انه لا يكون
انما يعنى بتلك الذات ما يعنى بالانسان وذلك لانه يجوز ان يكون
المعاني يعنى بالاسم ما يجب ان يعنى ولكنه يغفل او يعجز عن التحديد
ولا ينتبه له واما اذا عرف حمل معنى حد عليه ووجوده له وفصل انه
حد لم يجهل انه حده واذا وضع الاسم ووضع حده ولم يأخذ على انه
حد ولم يجر ذلك المجرى فليس عن غفلة بما يذهب عن تحديده بل عن
قصد ويكون مراده بالاسم لا ذلك الحد بل شيئا ما اخر مما يتصور
او يغفل عنه لو نبه عليه لكان معناه غير هذا الحد او يكون ذلك الا ان
خالفا للصواب لا يلتفت اليه وكل الكلام في جانب الاكبر ولما كانت البراهين
في حقيقته كلها وحدود بعضها او اكثرها انما يتم بالعلل فواجب ان نعرف

ثم العلل فنقول ان العلل اربع احدها الصورة من الشيء في حقيقة وجوده في نفسه
والآخر الشيء او الاشياء التي تحتاج ان تكون اوله موجودة قابلة الصورة
وجوده واذا حملته بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث مبدأ الحركة
وهو الفاعل والرابع الشيء الذي فيه ولاجله جمع بين مادة الكاين وصورته
وهو التمام وكلها يصلح ان يوضع حدودا وسطى وذلك لان كل علة الشيء
في شيء هو واسطة بينهما مثله اذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة
مساوية لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان من خطيهما والقطر وهما معا لمثنا
لقائمة حتى ان كان خطان متساويين كان كل نصف قائمة فيهما وكل
زاوية مساوية لنصفي قائمتين او الزاويتين معادلتين لقائمة فهي قائمة
فزاوية نصف ... قائمة فيكون حد الاوسط وهو المعادلة لمجموع
قائمة وهو علة ... ورة للقائمة ويجب ان يتسامح في امثال هذه الامثلة
ولا تدقق بل كونه ... هي العلة لكونه مساويا لمعادلتين لقائمة بل يجب
ان لا يراعى في الامثلة التحقيق فهذا مثال وضع فيه الحد الاوسط علة
صورية والاظهر ان هذا هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد
يوضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال السائل ان اهل اثينية
لم حاربوا اهل بلد كذا فيقال لهم انما حاربوا لان اولئك كبسوا اهل خفد
فهذا جواب بسبب الفاعل الذي هو مبدأ الحركة وقد توضع العلة مثل ان
فلانا لم يمشي فيقول لكي يصح فكانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن طلب ان
يصح يمشي للرياضة فجعل الاوسط هو من الغاية يريد ان يصح وكذلك
لم كان البيت فيقول الاثاث وكذلك لم يجب ان يمشي بعد العشاء فيقول
لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم فالعلة في هذا كله والغاية وقد يعطى

الموضوع والمادة دحتى ... سان دحتى له انه مركب من مستفادات وعلله

العلل التي يصلح ان يعمل حددها ... على هي يصلح ان تعمل منها حدود النفي

على النحو المذكور الفصل الخامس دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين

لما تم الوقوف به على مشاركة ما بين البرهان والحد يجب ان يعلم ان العلل

منها ما هو بعيدة مثل توفي سوء الهضم في جواب طلب لم يمشي وذلك

من الغاية وكل الشدة في جواب لم حمى فلان وذلك من المبداء الفاعلي

تضاد الاركان في جواب طلب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدا العنصري

وقيام خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قايمة وذلك بالمبدا

الصوري ومنها قريبة مثل توفي احتقان فلط يستحيل طرد في جواب

طلب غاية المشي ومثل العفونة في جواب مبدا الحمى الفاعلي واستيلاء

اليابس على الرطب في الاخلاط في جواب بالمبدا العنصري للموت

والقيام على خط عن زاويتين متساويتين في جواب بالمبدا الصوري

لكون زاوية كذا قايمة ومن العلل ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض فاما

التي بالذات فكالنقل له هدام حايط وهو من باب المبدا الفاعلي وكا

لصقالة لعكس الشبح وهو مثلا من باب المبدا العنصري ومثل كون

الزاويتين متساويتين في الجنبتين مبدا لاثبات كون خط عمودا وهو

من باب المبدا الصوري وكالصحة له ثبات انه يشير مثل الطعام وهو من با

المبداء التمام واما التي بالعرض فكرفع الدعامة له هدام حايط في

اعطاء المبدا الفاعلي وكاخذ بيده لعكس الشبح في اعطا المبدا العنصري

ومثل كون الزاوية الواقعة على خط القايم من خط الموازي للخط القوم

علية قايمة لكون خط عمودا في اعطا المبداء الصوري وكالهلال للمشي

في تفصيلها

قبل الطعام او العثور على كنز في اثبات المبدا التمام واعلم انه ان كل
واحد من هذه الاسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة
بالفعل هو سبب لكون المعلول بالفعل من نفسه وقد يكون واما اذا كان بالقوة
فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول في نفسه
وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا بازاء المعلول
الجزئي وقد يكون كليا واعلم ان وجود الغاية و وجود الصورة يلزم
من كل واحد منهما وجود المعلول له لا محالة فالصورة مع المعلول في الزمان
والغاية قد يكون بعده في الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففي
كثير من الاشياء تلزمها الصور بالضرورة و يوجد لوجودها المعلول الا انها
لا محالة وبالضرورة لا تتبع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية يكون بالضرورة
وللغاية معا مثل ان المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة
اذا حصلت بتمام الاستعداد ويلزمها الصورة ومع ذلك فان خلقت
عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما خلقت حدة الانياب لتمام
وغاية وهو قطع الطعام والمثل الذي ضربه المعلم الاول لهذا انه
اذا سئل فقيل لم ينفذ ضوء السراج في الحجارة الزجاجي او وسع ان كان
ينفذ فيمكن ان يجاب من جانب الضرورة العنصرية فيقول للطف الاجزاء
ويمكن ان يجاب من جانب العلة التمامية فيقول لئلا يتعثر فيه ويزلق
وكذلك اذا سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب فيجاب تارة من الضرورة
الانطفاء ويجاب تارة ويقول لتهديد اصحاب الهاوية كما يقوله فيثاغورس
من امثاله وليست هذه الضرورة ضرورة نسبية بل ضرورة طبيع و حكمة.
من المواد يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام لا ان تمام تلك

الطبيعية
صح

المادة

المادة فيحصل عن حركة ... كل حركة تقع في زمان وفي اخرة ما ينتهي الى الصورة
وكذلك الحال في الامور الصناعية فانها يلزم منها وجود الصورة ايضا لوجود
العنصر وحده لان العنصر في كل موضع له يتساوق الى الصورة الا لعلة فاعلية
فان كانت العلة الفاعلية غريبة ومن خارج فربما وردت على
لم يود ان كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء وكانت مما
يفعل بالنتيجة وبالذات لانها قوة طبيعية لم يكن الا ان يصدر عنها
فعلها اذا حدث الاستعداد التام ولا فقد واعلم انه قبل العلة التي
هي مبدا الحركة ما ليس يجب ان يوضع مع وضع القابل وضع المعلول ومنها
ما يجب ان يوضع مع وضع القابل وضع المعلول فان جميع القوى الطبيعية
اذا لاقت المنفعل وجب الفعل القوى الصناعية والارادية والشوقية
وما اشبه ذلك ليس يجب اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال
وهذه العلل وان كانت قد تخالطها ضرورة فهي تفعل لغاية لا بالاتفاق
واعلم انه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية
ربما كانت من حيث هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاصطلاح مع وجود
الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير
سببا بشرط يقارنه او كان بعيدا تناديه المطالب حتما وجب في
جواب لم كان الشيء يكون تأدية سبب ويكون ذلك يبقى اللم مكان يبلغ
الغاية في ذكر الشروط ويصير بها الذاته سببا وحتى يبلغ السبب الاقرب بالذات
واعلم ان كثيرا من العلل التي وجود ذواتها لا يكفيها في ان يكون عللا
بالفعل تقترن بها اشتراط فيوجب ان يكون العلة بالقوة منها علة بالفعل
مثل كون الهو قوة الا فيوت مبردة فان ذلك ليس دائما ولكن اذا اتفق ان

تفصل الصفو من الحرارة الغريزية للانسان فتبين من هذا كله ان الحد انما
يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات او بالفعل
والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل لماهيته ودلالة
في ابطال ان يخلو منها شيئا ان كانت ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض
من التحديد ليس التميز بالذاتيات المساوية للمحدود في المعاكسة بل والمتأدي
له في المعنى حتى له يكون شيء من المعاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه
الحد واشتمل عليه فان اخل بشيء من ذلك اقتصارا على التميز فادل على
ماهيته لان ماهيته ليست ببعض مقوماته وببعض ذاتياته بل هو ما هو
باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف
ذاته بالتمام والغرض من التحديد ان يحصل في النفس صورة موازية
لماهية الشيء بكمالها ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد حدان لانه لا يكون
لشيء واحد ذاتان فاذا كان كذلك وكان في المحدودات ما اضافته
الى جميع العلل ذاتية وجب ان توجد كلها في حده الا ان هذه العلل
يجب ان يكون فرض فصوله لا في حد جنسه لان هذه العلل علل الشيء
له بحسبه في وجود ذلك الشيء مقتضى وجوده وبها يتحقق ويحصل ويتخصص
فيكون امثال هذه العلل المحصلة للذات مخصصة بامر ما حتى يجعله
محصلا ويكون ذلك الا من محصلها مخصصها فيما له وجود محصل مخصص
ووجود منتشر غير مخصص مخصصه لا يعني ما يجعله محصلا ويكونه
الا من مخصصها فذلك الا من جنس والعلة فصله كقولك الرعد صوت
من طفوء النار فالصوت جنس ومن طفوء النار فصل ان كان كل رعد كذا
اما امثلة حدود المتحدة من العلل المختلفة فان حد الزاوية القائمة

فقط

فقط فنقول المساوية لاخرى فى جنسه خطها القايم على مستقيم وعلى حمى
الغب بالفاعل فنقول حمى حادثة من عفونة الصفراء تنوب غبا وعلى الفاعل
والغاية فنقول خاتم حلقة تلبسها اصبع وعلى الفطوسة بالموضوع
فنقول تقعير فى الانف ورعا جمعت جميع فى ولحد يقلن ان السيف آلة
صناعية او سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الاطراف
يقطع به اعضاء الحيوان عند فى القتال فقولكم الالة او السلاح جنس
وقولك الصناعى فصل من المبدا المحرك وقولكم من حديد فصل من الموضوع
وقولكم مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة وقولك يقطع به
اعضاء الحيوان فصل من الغاية ولقايل ان يقول ان الحد يدل على جوهر
الشئ وذاته فكيف يوجد فيه الاسباب الخارجة عنه فجوابه انه انما يوخذ
فى حد الشئ اسبابه لان جوهره يتعلق بتلك الاسباب لاضافته اليها ذاته
لا فى جوهره ان كانت الاسباب خارجة عن الشئ ما هو هكذا ولا يكون
ان يعرف ماهية لحال جوهره ويذكر اسبابه بل يجب ان يقول حق يعلم
ان حد الشئ من جهة ماهيته يتم بالاجزاء قوامه وما ليس خارجا منه ويتم
من جهة انيته بساير العلل حتى يتصور ماهيته كما هو موجود ويتحقق
بذلك ما يتقدم ماهيته فى الوجود فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول
به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود دان
كان لا بد من لزوم نوع من الوجود اياها لكفى فى حدها ايراد ما تقوم بها
من حيث هو ماهية وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة كنسبتها الى اللوازم
والعوارض الخاصة والمشتركة فتلك تتاخر وجودها بالذات عن وجود
الماهية واما العلل فان وجودها يتقدم على وجود الماهية وكثير من الاشياء

حد لا فيه من حيث الذواتها بل من حيث لها عرض من الاعراض ولا هو من اللواحق
ونسبته من النسب فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن
الا ان يذكر الغاية كالليس في حد الخاتم وفي حد المللاة وربما كان ذلك
يتضمن الفاعل كالاحتراق فانه ليس اسما للتفرق اجزاء الشيء وتسويدها
كيف كان بل ان يكون عن حرارة ثم لقايل ان يقول ما بال القوى لا تعرف
الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها بل من جملة اللواحق
لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان ذلك قد يمكن ان يوخذ في شرح اسم
القوى على وجه رسم ويمكن ان يوخذ على وجه حد فانه اذا دل في القول
المعرف على جوهر ونسبتها الى امور خارجة يتبعها كيف كانت كان رسما واذا
دل على ان جوهر تلك القوة وذاتها ان يكون بحيث يصدر عنها فعل
كذا اولا كان حدا لان الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ولا ذات
للقوة الا التي شانها ان يصدر عنها فعلها من حيث هو كذلك والا اذا كانت
القوة تصدر عنها فعل اولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات في الصناعات
والاخلاق للقوة الناطقة وافعال واحوال تتبعها الامور تقترن بها
لا لذاتها لان الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد
للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان نسبتها الى مثل الفعل الاول
الذي على الوجه المذكور مما يدخل في حد او نسبتها الى مثل الفعل الاول
الذي ليس على الوجه المذكور او الى مثل الفعل الثاني لا يدخل في حد لها
بل في رسمها وايضا فان جزئيات الصناعات التي تنسب القوة عليها اولا بل
على الصناعة المطلقة فان النسبة اليها يدخل في الرسم ولا يمكن ان يقال جوهر
الشيء هو حيث يلزمه تلك الامور لان الواحد يلزمه واحد بالذات فلهذا

لنا ان يقول لنا قائل لم لا تجعلون كون الانسان بحيث يلزمه من جوهره
قوة الضحك فصلا له داخلا في حده فنقول له ان هذا كذب فليس جوهر الا
نسان وصورته الناطقة يلزمها قوة الضحك بذاتها اولا بل بالعرض بل بتوسط
فيها اخرى ما فتتبعه قوة الضحك وايضا قوة البكاء وقوة الخجل وغير ذلك و
ليس الا استعداد لواحد منها او فعل اوليا لذات القوة الناطقة واعلم
ان العلل الاجزاء للمحدود ولا يحمل على المحدود مثل النقطة في الزاوية والصورة التي
منها فقد يحمل في حال ذلك لا بها يحمل اذا اخذت مع المادة ولا يحمل اذا اخذت
مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه اذا كان مبدأ فاعل وموضوع حركة
في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية كانت هناك
غاية لاجلها الفعل وليس يجب ان يكون حيث هناك مبدأ صوري
هناك مبدأ غائي على النحو الذي ينتهي اليه حركة كما ليس يجب ذلك
في المبادي الهندسية فيجب ان يقبل انها ليست لغاية ما على هذه الصفة
بل ان كانت هناك غاية فبجهة اخرى. واما اذا كان السبب الفاعلي اتفاقيا
والسبب المادي اتفاقيا فلا يجب ان يكون ذلك لاجل شيء بالذات بل
بالعرض وذلك لانها ان تادت الى غاية ما كانت مبادي لتلك الغاية
بالعرض لا بالذات فيكون لها اذن غاية لا بالذات بل بالعرض و
البخت والاتفاق مثل ما يتفق ان يكون انسان يمشي لطلب غريم
كنز فالمشي ههنا سبب من وجه لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات
العثور على الكنز غاية من جهة المشي لكن بالعرض لا بالذات انما الذاتية
على الدوام او الاكثر فينبغي ان يجتنب الاسباب التي تكون بالعرض
ومن الغايات ما كان بالاتفاق فلا يوجد له حد ورسم ولا برهان واذا

كان المعلول مما قد كان فعلة مما قد كانت فيجب ان يلحظ في البرهان على ان
كذا كان ما كان من العلل قد كان فيما مضى ولما هو في الحال كذا ما كان من
العلل في الحال يريد ان يكون ما كان من العلل يريد ان يكون و يحتاج في الاشياء
التي عليها تكون علله بالفعل فاما اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا
وليست بعد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن بل يستدل عليه ولا يوضع
امثال ذلك حدودا وسطى بل حدودا اكبر وكذلك في الكاينات مثل انه ليس
اذا كان ذات الاب موجودا وجب ان يكون الابن موجودا وليس اذا كانت
النطفة موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كان الحايط
موجودا وجب ان يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فهنا يجب
ان يوخذ الامر على معلولاتها بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال
فيقال ان السقف موجود فالحايط موجود وان السقف قد كان فالحايط
قد كان وان السقف يريد ان يكون فالحايط يريد ان يكون وكذلك في الابن
والاب وبالجملة هذا يكون في الفاعل والمادة فانهما يتقدمان على المعلول
في الزمان وبالذات كثيرا لانهما قد يكونان علتين بالفعل وقد يكونان
علة بالقوة واذا كانتا علتين بالقوة ووضعتا في حدود وسطى لم يجب
ان يكون المعلول حدا اكبر ولكن في هذا موضع تعجب وهو ان الكون كيف
يتصل ان كان يجوز ان يوجد المبادي ولا يتصل بها التوالي ثم كيف
يمكن ان يتصل ومبدا كون العلة في ان ومبدا كون المعلول في ان والانات
لا عينية من تاليفها زمان ولا ايضا يمكن ان يكون يتلوان انا كما يتلو وحدة
وحدة بل بين كل انين زمان فيه انات بالقوة بلا نهاية فان اريد ان
يوصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول وعلة وسايط تغير

١٥٣

نهاية فاكانت علل ومعلولات تمر متوالية فواجب منه الا الاشياء التى
تقبلها ههنا بقوله ويبرهن عليها فى العلم الطبيعى ان لا تكون معلولات
الكون متسلسلة بعللها اتصال كون بكون فعسى ان يقول ان اتصال
الكون انما هو من جهة اخرى وذلك ان الحركة المستديرة الفاعلة
للزمان تصل المبادى الطبيعية بالموالى الطبيعية بتوسط حركة
بينهما فان كان كون فان اندفع بحركة الى كون اخر فان اخر يصل
بينهما زمان وهذا سيعلم بحقيقة فى العلوم دون المنطق ومما
يجب ان ينظر فيه انه اذا وسط النوع للجنس وكان برهان لعلة
فباى علة يكون ذلك البرهان فيقول انه قد يظن انه يكون من علة
مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير صحيح وذكر لان
لان المعلول هو النتيجة ليست موجودة فيه وكذا العلة المادية
موجود فى مادته وانما يقع هذا الغلط لاشتراك اسم الموضوع
ولكنه اما ان يكون علة غائية لان الانواع كالات للاجناس فان
طبيعة الجنس تراد فى الطبايع لاجل النوع وعند النوع تستكمل
الوجود وهذا اما القياس الذى يحد الاكبر او علة فاعلة لانه موثر
انه فى شئ وموجبا شيئا فى موضوع وهو مباين لذات لما اوجبه
ومثل هذا هو اشبه بالعلة الفاعلية وهذا بالقياس الى النتيجة و
كثير من الامور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولاتها على الاستقامة
بل على الدور مثال ذلك فى العلل المادية ان الارض تبلتها المطر
ونقول تحدث غيم فمطرت فابتلته المطر فاذن العلة الاولى لبلها
من المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل ان الارض طين مبتل من المطر

وكل طين مبتل من المطر فانما يبتل من المطر كان برهانا دايما مع دوره صادقا
لا بد منه الا ان بين حد الاوسط حد والاكبر وسايط للمم لانه نبين لم
الارض المبتلة من المطر يبتل من المطر فيجاب لانها تجرنم بالعرة ولم
اذا نجرت ابتلت من المطر قيل لانه يحدث من ذلك سحاب فيسال لم
عند حدوث والسحاب يبتل من المطر فيجاب لان السحاب يبرد فيكاثف
وينزل مطر وكل واحد من هذه الامور علة ومعلول ولهذا صار اوسط
برهان دليل معا ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع
فليس الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر فاما
نوع الابتلال فواحد وكذلك ليس البخار الذي كان عنه السحاب في
هذا بعينه الذي ... فاذا اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دايرا واذا اعتبرت
الشخص لم يكن البرهان دايرا والبرهان ههنا ليس على النوع بل على
شي متعين من النوع فاذن ليس الذي يبين به هو بعينه الذي يبين
فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا هذا وقد كنا قد قلنا
ان البرهان اما للامور ضرورية واما للامور اكثرية فالامور الضرورية
لا يلتبس من حالها ان الواجب في براهينها ان توسط العلة الضرورية
فاما الامر الاكثري فهل الاوسط في برهانه يكون علة اكثرية مثل ان كل
ذكر من الناس فهو في الاكثر يغلظ ما تحت عنه ويكثف جلد ذقنه وكل
من يكون كذلك فانه ينبت له في الاكثر لحية فقد اعطى هذا البرهان علة وجود
الامر ولكن اكثرية لان وجود الامر اكثري الفصل السادس في الانبا
على ان اكتساب الحد هو بطريق التركيب نقول انما دفعنا الى ما دفعنا اليه
من التطويل بسبب ذكر العلل لانه ربما يشاركه الحد البرهان حتى نشير الى انه

كيف يلوح منه حد وقد حققنا انه لا برهان على الحد ولا يصاد بالقسمة يكتسب
حد فيجب الآن ان نبين كيف يمكن ان يكتسب حد فنقول انا نعمد الى الذاتيات
ذاتية الامور التي لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا او كان
المحدود نوعا فانا ناخذ الامور الذاتية المحمول عليها التي هي اعم منها و
ليس يخرج عن جنسها الاول مثلا عن جوهر او الكم او الكيف وساير
ذلك لجنس الاقرب مثلا جنسا يكون كالعدد للفرد فنلتقط جميع ذلك
ما هو داخل في ماهية نعينها ونضمها جمعا حتى يحصل منها شيء مساو
للمحدود في الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساو
ايضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات لم يتضمنه
فيه فان اردنا ان نحد النوع والا
كل محمول كل مقوم لماهيته ضروري مقول على الكل داولي بها فان
اردنا ان نتجاوزه الى حد الجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الاولية
بل اخذنا جميع [illegible] خذنا ما هو اولي وما ليس اوليا له فاذا وجدنا
فصل يكسبنا حد الجنس فانا اذا اسقطنا من حد النوع ما هو اخص
للمحمولات به بقي حد الجنس مثاله اذا اردنا حد التلثية فانا ناخذ
الموجود له من خارج عن جنسها وهو العدد بل انا نقتصر مايليه من جنسها
وان كنا نريد ان نحد بها وجدنا اخذنا في حدنا كلما هو اولي من الجملة
الذاتيات وقد علمت ان الاولية لا توجب الخصوص فان الجنس والفصل
اولي للنوع فنأخذ العدد فان الثلثة عدد ونأخذ الا
فرد ونأخذ الاول والاولى بها معنيا فنأخذه بالمعنيين جميعا احد
ان يكون العدد غير مركب من عددين البتة والاخر ان يكون العدد

يعد به على خمسة اولا من جهة انه لا يعد به عدد وليس اولا من جهة
ما لم تتركب من عددين وذلك لانها مركبة من ثلثة واثنين واما الثلثة
اولا من جهتين جميعا فالعدد محمول اولا عليه وعلى غيره والفرد
محمول اولا عليه وعلى خمسة وسبعة والمحمول اولا عليه وعلى
غيره وهو الا ثبات ولا يوجد محمولا مقام لماهيته اول حمل عليه
لا هذه فيكون جملتها مساوية للثلثية من الوجهين جميعا اعني من
المعاكسة وفي الماهية معا فيجب اذن ان لا يناقش في الامثلة ولا تبين لنا
ان الفرد ليس نوعا من العدد بل هو عرض الا عرض اللازمة لانواع العدد
لكن انية لها وان المنافسة في الامثلة لا فائدة فيها ولنعد من راس
[illegible] المقول للثلثة امر ظاهر اذ لا تبين على جنسه
لا تبين على شيء غير الثلثة مما هو جنسه هو مما يخص جنسه وهو
من ما ينقسم اليه المحمول عليها فيتادى الى الجوهر ثم يجب ان تفهم من
الجنس ههنا امران هو كالمحمول العام الماخوذ في ماهية الشيء الموضوع
الماخوذ في ماهيته معا فاذا اريد ان يحد الجنس الذي هو المحمول يجب
ان تلتقط من صفات جزئيات النوعية الا ما هو والبية فيكون
ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس فان الفصل
مض من الجنس والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه بل انما
يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا وهذا مثل ان يكون قد حد
الانسان فلسنا في حد الحيوان الناطق فانه من هذا السبيل لا
في حد الجنس لانك اذا حذفت خواص لحد نوع نوع بقي اسم الجنس
ته اذا حذفت الناطق من هذا الحد وغير الناطق من حد ما ليس

انسان

انسان ثم حيوان ثم يكون الباقي اسم في [illegible] الجنس الذي يحمل له
فيجب ان يطلب جميع المحمولات التي يحمل عليه داخلة في ماهيته كانت اولية
او غير اولية ثم يخرج لكل حد النوع وحد جنسه معا بسهولة واما
كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال من اني التعليم الاول لان لو جدنا الخط
المستقيم وخط الداير وخط القطع المنحني وخط الزاوية مثلا
القايمة فان اتصال كل خط خط اما على الاستقامة واما على الانحناء
والاستدارة واما على زاوية فيكون خط المستقيم لو جدلنا انه
طول بلا عرض والنقط التي تعرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه على
محاذاتها كلها اياها والقوس طول بلا عرض ويمكن ان لو جدنا ايضا
كل الخطوط المستقيمة التي يخرج اليها [illegible] على
على زاوية طول بلا عرض خط بسيط وفيه نقطة بالفعل تتصل
عليها اجزاوه فاذن احذفت خاصية كل واحد منهما بقي ما يبقى
مشتركا وكان حد الجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قيل فارجع
الى المقولة التي تقع عليه وانظر في لوازمه خاصة بتلك المقولة اولا
فان لوازم المركبات يستنبط من لوازم البسايط فاما بعض المفسرين
فيقول ان معناه ان كان الشي كما كالخط قلت كم طول بلا عرض
وان كان كيفا ما كاللون قلت كيف يفرق البصر على ما هو يشف بالفعل
ولكن نتم ان المترجم يقول ان معنى قال الكم تقول في لغة [illegible] اه
ما بلا عرض في لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الا
تشار له في جوهر واما في الاشياء الاخر فيستعملون بدل المعنى
ما اسم المقولة العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا كم سطح اولون

دا الجنس او له بدءها ... غير مبار عنه في هذا الباب لانهم ارباب تلك اللغة
كان لقايل ان يقول ما الحاجة في تحديد فقط بعد ان بان انه
... به عرض الى ان نقيل معنا ... طول ما به عرض حتى يحتاج الى
ع جنس ... لكنا حاجة الى ذكر اللوازم واستنباط ... الا ان ...
ب ان كان الغرض ما يقوله ذلك القايل بل عسى ان يكون معنى
المعلم الاول هو انه يجب ان يوخذ الفصول كلها الاول ...
جنس الاعلى الى المحدود فيتحقق ... يمكن ان يحذف خواص الا
ع القسمة فيبقى حد جنس ثم تركيب ذلك الجنس مع جنس هو
... تحت جنس فوقهما ويعرف غير المشترك منهما ويوخذ ما
... المتميز ... كذلك حتى ينتهي الى اعلى الاجناس التي ليس له
... تنقسم ويكون المعنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق
... يلزمه بالتقابل او الفصول العالية التي للاجناس العالية
... يستشير الى هذا المعنى بعد ويذكر ان للقسمة معونة في هذا الباب
... ان يكون عني باللوازم العوارض الذاتية واشار بهذا الى
... كيف يتوصل به الى البرهان وان ذلك بان يطلب لوازم اجزا
... الاجناس العالية ويجب اذا اريد تركيب حدود من الانواع
... الاجناس ... من المحمولات المقومة للشي وما ليس بعضه
... منا في بعض مقوما له وان كل هذه زمانا فان وجد شيئا يتضمن
... شيئا منها حذف او غلط وقت الحاجة اليه مثاله اذا احذ الا
... ليس على انه اول نوع ابتدا منه تركيب حد فاحذ كله الناطق او
... والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي

والمولد وذو النفس والطويل والعريض والعميق جميعها وهي ما
تعريف في جملة معنى الحيوان اولا لان الحساس والمتحرك بالارادة
مضمنان في الحيوان وكل جميع تلك العالية مضمن فيه وعرف الجسم
ايضا لان الطويل والعريض والعميق متضمن فيه فيجعل على الترتيب
فنقول الانسان جوهر ذو طول وعرض وعمق وذو نفس مولدة متغذية
حساسة متحركة بالارادة ناطقة ونأخذ في حد الفرس الصهال بدل
الناطق فنجد الناطق والصهال خاصين بالنوعين وما وراء ذلك
مشترك فيطلب اسما مفردا لجملة المشترك فان وجد كما يوجد الحيوان بين
فعلى كفانا ان نذكر مع الفصل في حد اسم النوع فيبقى ان الانسان
حيوان ناطق والفرس حيوان صهال [illegible]
فان اسم طالبا ما هو اعم من ذلك واعم فليوجد لجملة الجوهر الطويل
العريض العميق اسم وهو الجسم فليوجد ذلك فيبقى جسم ذو
نفس ناطق فصل تم حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس فان اريد
ان ينتقل حد الجنس فيجب ان يترك الفصول الخاصة ويوجد جميع ذلك
المشترك للانواع بفصله فهو حد الجنس فعلى ذلك الوجه يجب ان
نطلب حدود الاجناس الاخرى القسيمة للجنس المحدود فينظر ما
هو المشترك لها وما هو خاص بكل جنس ويطلب للمشترك اسم ويضمن
ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس وكذا الى
اعلى الاجناس وانما طلبنا بهذا القانون الموجب لاسقاط التفصيل
لغيرها وحفظها مع ذلك الى وقت احتاجنا ان نحذ نامثل الحيوان
وضمنا اليه فصل الانسان وفصل الفرس وقلنا حيوان ناطق

بل نحن نحتاج الى الفصل لم يمكنا ان نجد حيوان بما بقى انه لم يبق الا
اسم حيوان فقط وايضا فان اخذنا الحيوان والحساس معا فقد اخذنا
الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا ومرة مضمرا فلذلك حذفنا الحيوان
جملة الجسم وايضا اذا لم نطلب ما هو مثل لفظ حيوان او مثل
الجسم مرة اخرى لعلة حذفه ولم نعده بل سردنا جميع المحمولات
اذا كنا قد اطلنا الحد وكل حد نطلب فيه الايجاز فقد بان ان الغرض
الحاجة الى اخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لجملة منها وعزله
ثم مرة اخرى فاذا فعلت هذا فقد تركب الحد ولا يجب ان يظن
العالم الا ولا انه يقتصر في اكتساب الحد على طريق اخذ اسعمله فقط
من القسمة كيف كان كانه لا يرى الا طريقة تركيب فقط
يضيف الى ذلك قولنا ان الجنس ومراعاة المحمولات الاولية والاولية
الاولية وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى القسمة احيانا ومراعاة الترتيب والجنس
ما فعله على الوجه الذي فعله وجه الفصل السابع في ان
القسمة نافعة ايضا في الحدود وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب
منها مع قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك ونقول ان القسمة
وان كان لا تعطي الحد فهي نافعة في الحدود وذلك لان القسمة وان
انما توجد اجزاء الحد اقتضابا لا لزوما فهي نافعة في الحدود
من وجوه ثلثة احدها ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص فتستنبط
كيفية ترتيب اجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فوق مثله في تحديد الانسان
ذو رجلين انسي لا ذو رجلين حيوان انسي فان بين الامرين فرقا لانه لو قيل ذو
رجلين حيوان انسي اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه حيوان فاذا قيل حيوان بعد ذلك تكرار

لزم

وسوء ترتيب واما اذا قيل حيوان اوله قد ... الرجلين الاوايل لفصل
وله بالقوة التي يتنال لها المضمنات فاذا قيل ذو الرجلين بعد حيوان لم
يكن خلل والثاني ان القسمة بذلك على ان نقرن كل فصل مع جنس فوقه
نه ... منها الماهية نحو ترتيب الفصول على ال... ن ما يجتمع من
الفصول انما يجتمع على توالها فلا يذهب منها شيء ... لوسط فاذا اريد
ان تركب حدود الانواع الى الاجناس لم يظفر من نوع الى الجنس بعد بل الجنس
الذي يليه والثالث انها اذا رتبت على الواجب كانت تشتمل على الفصول
الذاتية كلها فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء الا وقد ضمن فيه ...
فان اعطينا الفصول على توالها طوله واعطينا ... ولم عرضنا
فانه يمكن ان نقسم جنس بقسمين ليس لحد منها ...
النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة ... الى حساس وغير
حساس ... ان نراعي هذا في القسمة عرضا كما دعي طوله لئلا يفوت
فصل من فصول المنقسم الى فصول ذاتية متداخلة ومتواخية والمتداخلة مثل
النابت وغير النابت والناطق وغير الناطق والمتواخية مثل حساس وغير
حساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها فالقانون في مراعاة الوجه
الثاني والثالث حتى يحصل منه منفعة ان تكون القسمة بالذاتيات المقومات
للانواع وان تكون القسمة قسمة اولية ... وما سامل في القسمة
التي تكون للجنس من طريق ما هو جنس مثلا انما يجب ان نقسم الحيوان
اوله الى الطاير والسابح والزاحف والماشي ثم نقسم الماشي الى ذي
رجلين وكثير الارجل والطاير الى متصل الجناح ومنفصل فان اخل
بهذا وقسم الحيوان اوله الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فما قسم الحيوان

... ما هو ذو رجلين بل من جهة ما هو طاير وكما ان قسم الحيوان الى الكثير الارجل
وذي الرجلين فانقسم الحيوان من جهة حيوان بل من جهة ما هو ماش
يجب ان ينظر اولا ان الجنس هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زائدة على
طبيعة الجنسية حتى يقبل هذه القسمة اولا يحتاج بل هذه القسمة له اولا
تقدم القسمة التي تكون اولا وتوخر القسمة التي ليست لها اولا فاذا قسمت
قسمة اولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكذلك الى ان
انتهى الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم تقتضب اطراف القسمة محمولات للنوع و
تضعها للتركيب واذا قسمت شيئا مرة قسمة اولية فيجب ان تجتهد جهدك
وتنظر هل توجد له قسمة اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت
[illegible] انضمه [illegible] في القسمة طولا وعرضا لتستوفي جميع المحمولات
فيجب ان تكون الاخذ في المقسمة ذاتية وقد بينا كيفية ذلك في الفن
الاول ثم قيل في التعليم الاول ان المقسم يضطر في تقسيمه
في تحديده الى ان يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم اذ قال انه اذا
قسمة تامة وجب ان يضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا
حد تاما وجب ان يذكر كل فصل للمحدود
شيئا بالفعل واذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل الى الحد فان ما لا يخالف
الشيء فهو هو بعينه والذي هو هو بعينه فهو مخالف وان وافق في النوع
كسقراط لافلاطن بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية بلا
نهاية ويحتاج كل الى فصل عن كل ويشبه ايضا ان يكون المخالفات النوعية
عسرة كذلك وكذلك الصنفية فيحتاج ان يعرف حدود الشيء كل نوع وغير كل
صنف تحت النوع والذي تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها فاجاب بان

هذا باطل اما اولا فلانه ليس كان مباينة توجب ان يكون هذا الشي مخالفا للاخر
بالذات وبالحد فان الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد
والاشياء المتفقة في النوع الذي له حد يختلف بالعرضيات ولا يبالي
... النوع بذلك الاختلاف بالعرض ولا بالاختلاف الى الاصناف
والاشخاص تحت النوع الذي يحد واما ثانيا فانا اذا وجدنا الفصول
متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ونظرنا الى المحدود وانه في اي
الطرفين يقع بينهما فوقع مثلا من الناطق وحددنا فصلناه عن كل نوع
تحت غير الناطق لا شتراك الانواع التي تحت غير الناطق في انها غير
ناطقة ولا نحتاج ان نفصله عن الثور وحده والفرس وحده والكلب
وحده ولا يكون ايقاعنا المحدود تحت المتقابلين مصادرة فانه ليس
يمكن ان يقع في الناطق وغير الناطق معا وليس يمكن ان يقع متوسطا
بينهما لانه لا واسطة بينهما في جنس حيوان وليس يمكن ان يقع
ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوقوعه تحت الناطق
ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا فصولا مثلا هذه مساوية له لم
نحتج ان نطلب فصله له عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعي في
اختيار القسمة النافعة في التحديد اغراض ثلثة احدها ان يراعي ان
يكون القسمة داخلة في الماهية اعني ان يكون فصولا ذاتية للانواع
ويجب ان يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب
الجدلية حيث ذكر مواضع حمل الشي جنسا وفصلا وليس هو واحدا
من ذلك مما كان ليس شيا على المشهورات الساذجة ويستعان ايضا بالمواضع
التي تدل على ان الشي عرضي غير مقوم لماهية الشي لينحرز عن ان يكون

الجنس يتيسر له حينئذ والغرض الثاني ان يستفاد من القسمة الترتيب
فاما هو في ترتيب القسمة اول وحده في ترتيب حدا ولتجعل الاعم اوله
والاخص اخيرا فانه متى تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو
اشبه بالمبادي   بما هو اشبه بالغاية وان لم يختلفا في هذا فلك ان تقدم
ايهما شئت وتوخر ايهما شئت والثالث انه بذلك ينقسم حتى يبلغ الشي
المحدود ان كان نوعا متوسطا او ينتهي الى اخر القسمة التي بالذاتيات
التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات ان كنت تريد تحديد الانواع
الاخيرة ثم قيل انك اذا احضرت بالقسمة او باي وجه كان جميع المحمولات
الداخلة فيما هو المشتركات منها المتشابهة في انواع كثيرة ومن خواص
نوع نوع تحت الجنس فرتبته اوله ثم اردفته بالفصول فان وقع في
ذلك شي مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحد
من الكثيرين من جهة ذلك فركبت حدا ثم رفعت الاخص واحدا واحدا
فلم يبق شي من المعنى مشتركا فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشياء
ليست متجانسة مثال ذلك اذا اردت ان تحد كبر النفس فعلت ما يجب
ان تفعله في التركيب بان تصفحت الموصوفين من الاشخاص بكبر
النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس فوجدت انسادس ولفص الملك
واخيلوس الشجاع السن كل واحد منهم يسمى كبير النفس ووجدت ايضا
ولسندرس الصالح وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبر النفس فطلبت
الامر الموجود لواحد واحد منهم ففي الطبقة الاولى تجد واحدا
قتل نفسه من احتمال الضيم والاخر اعتقد حقدا لوقوع الضيم عليه
اعتقادا لم يفارقه والاخر قاتل شديدا لطلب الثار بوقوع الضيم

عليه د فى الطبقة الثانية عدد واحداً منهما ورد عليه خير عظيم فلم يعبا
بسبب انه كان من البخت والآخر ورد عليه بلاء عظيم فلم يعبا به لان وروده
عليه كان بسبب البخت فاذا اسقطت خواص واحد واحد من الفرقة
الا...ولي من جملتهم فقد يبقى لهم شىء مشترك وهو قلة الفطنة الى توقيع
الضيم واذا اسقطت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقى لهم شىء
مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت فاذن كبر النفس يقال على تلك
الفرقة لحد واحد وعلى هذه الفرقة بحد واحد وذلك الحد هو ما بقي
فى كل فرقة بعد حذف العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي تعرض
واما اذا عمدت الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية
هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة لم يبق شىء مشترك فقد علمت ان
النفس ليس جنسا لهم الفريقين وله معنى واحد بل اسما فقط ولا
يمكننا مثل هذه ان نعين فى التركيب بل ينقطع ... العمل وعند الا
ستحقاق بالبخت والاستعاض للضيم ليسا نوعين لكبر النفس كبر
النفس كليا لهما وانما يكون حد الواحد والبرهان الواحد الكلي واحداً
للتفاريق جزئية فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من
حيث هي صحة صحة ويبرهن على شفاء العين لا شفاء هذه العين و
تلك العين بل شفاء العين الكلية الواقعة بعد ... احد على عيون
شخصية واعلم انا اذا ابتدأنا فى القسمة من حيث لم نامن ان يصعب
شىء يقع فيه واجره ايانا الى الغلط وهو اشتراك الاسم خفي فاذا ابتدأنا
من المفردات والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى الى الكليات على
نحو ما مثلنا فى كبر النفس امنا الوقوع فى اشتراك الاسم لان تفصيل اشتراك

الاسم في الكليات اكثر وكما ان الغرض المقدم في القياس والمصادرة علي
القياس هو ان يكون مظهرا للتصديق بخفي فكذلك يجب ان يكون المقدم
في الحد والمصادرة عليه الحد هو ان يكون مظهرا للتصور الخفي وان يكون
في نهاية الوضوح ومع الوضوح قد اجتنب الاسم المشترك وقلما يقع
من الخلل اذا اخذت من الجزئيات الوحيدة فانه اذا قيل لون شبيه
بلون وشكل شبيه بشكل فان اوتي من جانب الشبه امكن ان يغلط
ويظن انه معنى واحد وخصوصا اذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية
وهما من باب الكيفية واما اذا اتي من جانب الشكل واللون فنظر الى شكل
شبيه بشكل فكان ذلك شكلا يساوي زواياه زوايا شكل اخر وتناسب
اضلاعهما عند الناظر ثم نظر الى لون شبيه بلون فكان ذلك لونا
يشارك اللون الاخر في حاسة مشاركة تكون انفعالها منهما واحدا
واذا حذفت الاصيلين من الشبهين لم يبق شيء مشترك فامن وقوع
الغلط من اتفاق الاسم وكل حال فاذن في الصواب وكان في الشكل لا
لزاويته ينبغي ان الابتداء في الحد بجمع الانواع ثم تركيبها بعضها
الى بعض لظهور حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط الفصل
الثامن في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في توسط
العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق ما ادعى قال ليس يجب ان
ينقص استنباط الامور التي توجد في الحدود والمقاييس من القسمة
التي للكلي الى الجزئي بل ومن النوع الذي للكل الى الاجزاء مثل تشريح
الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء الاولية ثم الثانية
كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط وكل الى اجزائه الاجزاء وليس

ينبغي

ينبغي ان يقتصر على ذلك فقط بل يتامل اذا اكثرت الاجزاء وجزئيات انه
الذي يلزم كل واحد وكل [illegible] الابعاض والبعض او انه
يلزم اي الجزئيات واعلم ا[illegible] ن تحت
جسم حساس وتحت ذي النفس فكما استنبطنا من تشريح ان الحيوان
مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال وكما استنبطنا لوازم جزئيات
من الاجزاء مثل ان كل حيوان اصلم يبيض وان كل حيوان طائر مصمت
الجناح يبيض ومفصل الجناح له بيض وان كل حيوان ذي قرن فلا
اسنان على فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة تذهب في قرنه وكل
حيوان ذي قرن فله كرش لانه لما عدم المضغ وجب ان يكون لغذائه
قبل وصوله الى جوفه الباطن هضم ما وكل سمكة فلا رئة لها وامثال
هذه المستنبطات وعللها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما ذكرنا
اعطاء علة فانه اذا كنا حصلنا بالتشريح او التجربة ايهما ان الكرش يوجد
لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل اذ قد لا يوجد
لذي رجل آخر ولكن لانه ذو قرن اذ كل ذي قرن مثل الثور والا
روي والماعز فله كرش فاذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش قلنا لانه
ذو قرن
اذا قيل لنا لم ليس له كرش فقلنا لانه ليس له قرن كان هذا نافعا بوجه
ما في جواب اللم وان لم يكن فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يجب ان يتامل
لان اي معنى بالذات حتى له يجعل له ذلك مما هو اخص منه او اعم منه
وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الخزف للسلحفاة
كالشوك للسمك والعظم للانسان وقد يوجد مسائل كثيرة
مسئلة ولعلة على اختلاف اسمها فان الوحدة وذلك لكون حد

الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة وابو راقة ثم الزراقة
والقذاب عليه في المحجمة فان جميع ذلك قد يجد لكون السبب في جميعه
ضرورة الخلاء [illegible] مثل جذب المغناطيس والكهربا والمحجمة
سبب في وجود هو انتقال الهواء فيتبعها انتقال ما هو فيه او كون الحد
الاوسط واحدا في الجنس مثل الصدا والشوك ... فان المتوسط
فيهما واحد بالجنس وهو ارى انعكاس المحسوسات لكن ذلك انعكاس صوت
وهذا انعكاس لون وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا يكون
بالحقيقة مسئلة لان نسبتها الى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة
بل هي لهذا اقرب ولذلك ابعد ولكن في الجملة يكون الاوساط مرتبة
بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق
اكثر سيلانا فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه حالا بالشتاء فقد تمت
مسئلة ثم يسال مسئلة اخرى ولم صار الشهر عند المحاق اشبه بالـ
الشتاء فيقال لان القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فينعدم التسخين الكائن
عنه ثم لو سئل لم يكون هذا ايضا لكان الجواب لان الشمس وهو الذي
يفيده الضوء صارت محاذية لجانبه الا على الذي لا يلينا فهذه المسائل
كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع الا انها مختلفة في القرب والبعد
فليست مسئلة واحدة قيل ويمكن ان يسال سائل فيقول اذا كان
من المحمولات الوسطى التي توضع علل للكبريات ما يساويها مثل توسط
الارض بين القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كون القمر عريضا لا
يتنار فانه سبب مساو لله بنار وان كان بعيدا والقرب هو سرعة ا
نفشاش الرطوبة الماسكة وهو ايضا مساو فيمكن ان يبين العلة بالمعلو
طوبة

انقضا

بل يجب ان نعلم من حال اعطاء الا ... ود اوسطى انها تكون فى قوة
علة واحدة فى الحقيقة لان الاعص ... م ... عها لم يكن تاما موجبا
وقد يظن بسبب هذا الفصل انه يجوز ... الوجب واحد
الا بسبب واحد وليس كذلك على الاطلاق بل يجب ... ا ... د
يظن ان العلة يجب لا محالة ان يكون مساوية للمعلول
عليه وهذا ايضا غير واجب الا فى الوجه الواحد واما فصدق
الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط علة للاكبر مطلقا ويكون
طبيعة الاكبر فى ماهيتها معلولة لطبيعة معينة فيكون حيث كانت
يكون معلولة اى اذا كان المعلول علة ولصلة واما الوجوه الاخر
فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة الواحدة كالرعد يكون من اسباب كثيرة
احص وجودا منها مثل ريح فى سحاب او طفوء نار فيه والشئ نفسه
طبيعة واحدة قد تكون لها اسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل
برد الهوا نفسه وكذلك حرارة المنتشرة من القلب فى الاعضاء الى
من حمى قد يكون لها اسباب اما اشتعال روح او عفونة خلط او اشتعال
عضو فاى هذه الاسباب جعلت حدا وسطى انتجت المعلول وهو
احص منه وليس لقايل ان يقول ان عفونة الروح ليس سببا للحمى كله بل
لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة للقياس المنتج للحمى وانما ليس له ذلك لان
المحمول فى الكبرى ليس هو ايضا حمى كله بل حمى ما فاما اذا قلنا الانسان
حيوان لم نعن ان الانسان كل حيوان بل حيوان ما فيكون فى اثبات
حيوانية ان يكون او يثبت اى حيوانية كانت وليس يكفى فى سلب حيوانية
ان يسلب اى حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان الانوا

المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنس في النوع الذي دونه والاخص

فقط فلا يجب ان يشترط ان العلل يجب ان تكون مساوية واما في البراهين

حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن برهان بل يجب ان يعلم

ان الاسباب بعضها يدخل في الحد فتلك مساوية لا محالة

او فاعلة وبعضها يكون اخص من طبيعة الشي وربما من

لا يدخل في الحد لان طبيعة الشي لا تقتضي من جهة ما هو هو حتى

وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثلا السخانة غير

في الوجود على وجوب سبب بعينه من الاسباب خاصة وانما الحمى من جهة

طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على ان توجد سخونة الروح فقط

بل ان كان سبب اخر كان فاذا كانت الاسباب التي هي اخص مع انها

اسباب ومع انها تعطي اللم للنتيجة ليست اسباب لمطلقة طبيعة الحد

الاكبر لم تدخل في الحد وهذه الاسباب تكون علل للنتيجة بالذات

الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا الى الاصغر بالعرض وحتى

ان من الحدود الوسطى التي هي علل ما هو علة للنتيجة فقط دون الا

مثل السخونة التي في الروح فانها علة لوجود الحمى في هذا البدن لا

الحمى على الاطلاق فاذ وجد لهذه العلل التي هي اخص ام عام فكان

ذلك علة مطلقة العلول منعكسة عليه كانت هذه خواص علل

الاكبر العام لا زمانه وبه يجب ان لا يزال يوجد بينها وبين العام

اخص فذلك حتى بل يقف عند عام يحولها اولا بلا توسط فيكون

علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة بينهما البتة من العلل مثاله ان

وان كانت تجتمع علله كلها في شي يكسف الهوا العالي علتين البخار النفسي

والبرد

والبرد ولا يجوز ان يكون بينهما او بين شيء منهما انكسف بسبب علم آخر وان
كان وقع آخر الامر فالبرد والبخار غير ما جود في حد السحاب لذلك
والعلة المكتنفة حد الوسط العالي موجودة في حد النتيجة فاكانت العلل
بين فالاعني داخلة في الحد وهي منعكسة الفصل التاسع في تحقيق
ما اورده المعلم الاول في معنى توسيط العلل ومحاذاتها من بعد كلام
فيه مع الايضاح فلنرجع الان الى الوجه الذي يجب ان نفهم عليه كلام
المعلم الاول لئلا نعرض الشكوك فنقول يجب ان نفهم كانه يقول انه
وان كان قد يمكن ان يحكم بحد الاكبر الواحد لسببين بتوسط شيئين
مثل ان يحكم به على ج و ه بواسطتين احدهما ب والاخر ح فمع مثل
ذلك لا يلزم اذا وضع المعلول الاعم موجودا ان يوضع من علله التي
هي اخص اي علة كانت واتفقت ولا ان يوضع واحدة بعينها وان
كان لا بد من ان يكون قد وجد علة ما ولكن لا كل علة وكيف اتفق
بل انما يتعين ما يتعين لسبب فقد يمكن ان يوجد ما هو بحال وهو هذا
او يكون العلة فيه لا توجد للاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول واحد
مساو ولكن المطلوب في المسئلة كليا وعلة كلية ومطلوب لشيء كان العلة
اولا وان كانت للعلة ثانيا مثل ان جمود الرطوبة يوجد لاشجار
شتى من الطين والفردوس والكرم ولكن يوجد اولا لشيء عام لها وهو
عرض الورق فيكون كل عريض الورق او كل نبت منتشر الورق فانه
رطوبته تجمد واذا اخذت بطلنا وجهها الطبيعية انما سكنه بانتثر
يكون الانتثار هو الاكبر المعلول وجمود الرطوبة هو السبب والعلة
وعرض الورق هو الذي له العلة اولا وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة

له في ذاته ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول له مطلقا وما
كان مثل هذا مما يكون بوجب حكما ما فقيل معلوما في اشياء كثيرة ولكن
ليس لها اوايل المعنى يعمها كلها وهي علة له في وجوده في موضوع
موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففي مثل هذا ما يجب ان يكون الوا
داخلة في حد الحكم المساوي لها وذلك لان العلل ههنا يجب ان لا تكون
اخص من المعلول فان الاخص من المعلول ليس علة لطبيعة هذا الاكبر
المعلول على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما او
ضحنا من قبل وذلك الموضوعات تكون له تحته مختلفة الانواع وقد
فرضنا ههنا ان العلة ليست لموضوع موضوع بل الامر جامع فاذن
مثل هذه العلة داخلة في حد ذي حد مبدا برهان والاوسط في مثل
هذا الموضع هو الذي يكون منعكسا الا في كل موضوع فعلى هذا يجب
ان نفهم قول المعلم الاول وله يجب ان يضايق في مثل هذا المثال
من جهة ان انفشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار بل بالعرض
وانما العلة للانتثار هو الثقل الطبيعي وانما الانفشاش وجمود الرطوبة
ايهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة فهو سبب الانفصال بالذات
وللانتثار بالعرض بعوض من ذلك العقل العايق ثم قيل فليت شعري
هل يمكن ان لا يكون لشي واحد من العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل
علة واحدة اي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة له في موضوع
موضوع ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن الا ان تكون
حد مبدا برهان كما اوضحنا واما علة للقياس كالعلامة والاعراض
الغريبة فهو ممكن ان يفهم انه بمعنى العلم التي هي علة في جميع الموضوعات

له علة خاصة لموضوع لموضوع فكأنه نقول ان مثل هذه العلة تكون
مساوية للمعلول حتى ان كان المعلول مشترك الاسم واحد شيئا واحدا
فما يحمل علة له فلا يمكن ان يوجد شيا واحدا الا باشتراك الاسم حتى
يكون مساويا له وان كان المعلول جنسيا للمعلولات نوعية كانت العلة
جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا بالنسبة الى كثير كانت العلة كذلك
فنجد حد الاوسط في هذه على طبيعة حد الاكبر فانه ان كان الاكبر
متواطيا يجب ان يكون ما يوجبه وهو علة له بالذات معنى محصلا
متواطيا وان كانت العلة من حيث هي علة معنى محقق مخصصا غير مبهم
فيجب ان يكون ما يجب عنها معنى بازائها متحققا محصلا غير مبهم ولا معنى
يدل عليه باسم واحد واذا كان هذا هكذا فان لم يكن الاكبر محصلا
فالاوسط ليس محصلا فان حصصت مسايل لموضوعات مختلفة فيها
مطلوب واحد والمطلوب اولا لمعنى عام لها فالمسايل ليست كثيرة
بل واحدة لك واذا الحدت لها حدود وسطى مخصصة فليست بحقيقة
كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب فان التخصيصات المخصصة قد تزال
وتبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه مثل ابدال النسبة
تخصيص بالعدد هناك حد اوسط اخر وتخصيص بالمقادير وهناك
حد اوسط اخر وانما هو اولا للكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشي المشترك
للحدين الاوسطين المأخوذين في العلمين المختلفين وهو النحو المويد
المحمول عليه وذلك انه اولا للكم لكنه كما عرض للحدين الاكبرين والا
صغرين ان خصصا بجنس واحد فكذلك عرض للاوسطين ان خصصا
واما ان لم يكن البيان مثل بيان ابدال النسبة المأخوذة في الهندسة على

وجه في هذا على وجه بل مثل بيان المشابهة الموجودة في اللون على وجه
وفي الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون حد الاوسط في المشابهة المطلق
في المثلثين واحد بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم
ومختلفة في الحد فان حد المشابهة في اللون هو اشتراكها في جنس وفي
الشكل تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع ولو كانت المشابهة لا باشتراك
الاسم لكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة لكان حد الاوسط كذلك
كما يوجد في المسايل التي مطلوباتها اشياء ونسبة متشكلة مثل الصحي
والطبي والقوي وغير ذلك فقد بان من هذا ان نسبة حد الاوسط
حد الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته الى حد الاصغر فانه انما يكون
منعكسا عليه اذا اخذنا الحد الاوسط والعلة له اوله مثل عرض الورق
يحمل هو على الاصغر فيقبل كل شيء عريض الورق فاما ان اخذ ما هو
ثانيا يحمل على اصغر مثل شيء من الانواع تحت حد الاصغر الاول بل
يجب ان ينعكس البتة مثل التينة والكرم فانا انتثار الورق تكون عليه
كليا ثم قيل اعني بالحد الفاضل عليه الزايد ومن قبل فانما كان يسمى
كليا المعنى الاخر وقلنا عليه هناك ثم عاد المعلم الاول واوضح ما ذهب
اليه من المذهب فقال انه هل يجوز ان يكون علل كثيرة وهي مع كثرتها
اخص من المعلول وقد تكون علة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة
مثل ان علة طول العمر اما في الناس وذوات الاربع فعظم المرارة واما في
الطير فيبس المزاج او شيء اخر واما الشيء الواحد فرشي ولكل علة يجوز ان يكون
علل مختلفة اي العلل التي تعطي بالتمام على ما قلنا في الصدر ويسايل ان يسال
انه اذا انعكس على الموضوع علة المحمول ثم كان للمعلول علة اعم منها لا ينعكس

الموضوع مثلا ان هذا السحاب ان كان من برد وتكثيف الهوا وسحاب
اخر كان من بخار ومن تكثيف الهوا وفي احدهما علة تكاثف الهواء هو البرد وفي
الاخر تكاثف البخار فانهما هو العلة خاصية بالسحاب الاول وايهما من العلة
خاصية بالسحاب الثاني فالجواب ان خاص بالاول هو الاقرب اليه اعني
البرد وبالثاني الاقرب اليه وهو البخار وخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب
اليه وهو تكثيف الهوا وبالجملة فان العلل للموضوعات خاصية من العلل
خاصية والعلة للموضوع العام من العلة العامة وقد عرفت معنى هذا
خاص والعام في العلل وايضا اذا كان من الطرفين اوساط متعاكسة
بعضها علة لبعض فالعلة للاصغر هو الاقرب اليه منها الا انها علة لوجود
العلة الثانية لها التي هي اقرب من المحمول والعلة للاكبر هي الاقرب من الاكبر
فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده بان الاول هو
علة النتيجة فانه اقرب من الاصغر وهو اولى بالعلة للنتيجة والثاني
هو علة الاكبر وحده ولنبين اعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة
التصديق بها بل علة وجودها في نفسها الفصل العاشر في خاتمة
الكلام في البرهان قد بينا من قبل ان العلم بمبادي البرهان يجب ان يكون
اكدم العلم بنتايج البرهان فلسايل ان يسال انه هل كلاهما علم ولقوة
واحدة او احدهما علم والاخر شي اخر ولقوة اخرى ثم لا يخلو اما ان
يكون موجودة فينا كما خلقنا ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف
يكون عندنا علم ولكنا لا نفطن حتى استعملنا وليس يجوز ان يكون
عندنا علم برهان لا نعلمه فكيف علم اوضح من البرهان وان كنا نعلم ثم
نسينا فمتى كنا نعلم وفي اي وقت نسينا وليس يجوز ان نعلمها ونحن اطفال

ونفسها بعد الاكمال ثم نذكرها بعبارة اخرى عسى ان يكمل الادراك حق
انا نكون من تفتيشها من الغافلين عن مبادي البرهان اوله ثم انا وحصلها
فكيف نحصل مجهوله بغير برهان وان برهان احتجنا الى مبادي قبل المبادي
الاولى بلا نهاية فلا سبيل الى حل هذا العويص الا ان يكون عندنا قوة
من شانها ان نعلم اشياء ما بلا تعلم وبمعاونتها اعوان يكون معها
على جهة عن جهة المعونة في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس
الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله او اكثره فان الحس
الظاهر وان وجد في الحيوان كله فان الحس الباطن الحافظ لما يورده
الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان او ان وجد لكل حيوان
فربما لم يكن في بعضها الفعل ثابت مثل حالها في الدود والذباب والفراش
الذي يغرش النار ثم يتبين انها مؤذية فترجع اليها واما الحيوانات
الكاملة فيبقى عندها ما اخذته من الحواس مدة طويلة والحيوانات
تاخذ بقواها الدراكة شيئين احدهما صورة المحسوس وخلقته كخلقة
الذيب الصائد بها وخلقة المحبس البهام الناس وانما ناخذ هذه الصورة
بالحس وتخزنها في الخيال وهو في مقدم الدماغ والثاني معنى المحسوس
مثل منافات الذيب وموافقة المحبس وهذا القسم لا يدركه الحيوان
بالحس بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا وتسمى وهما وتخزنه في قوة اخرى
تسمى ذكر وهي في موخر الدماغ وهذه القوة الباطنة فانها في الانسان
اقوى بخاصة قوة الذكر والحفظ والوهم فالحس والوهم يدركان مما
يخزن في المصورة وفي الحافظة بالتكرير ثم القوة العقلية للعلوم
الاولى فيها مطالع هذه الاوهام الباطنة فيميز الشبيه والمخالف وينزع عن

كل صورة مالها بالعرض وتجريدها بالذات فيحدث فيها اولا شي تصور
البسايط ثم تركب تلك البسايط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة
وتفصل بعضها عن بعض فيلوح لها في تلك المعاني تركيبات فما اتفق
انه كان منها من شانها ان يعلم بلا علم وله وسط علم وجدته مثل ان الكل
اعظم من جزءه وفي كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل من كسب على
سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب في انا لا نعلم بعض
المبادي بحيث يعتقد انا مبدا ايصالها وهو التصور فان المبادي الاولى
وان لم يكن لها مبادي من جهة التصديق فلها مبادي من جهة التصور
واما مباديها من جهة التصور فيكتسب بالحس والتخيل والتوهم فاذا
اكتسب امكن ان يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق
فيتصور من حيث هي مركبة ومفصلة وتعود هذه التصور بعقليها
بالذات وهذا التصور احد مباديها وكما ان لحفظ ما كان محسوسا
متشابهة متكررة كل التجربة بيانا كذلك يعتقد بمحفوظات متشابهة
متكررة فيكون بهذا الوجه لنا ان نقتنص الكليات المصدق بها بلا
برهان فيكون اقتناصها بوجه غير وجه التعلم والتعليم ويكون انما
جهلناها قديما لان بسايطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا فلما استفاد الوا
منا من الحس والتخيل بسايطها على النحو المذكور ولاح لنا تاليفها ذلك
سبب تصديقنا بها لذاتها اذا كان متصلا بالعقل الالهي الذي له
ينفصل عنه المستعد واما ساير العلوم فيستفاد اما من الحد واما
بوسط اذا كان تصورنا لتاليف البسايط لا يقتضي التصديق فتكون مكتسبات
من العلوم قد سبقها سبب الجهل وهو عدم لوح البسايط الذهن وعدم

الوسط والتجربة والاوايل البينة بنفسها يسبقها احد السببين وهو الاول

وقد شبه المعلم الاول حال اجتماع صورة الكلي في النفس بحال اجتماع

الصف في حرب فانه اذا وقعت هزيمة يثبت واحد فيقف اخر ويقف

معه ثم يلحقهما ثالث واتصل الامر بعد واحد واحد يعود ان ينتظم

الصف ثانيا تاما فيكون الصف ينتظم هكذا قليلا قليلا وكذا العلم

والصور الكلية العقلية ترتسم في النفس قليلا قليلا عن احاد محسوسة

اذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية ثم قد نبها وذلك ايضا

لان الذي يحس جزئي فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي يحس

سقراط فقد يحس بانسان وكل ما يوديه فانه يودي الى النفس

سقراط وانسانا لانه انسان منتشر مخالطة العوارض الانسان لا

انسان صراح ثم ان العقل يقشره ويحط عنه العوارض فيبقى الا

نسان المجرد الذي يفارق به سقراط افلاطن ولو ان حسا لم يكن

ادرك الانسان بوجه ما لكان الوهم فينا وفي حيوان لا يميز بين الا

شخاص النوع الواحد والنوع المختلف ما لم يكن عقلا ولا حسا ايضا

عيز ذلك بل الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز شيئا اخر

وكلما اصطادت هذه القوة معنى كليا ضمته الى اخر واصطادت بها

معنى كليا اخر وهذا المأخذ الطبيعي في ادراك النفس للامور الكلية

بالماخذ الصناعي الذي اليه يدعو المعلم الاول في اقتناص الحدود

وهو التركيب وهذا ان دل يلزم في التركيب قبل فلننظر اي قوة

من قوى النفس هذه فانا نقول ان النفس قوة علامة بها يكتسب المجهولات

بالنظر وقوة عاقلة وقوة ظانة وقوة متفكرة وقوة متوهمة ولا يعرض

لنا في القوى الباطنة قوة دراكة غيرية ثم الفطانة والمتفكرة والتوهم
له بعيدة بها وله حكمها صادق دايما حتى يستلم على قوة الفهم وله
قوة العلم صحيحة لهذا الا انه كان مبداء البرهان ليس يكتسب بالبرهان
فكل مبداء العلم ... قوة العلم ولم يبق قوة يصلح لهذا الا العقل
فهذه القوة هي قوة العقل النظري المجهول فينا وهو الاستعداد الفطري
الصحيح واما المبداء لقبول العلم فهو العقل بالملكة وسيعرف انه في كتاب
النفس وهذه القوة العاقلة انما تعقل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج
الدماغ وتقويت بالقوة المعينة اعني الخيال والذكر والوهم والفكرة
فتمت الات العقل واعلم ان النظر في المواضع المعينة في الفن الذي
في الجدل نافع جدا في البرهان اذا انتقلت عن المواضع البرهانية وغن
ننتقل من ههنا الى ما هناك فاذا وضع موضع برهاني
دللنا عليه والله تعالى اعلم تم الفن الخامس
وهو البرهان والحمد لله رب
العالمين وصلواته على
سيدنا محمد
واله ا

جلد ... ب

٢

١